

**AIAAN**

جمعية الاكاديميين العراقيين  
في استراليا ونيوزيلاند

THE ASSOCIATION OF IRAQI  
ACADEMICS IN AUSTRALIA & NZ

**الأكاديمية**

**ALACADEMY**

مجلة ثقافية فكرية اخبارية تصدر  
عن جمعية الاكاديميين العراقيين في  
استراليا ونيوزيلاندا

العدد : الواحد والخمسون السنة : ٢٠٢٤

## هيئة تحرير مجلة الاكاديمي

رئيس التحرير

أكاديمي دكتور بيولوجيا ناؤوك  
ريسان خريط

رئيس مجلس الإدارة

الاستاذ الدكتور  
داخل حسن جريو

الاستاذ المشارك الدكتور  
أحمد الربيعي  
نائب الرئيس

عضو

أ.د. رياض حامد الدباغ

2

عضو

أ.د. كوركيس عبد ال ادم

1

عضو

أ.د. معن العمر

4

عضو

أ.د. طلال يوسف

3

عضو

أ.د. ماجد مطر الخطيب

6

عضو

أ.د. مقداد الجباري

5

عضو

أ.د. حميد الخفاجي

8

عضو

أ.د. وسيم الخليل

7

عضو

د. عمار السعدي

10

عضو

د. عبد المنعم ناصر

9



العدد : الواحد و الخمسون : ٢٥ يونيو / حزيران / ٢٠٢٤

## مجلة الأكاديمي

مجلة علمية ثقافية فكرية تربوية شهرية تصدرها جمعية الأكاديميين  
العراقيين في استراليا ونيوزيلاندا تعني بالمواضيع الثقافية والفكرية  
والدراسات العلمية والبحثية.

تأسست في استراليا - برزبن

في ١٥ / كانون الاول / ٢٠١٥



## شروط النشر بمجلة الأكاديمي:-

1. ترسل البحوث والدراسات والمقالات مطبوعة إلكترونيا باللغة العربية أو اللغة الإنكليزية بصيغة ( Words ).
2. لا تزيد عدد صفحات البحث أو الدراسة أو المقالة عن خمسة عشر صفحة كحد أقصى.
3. تدرج قائمة المصادر والمراجع التي اعتمدها الكاتب في نهاية البحث أو الدراسة و يجب الإشارة إليها في متن البحث كلما اقتضت الضرورة ذلك.
4. يحق لهيئة التحرير الاستعانة بآراء محكمين لتقويم البحث حيثما رأت ضرورة لذلك.
5. لا تعاد البحوث والدراسات والمقالات لأصحابها نشرت أم لم تنشر.
6. لا تقبل للنشر البحوث والدراسات والمقالات المنشورة أو المراسلة للنشر في أي مجلات او دوريات اخرى.
7. يلتزم الكاتب بحقوق الملكية الفكرية بكل ما يتعلق ببحثه أو دراسته أو مقالته حصرا.
8. لا يعبر بالضرورة ما ينشر في المجلة عن آراء هيئة التحرير.

### المراسلات :

يرجى التواصل عبر البريد الإلكتروني:

[academyrissan@live.com](mailto:academyrissan@live.com)

[ahmadalmusa2@gmail.com](mailto:ahmadalmusa2@gmail.com)

موقع المجلة الرسمي على شبكة الانترنت

[/https://ejsst.com/AlAcademy/](https://ejsst.com/AlAcademy/)

الفهرست

ت	العنوان	الاسم	الصفحة
١	التعليم الجامعي في عالم متغير	الاستاذ الدكتور داخل حسن جريو	٦
٢	تحديات وفرص التحول الرقمي والذكاء الاصطناعي في العراق	الاستاذ الدكتور محمد الربيعي	١٢
٣	المدرسة العليا للدراسات والبحوث الإدارية والمعلوماتية	الأستاذ الدكتور عبد الستار محمد العلي	١٦
٤	الشاي The Tea	الاستاذ الدكتور حميد جلوب علي الخفاجي	٣٥
٥	جمهورية العراق ومؤتمرات الامم المتحدة الاطارية السنوية في مواجهة التداعيات السلبية لظاهرة التغيرات المناخية	الدكتور حميد جلوب الخفاجي الدكتور مقداد حسين علي الجباري السيدة سوزان سامي جميل البناء	٤١
٦	أدارة الجودة الشاملة في التعليم العالي	الاستاذ الدكتور محمود داود سلمان الربيعي	٥٨
٧	تعبيرات النّحاة القدماء والمحدثين عن ظاهرة الأصول المرفوضة	المدرس الدكتور محمّد علي عبد الله حسين	٦٧



## التعليم الجامعي في عالم متغير

أ.د. داخل حسن جريو

عضو الأكاديمية الدولية للعلوم

### مقدمة

تلعب الجامعات دوراً أساسياً في التنمية والتطوير ، حيث تقوم بتأهيل الطلبة وتزويدهم بالمهارات والمعارف اللازمة لمتطلبات سوق العمل في مختلف المهن ، مما يدعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة. تعتبر الجامعات مراكز للبحث العلمي والإبداع والابتكار، حيث تجرى فيها دراسات وبحوث يمكن أن تسهم في حل الكثير من المعضلات والمشكلات التي تواجهها مجتمعاتها ، وتساعد على تطوير التكنولوجيا وتحسين الإنتاج في الزراعة والصناعة، وتسهم في تنمية الاقتصاد الوطني من خلال التعاون مع القطاعين العام والخاص، و دعم ريادة الأعمال من خلال توفير حاضنات أعمال وبرامج تدريبية تساعد الشباب على إطلاق مشاريعهم الخاصة، وتعزيز الوعي الاجتماعي والثقافي بين الطلبة من خلال الأنشطة الثقافية والاجتماعية التي تنظمها، وتعزيز الهوية الوطنية من خلال مناهجها وبرامجها التربوية ، وتشجيع الحوار والتسامح والتعايش السلمي بين فئات المجتمع المختلفة، لبناء مجتمع متعلم وواعٍ قادر على مواجهة التحديات والتغيير.

تسعى الجامعات إلى إقامة شراكات مع جامعات ومؤسسات تعليمية دولية، مما يساهم في تبادل المعرفة والثقافات الإنسانية المختلفة ، وبرامج التبادل الأكاديمي التي تساعد في تطوير مهارات الطلبة وتوسيع آفاقهم الثقافية والعلمية . كما تشارك الجامعات في العديد من المبادرات والمشاريع المجتمعية التي تهدف إلى تحسين ظروف الحياة في المجتمع، مثل حملات التوعية الصحية وبرامج الدعم الاجتماعي ، و تشجيع العمل التطوعي والمشاركة المدنية بين الطلبة وأعضاء الهيئة التدريسية. تلعب الجامعات دوراً رئيسياً في بناء مستقبل البلاد من خلال التعليم والبحث العلمي والمشاركة المجتمعية، وتعد محوراً للتنمية المستدامة والتقدم في مختلف المجالات .

### توجهات التعليم الجامعي المعاصر

تتطور توجهات التعليم الجامعي باستمرار لمواكبة التحولات الاجتماعية والتكنولوجية والاقتصادية في معظم دول العالم . ندرج في أدناه بعضا من هذه التوجهات :

١. تعزيز مشاركة الطلبة في عمليات التعلم وتشجيعهم على التفكير النقدي وحل المشكلات بناءً على التفاعل المباشر مع المحتوى الدراسي .
٢. التطبيق العملي للمعرفة من خلال مشاريع البحث والمشاريع التطبيقية التي تمكن الطلبة من تطبيق مهاراتهم ومعرفتهم في سياقات واقعية .
٣. يشمل هذا النهج استخدام التكنولوجيا في عمليات التعلم والتدريس، مثل استخدام الوسائط المتعددة والمنصات الرقمية لتحفيز التفاعل وتوفير تجارب تعليمية متميزة .
٤. تعزيز مفهوم التعلم المستمر على مدار الحياة، وتوفير الفرص لتطوير المهارات اللازمة للنجاح المهني في سوق العمل المتغير .
٥. تعزيز التنوع والشمولية في بيئة التعلم، وتعزيز فهم الطلبة للقضايا الاجتماعية والثقافية والبيئية .
٦. تقييم شامل ومتعدد الأوجه لأداء الطلبة من خلال عدة معايير وطرق تقييم متعددة تعكس مختلف أوجه التعلم والتطوير الشخصي .

### بعض أنماط التعليم الجامعي الحديثة

١. تقديم مشكلة لحلها من قبل الطلبة بشكل فردي أو جماعي، مما يتطلب التفكير الإبداعي والعمل الجماعي.
٢. تكليف الطلبة بإجراء مشروع بحثي جماعي في موضوع معين، بهدف التعلم من خلال تنفيذ المشروع .
٣. تنظيم مشروع تصميم وبناء جهاز لاختبار مهارات التصميم والتنفيذ لدى الطلبة .
٤. باستخدام المنصات الإلكترونية في مجالات ٤. تقديم محتوى تعليمي متنوع وتفاعلي متعددة
٥. استخدام الوسائط المتعددة مثل الفيديوهات التعليمية والمحاكيات الافتراضية
٦. تنظيم ورش عمل متخصصة ودورات تدريبية مستمرة ، لتطوير مهارات وقدرات الطلبة.
٧. تنظيم معارض ثقافية لعرض الثقافات المتعددة للطلبة من مختلف البلدان والثقافات.
٨. إدراج مواد دراسية حول التنوع الثقافي والاجتماعي في المناهج الدراسية في مختلف التخصصات .
٩. التقييم الشامل والمتعدد الأوجه لتقييم أداء الطلبة .
١٠. تقييم من قبل تدريسيين خارجيين لتقييم مستوى تعلم الطلبة وتقدير مهاراتهم



## مواصفات عضو الهيئة التدريسية

يتمتع أعضاء هيئات التدريس في الجامعات والمؤسسات التعليمية عادةً بمجموعة متنوعة من المواصفات والمهارات التي تؤهلهم للتدريس والبحث والمساهمة في بناء المعرفة وتطوير المجتمع. أبرز هذه المواصفات :

١. شهادة جامعية عليا معترف بها ،مثل الدكتوراه أو الماجستير أو ما يعادلها من جامعة رصينة ، مقرونة بخبرة في مجال التدريس والبحث .

٢. يفضل أن يكون لأعضاء هيئات التدريس خبرة عملية في مجالاتهم التخصصية، سواء من خلال العمل في مؤسسات إنتاجية صناعية أو زراعية أو خدمية صحية ، أو المشاركة في مشاريع بحثية تطبيقية .

٣. القدرة على التواصل والتفاعل وتوجيه وتحفيز الطلبة وتوجيههم نحو تحقيق أهدافهم الأكاديمية .

٤. القدرة على إجراء البحوث وتوليد المعرفة الجديدة في مجالاتهم التخصصية ، ونشر النتائج في المجلات العلمية المحكمة .

٥. الشغف بالتعليم والتدريس، والالتزام بتقديم تجارب تعليمية ممتازة وداعمة لتعلم الطلبة .

٦. القدرة على العمل الجماعي ضمن فرق بحثية ومجموعات تدريسية .

٧. الالتزام بالقيم الأخلاقية والمهنية ، بما في ذلك احترام حقوق الطلبة والتدريسين والموظفين ، والالتزام بسياسات وقوانين المؤسسة التعليمية .

## تمويل التعليم الجامعي

تمول الجامعات عادة من مصادر مالية مختلفة ، أبرزها الحكومات التي ترى في التعليم الجامعي أحد أهم أدوات التنمية المستدامة ، إذ لا يمكن تحقيق أي تقدم بدون بناء منظومة تعليم جامعي راقية. لا يمكن بناء هكذا منظومة بدون دعم مالي سخي . هناك مصادر مالية أخرى تعزز قدرات الجامعات المالية ، ندرج في أدناه أبرزها :

١. أجور ورسوم تسجيل الطلبة .

٢. عائدات البحوث والدراسات التي تجريها الجامعات لحساب مؤسسات المجتمع المختلفة .

٣. الخدمات والفحوصات والاستشارات التي تقدمها الجامعات .

٤. الهبات والتبرعات والوقفات التي تسجل لحساب الجامعات .



## ٥. استثمارات القطاع الخاص في التعليم الجامعي الأهلي .

ولا شك أن من يمول الجامعات يلعب دوراً مهماً بتوجيه الجامعات بما يخدم توجهاته ومصالحه

## تقييم أداء الجامعات

تتباين الطرق المستخدمة في تقييم أداء الجامعات من دولة إلى أخرى وفقاً للسياق التعليمي والثقافي والقوانين المحلية. وعموماً، يتم تقييم أداء الجامعات من خلال مراجعات دورية ومن خلال تحليل البيانات والمؤشرات الأدائية المتاحة. تختلف الجهات المسؤولة عن تقييم أداء الجامعات من دولة إلى أخرى وقد تشمل عدة جهات ومؤسسات :

### ١. الوزارات أو الهيئات الحكومية للتعليم العالي

تكون الوزارات أو الهيئات الحكومية مسؤولة عن تقييم جودة التعليم العالي وأداء الجامعات. تستخدم هذه الهيئات مجموعة من المعايير والمؤشرات لتقييم أداء الجامعات، مثل الجودة التعليمية، والبحث العلمي، والخدمة الاجتماعية، والتوجيه الأكاديمي .

### ٢. هيئات الاعتماد والتقييم الدولية

تقوم بعض الهيئات الدولية المستقلة بتقييم واعتماد الجامعات على المستوى العالمي، مثل المؤسسة الأوروبية للاعتماد وهيئة الاعتماد الأمريكية . تستخدم هذه الهيئات معايير دولية لتقييم جودة التعليم والبحث في الجامعات .

### ٣. التصنيفات الدولية للجامعات

تقوم بعض المؤسسات الخاصة بإصدار تصنيفات دولية للجامعات بناءً على مجموعة من المعايير، مثل الأبحاث العلمية والتدريس وسمعة الجامعة. من بين هذه التصنيفات :تصنيف

QS World University Rankings ، وتصنيف Times Higher Education

Academic Ranking of World Universities (ARWU)

لكن سوق العمل يبقى المعيار الحقيقي لقياس جودة مخرجات جودة التعليم الجامعي دون منازع .

## البرامج الدراسية الحديثة

هناك مجموعة واسعة من البرامج الدراسية الحديثة التي تقدمها الجامعات ، لتلبية احتياجات ومتطلبات سوق العمل المتغيرة، وتتميز هذه البرامج بتكامل التقنية والابتكار لموكبة متطلبات العصر الحالي. ندرج في أدناه بعضا من هذه البرامج :

### ١. الذكاء الاصطناعي والتعلم الآلي

يشمل هذا البرنامج المتقدم مجموعة من المواضيع مثل تطبيقات الذكاء الاصطناعي، وتعلم الآلة، والتحليل الضخم للبيانات، وتطوير الروبوتات .

### ٢. التصميم والتكنولوجيا الرقمية

يركز هذا البرنامج على تطوير مهارات التصميم الرقمي، وتطبيقات التصميم ثلاثي الأبعاد، والواقع المعزز، والواقع الافتراضي .

### ٣. تطوير الألعاب والتفاعلات الرقمية

يشمل هذا البرنامج دراسة تطوير الألعاب والتفاعلات الرقمية، وتصميم الرسومات ثلاثية الأبعاد، وبرمجة ألعاب الفيديو .

### ٤. برنامج تحليل البيانات والتنبؤ

يهدف هذا البرنامج إلى تدريب الطلاب على استخدام التحليل الإحصائي والبرمجة لتحليل البيانات الكبيرة والتنبؤ بالاتجاهات المستقبلية .

### ٥. الصحة الرقمية

يركز هذا البرنامج على تقنيات الصحة الرقمية مثل تطبيقات الصحة الذكية، والطب البياني، والتحليل الضخم للبيانات الصحية .

### ٦. برنامج البيئة والتكنولوجيا البيئية

يشمل هذا البرنامج دراسة الحفاظ على البيئة وتطبيقات التكنولوجيا للحد من تأثيرات التلوث وتغير المناخ .

## مواكبة الجامعات العراقية لمستجدات العلوم والتكنولوجيا

سعت الجامعات العراقية على الرغم من الظروف الصعبة التي واجهتها لسنوات طويلة ، جراء الحروب والصراعات الدامية التي تعرض إليها العراق ، وتداعيات الحصار الظالم الذي فرض لأكثر من عقد من الزمان ، وطال كل مفردات الحياة في إطار سياسة أمريكية معلنة ضد العراق ، بالعودة به إلى عصر ما قبل الصناعة . وبرغم كل هذه الصعوبات فقد تمكنت الجامعات العراقية من استحداث برامج دراسية وبحثية تلامس حافات العلوم والتكنولوجيا

المتقدمة في الكثير من التخصصات العلمية . نشير هنا إلى البعض منها : نظم وتكنولوجيا المعلومات وهندسة البرمجيات ، الهندسة الوراثية والتكنولوجيا الإحيائية والصيدلة السريرية ، فيزياء الليزر وهندسة علوم المواد ، الطاقات الجديدة والمتجددة ، هندسة الموارد المائية وتقنيات الري الحديثة ، هندسة الإنتاج والتصنيع وهندسة الميكاترونكس وأتمتة العمليات الصناعية وغيرها .

فهل يا ترى واكبت الجامعات العراقية بعد غزو العراق وإحتلاله عام ٢٠٠٣ مجريات هذه التطورات المتسارعة التي تشهدها جامعات العالم المختلفة اليوم في شتى صنوف المعرفة ، أم إنها ما زالت غارقة في برامج ونظم دراسية بالية أكل عليها الدهر وشرب ، وفساد مستشري في كل مكان ينخر مفاصلها وهياكلها العلمية ، حيث أصبح البعض منها مجرد دكاكين لبيع الشهادات لطالبيها من ذوي المال والسلطة والنفوذ ، بعد أن كانت جامعات رصينة تعد الأفضل في البلاد العربية ومنطقة الشرق الأوسط . فلا عجب أن تخرج الجامعات العراقية من التصنيفات الدولية للجامعات في معظم الأحيان ، وإذا ما أدخلت فإن أفضلها ستكون في ذيل القائمة .

ولكي تنهض الجامعات العراقية من كبوتها ، لابد أن تشهد ثورة إصلاحية شاملة ، لإجتثاث بؤر الفساد من جذورها ، وبناء منظومة تعليم جامعي راقى يواكب مستجدات العلوم الحديثة والتكنولوجيا المتقدمة وأساليب التربية وطرائق التدريس المتطورة ، والإسهام الفاعل بإثرائها وإنمائها وتقديمها وتوظيفها لمصلحة العراق ، وتحقيق نهضة تنموية مستدامة شاملة . ولتحقيق هذه النهضة ، فإنه يستلزم توفير أدواتها والتي أهمها ، قيادات علمية لإدارتها ، متميزة وكفاءة في مجال عملها مشهود لها بذلك ، بعيدا عن مبدأ المحاصصة المقيتة والتي لا تمت للعلم والعلماء بصلة . والله المستعان .



## تحديات وفرص التحول الرقمي والذكاء الاصطناعي في العراق

### الاستاذ الدكتور محمد الربيعي

يشهد العالم اليوم ثورة رقمية هائلة تغزو جميع جوانب الحياة، بما في ذلك التعليم. فالتحول الرقمي في التعليم والذكاء الاصطناعي أصبحا ضرورة حتمية لمواكبة التطورات المتسارعة وتحسين جودة التعليم وزيادة التفاعل والمشاركة وتعزيز مهارات القرن الحادي والعشرين وتوفير فرص تعليمية متساوية للجميع

لكن، هل يتمكن نظام التعليم في العراق من الانضمام إلى هذا التحول الرقمي واستخدام الذكاء الاصطناعي بصورة مفيدة؟ وما هي العقبات التي تواجهه في تطبيق التكنولوجيا في المدارس والجامعات؟ وما هي الحلول الممكنة لتجاوز هذه العقبات والاستفادة من التحول الرقمي في التعليم؟ هذه هي الأسئلة التي سأحاول الإجابة عليها هنا.

#### العقبات

يواجه نظام التعليم في العراق عدة عقبات تحول دون تحقيق التحول الرقمي في التعليم والاستفادة من التطورات الهائلة في الذكاء الاصطناعي، ومن أهمها:

#### البنية التحتية الضعيفة

يعاني العراق من نقص في البنية التحتية الرقمية، مثل الاتصال بالإنترنت والأجهزة اللوحية والبرامج التعليمية. وفقا لتقرير البنك الدولي، فإن نسبة الوصول إلى الإنترنت في العراق هي ٧٥٪، وهي أقل من المتوسط العالمي. كما أن جودة الاتصال بالإنترنت ضعيفة ومتقطعة ومكلفة، مما يؤثر على تجربة التعلم الإلكتروني. بالإضافة إلى ذلك، فإن المدارس والجامعات تفتقر إلى الأجهزة اللوحية والبرامج التعليمية اللازمة لتطبيق التكنولوجيا في العملية التعليمية. وتوجد فجوة رقمية كبيرة بين المناطق الحضرية والريفية، مما يؤدي إلى تفاوت في مستوى الوصول إلى التكنولوجيا والتعليم. وفقا لتقرير البنك الدولي الذي اشرنا اليه اعلاه، فإن نسبة الوصول إلى الإنترنت في المناطق الريفية هي ٥٨٪، مقارنة بـ ٨٤٪ في المناطق الحضرية. كما أن نسبة الوصول إلى الحواسيب في المناطق الريفية هي ٦٪، مقارنة بـ ١٤٪ في المناطق الحضرية.

## التدخل السياسي

يتعرض نظام التعليم في العراق للتدخل السياسي من قبل الأحزاب وبصور مختلفة، مما يؤثر على استقلالية ونزاهة المؤسسات التعليمية. وفقا لتقرير منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، فإن العراق يعاني من ضعف في الحوكمة والمساءلة والشفافية في قطاع التعليم، مما يعيق تطبيق السياسات والبرامج التكنولوجية بشكل فعال. ومن المشاكل المرتبطة بنظام التعليم والتي تحول دون تحقيق التحول الرقمي بكفاءة وبسرعة والاستخدام الفعال للذكاء الاصطناعي هي الافتقار الى الموارد الكافية والسياسات التربوية والتعليمية الخاطئة ونظام الجودة الضعيف وسوء الادارة والاشراف ونقص البحث التربوي والاداري (الربيعي، ٢٠٢١).

## نقص التدريب والكفاءة

المعلمون والمدرسين في العراق يحتاجون إلى تدريب شامل ومستمر على استخدام التكنولوجيا وتكاملها في العملية التعليمية. وبالرغم من عدم توفر إحصائيات وزارية دقيقة وشاملة تحدد معدلات التدريب للمدرسين والمعلمين الا انه وبشكل عام يعاني العراق من نقص في الكفاءات التكنولوجية لدى المعلمين والمدرسين، مما يؤثر على جودة التعليم والتعلم. كما أن المناهج التدريبية للمعلمين والمدرسين قد تكون غير محدثة أو غير متوافقة مع متطلبات التعليم الرقمي (للمزيد من المعلومات راجع تقرير منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية).

## الفساد الإداري

الفساد والبيروقراطية هما من أبرز المشاكل التي تعيق تطور التعليم في العراق. وفقا لمؤشر الفساد السنوي الذي تصدره منظمة الشفافية الدولية، فإن العراق احتل المرتبة ١٦٠ من بين ١٨٠ دولة في عام ٢٠٢٠، مما دل على انتشار واسع للفساد في جميع مستويات الحكومة والمجتمع، والشواهد كثيرة في هذا المجال. الفساد بالتأكيد يؤثر على توزيع الموارد والميزانيات والمشاريع في قطاع التعليم وبصورة فظيعة.

## الحلول

لتجاوز العقبات التي تواجه التحول الرقمي وانتشار استخدامات الذكاء الاصطناعي في التعليم في العراق، اقترح اتخاذ بعض الخطوات والإجراءات من قبل جميع الجهات المعنية بالتعليم، ومنها: توفير البنية التحتية الرقمية اللازمة لتطبيق التكنولوجيا في التعليم، مثل توسيع شبكة الإنترنت وتحسين جودتها وتخفيض تكاليفها، وتزويد المدارس والجامعات بالأجهزة اللوحية والبرامج التعليمية المناسبة، وتأمين البيانات والمعلومات الرقمية.

حماية المؤسسات التعليمية من التدخل السياسي وضمان استقلاليته ونزاهتها. كما يجب أيضا تعزيز الحوكمة والمساءلة والشفافية في قطاع التعليم، ومراقبة وتقييم أداء السياسات والبرامج التكنولوجية بشكل دوري وموضوعي.

توفير التدريب الشامل والمستمر للمعلمين والمدرسين على استخدام التكنولوجيا وتكاملها في العملية التعليمية. يجب أيضا تحديث المناهج التدريسية للمعلمين والمدرسين لتتوافق مع متطلبات التعليم الرقمي وتنمية مهاراتهم التكنولوجية في الذكاء الاصطناعي. بالإضافة الى تشجيع التعلم المستمر والتطوير المهني للمعلمين والمدرسين من خلال الايفاد لخارج البلاد وتعليم اللغات والاستفادة من المصادر والمنصات الرقمية المتاحة

العمل على تقليص الفجوة الرقمية بين المناطق الحضرية والريفية في العراق، وضمان توفير فرص تعليمية متساوية ومنصفة لجميع الطلاب. كما يجب توفير الدعم والمساعدة للطلاب الذين يواجهون صعوبات في الوصول إلى التعليم الرقمي أو الاستفادة منه، مثل توفير المساعدات المالية والتقنية والأكاديمية.

مكافحة الفساد والبيروقراطية في قطاع التعليم، وضمان توزيع الموارد والميزانيات والمشاريع بشكل عادل وشفاف. يجب أيضا تبني آليات ومعايير واضحة وموحدة للتعاقد والمناقصة والتوريد والتركيب والصيانة والتشغيل في المشاريع الرقمية في التعليم، وفرض عقوبات شديدة على الفاسدين والمفسدين ونشر اخبار العقوبات المفروضة في وسائل الاعلام لردع المخالفات ولزيادة الوعي العام.

تحديث المناهج الدراسية لتتوافق مع احتياجات العصر والتكنولوجيا، وتضمن محتوى ومهارات رقمية في جميع المراحل والمواد التعليمية، وتبني مناهج تعليمية مرنة ومتنوعة ومتكيفة مع احتياجات وميول وقدرات الطلاب، مثل التواصل الفعال عبر قنوات رقمية متنوعة واستخدام برامج الانتاجية الاساسية وحل المشكلات بطرق ابداعية باستخدام مهارات البرمجة وفهم اساسيات الذكاء الاصطناعي وتطبيقاته والمشاركة في مجتمعات التعلم الرقمي. بالإضافة لذلك لابد ان تشجع المناهج الدراسية على الابتكار والابداع باستخدام التكنولوجيا، والريادة في مجال التكنولوجيا، والذكاء الاصطناعي، وتعزيز التفكير النقدي والتحليلي، وغرس قيم المسؤولية والاخلاقيات في استخدام التكنولوجيا.



## الخلاصة

التحول الرقمي واستخدام الذكاء الاصطناعي في التعليم هو ضرورة حتمية لمواكبة التطورات المتسارعة وتحسين جودة التعليم وزيادة التفاعل والمشاركة وتعزيز مهارات القرن الحادي والعشرين وتوفير فرص تعليمية متساوية للجميع. لكن، نظام التعليم في العراق يواجه عدة عقبات تحول دون تحقيق هذا التحول الرقمي، مثل البنية التحتية الضعيفة، والتدخل السياسي، ونقص التدريب والكفاءة، والفجوة الرقمية، والفساد الإداري، والمناهج القديمة. لتجاوز هذه العقبات، يجب اتخاذ الخطوات والإجراءات الضرورية من قبل جميع الجهات المعنية بالتعليم، بضمنها على صعيد التدريب تنظيم دورات تدريبية منتظمة للمعلمين والمدرسين في مجال التعليم الإلكتروني والتكنولوجيا لضمان قدرتهم على استخدام الأدوات الرقمية بشكل فعال في العملية التعليمية، ومشاركة جميع الجهات المعنية بالتعليم في التعاون لضمان حصول المعلمين على فرص تدريبية مستمرة في مجال التعليم الإلكتروني والذكاء الاصطناعي والتكنولوجيا.

وباختصار شديد، لتحقيق التحول الرقمي في التعليم في العراق، يجب اصلاح المناهج التعليمية لتتوافق مع احتياجات العصر والتكنولوجيا، والى توفير البنية التحتية اللازمة، وتطوير الكفاءات، وتبني سياسات تكنولوجية فعّالة.

## المدرسة العليا للدراسات والبحوث الإدارية والمعلوماتية

الأستاذ الدكتور عبد الستار محمد علي  
أستاذ الهندسة الصناعية وإدارة العمليات  
قسم الإنتاج والمعادن (سابقا)  
الجامعة التكنولوجية - بغداد  
[asmalali.alali@gmail.com](mailto:asmalali.alali@gmail.com)

### تمهيد :

لقد أدى تطور التكنولوجيا وخاصة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الرقمية في عصرنا الراهن الى التركيز على المعرفة بهدف الوصول الى المعرفة القيمة التي أصبحت الإداة الأكثر فاعلية في القدرات المادية للدول المختلفة. ووسط هذا الكم الهائل من المعرفة بأنواعها المختلفة والتي تتراكم يوميا وبخاصة بعد ظهور وإتساع تطبيقات الشبكة الدولية (الأنترنت) خلال العقد الأخير. وقد تزامن ذلك مع ثورة المعلوماتية والاتصالات الرقمية الهائلة وتطبيقاتها في مختلف العلوم والبيئات المعرفية كل هذه الأمور قد أدت الى ظهور العديد من المفاهيم العلمية بمختلف المجالات وبخاصة في العلوم الادارية والمعلوماتية مثل إدارة المعرفة وإقتصادياتها وظهور ما يسمى "بمجتمعات المعرفة" وغيرها. ونتيجة لذلك فقد بدأ الدارسون والباحثون عن المعرفة الإدارية والمعلوماتية في جميع المجالات في البحث والتقصي عن تطوير إدارة المعرفة التي تساعد في مواجهة تحديات العصر وخاصة تحديات ما يسمى بالعوالم والتكتلات الدولية المختلفة والبحث عن الحلول السليمة للمشكلات التي تواجههم كأفراد وكذلك تواجه المنظمات والبلدان على حد سواء.

وأن الحديث عن الموضوعات المختلفة والدرجة مثل النماذج المعرفية والنظريات المعتمدة عموما والادارية (أو المدارس الادارية) السائدة في العالم العربي أو في مكان آخر وغيرها ما هي إلا نمط من أنماط المعرفة مما يتطلب في البداية الحديث عن مفهوم المعرفة بشكل عام والمعرفة الادارية والمعلوماتية بشكل خاص قبل الدخول بالموضوعات المتخصصة حيث تمثل القاعدة الأساس في بناء وامتلاك بعض المهارات المناسبة التي تتمثل في العملية الإدارية والفنية والنظرية في ادارة المعرفة وبخاصة في بيئة الأعمال العربية الراهنة والتي تم الإشارة إليها قبل قليل.

ومن الأمور المهمة التي يمكن الخروج بها من رسالة إنشاء " المدرسة العليا للدراسات والبحوث الإدارية والمعلوماتية " والتي من المتوقع لها أن تكون القاعدة الأساسية للبحوث والدراسات هو بناء القاعدة (القواعد) المعرفية للعديد من المجالات ذات الصلة بأهداف المدرسة. ولتحقيق ذلك يعتمد تطوير النظام المعرفي بالمدرسة على زيادة القدرات والمهارات والكفاءات الموجودة في العالم العربي والإستفادة من الكنز المعرفي الهائل العالمي المتراكم. وهذا يقود الى بالضرورة الى الإستثمار في الرأسمال المعرفي الذي بالتأكيد سوف ينعكس ليس فقط على قيمة المدرسة ويعزز من جدارتها البحثية والدراسية وإنما ينعكس ذلك على مجمل الوطن البلد بخاصة والعالم العربي بصورة عامة. وهذا يتطلب بالتأكيد العمل على جذب وإستقطاب أفضل الباحثين والنخبة من العاملين في المجالات المعرفية المختلفة لتخصصات الإدارة والإقتصاد والمعلوماتية وتفرعاتها حيث يمكن الحصول على مثل هذه الكفاءات من أسواق المعرفة المحلية والأقليمية وحتى العالمية إن تطلب الأمر ذلك الذي يتميز بالمنافسة الشديدة.

**وصفوة القول بأن الأهداف الأساسية التي يمكن على المدرسة العربية للبحوث والدراسات تحقيقها هي :-**

- تطوير برامج الدراسات العليا (الماجستير والدكتوراه) في العلوم الإدارية والإقتصادية والمعلوماتية وفقا للمعايير الدولية من خلال الإطلاع على البرامج المماثلة في الجامعات الرائدة عالميا بهذا المجال.
- العمل على إعداد الإستراتيجية الشاملة نحو تحقيق المعايير الدولية في مستوى الدراسات العليا والبحوث والدراسات التي سوف يتم إنجازها بالمدرسة.
- الوصول الى بناء النمط العربي للإدارة أي بما يسمى بالإدارة العربية المتطورة.
- بناء الأنظمة الفعالة لإدارة القاعدة المعرفية ومركز المعلومات وفقا للمعايير الدولية.
- جعل المدرسة العليا للدراسات والبحوث الإدارية والمعلوماتية المقترحة مركزا متقدما بالمعايير الدولية لكي يصبح واحد من أهم المراكز البحثية والتعليمية بالوطن العربي والمنطقة والعالم إن شاء الله .

### **القسم الأول : المفاهيم العامة لإدارة المعرفة:**

سوف يتركز هذا القسم – كما سبق القول – وبإختصار الى بعض المفاهيم الأساسية العامة في إدارة المعرفة لكي تكون المدخل المفاهيمي المبسط لموضوع الدراسة وهي حالة المعرفة في العلوم الادارية .

#### **١-١- مفهوم وطبيعة المعرفة:**

أن المفهوم العام والشائع لإدارة المعرفة هو "الحاجة للحصول على أفضل حوار ومعرفة" وهذا يعني بأن إدارة المعرفة هي النظام البالغ الأهمية والمتسارع بوتائر عالية يوما بعد آخر والذي يهدف الى تحقيق إكتشاف وإملاك والمشاركة بالتطبيقات المعرفية في حقول المعرفة المختلفة. أما المعنى اللغوي للمعرفة فهو " الإدراك الجزئي أو البسيط للإدراك الكلي أو المركب". وهذا يمكن أن يقودنا الى أن نقول بأن المعرفة عبارة عن " المعلومات والحقائق التي يمتلكها الفرد في عقله عن شيء ما". أما المعنى الفلسفي للمعرفة كما جاءت به الفلسفة الأغريقية فهي تدل على " أنها تصور مجرد واسع". (العلي وآخرون ، ٢٠٢٢ ، ص ٢٥ – ٢٦ ) .

كما وردت تعريفات اجرائية متعددة لمفهوم المعرفة منها تبرير للمعتقدات الشخصية التي تزيد من المسؤوليات الفردية لإتخاذ فعل ما ذا نتيجة معينة. ويعود هذا الفعل الى المهارات والقدرات والنشاطات الفكرية والإدراكية التي يمتلكها الفرد ويستخدمها في حل المشكلات والمسائل الموجودة. وهنا ظهر نمطان أساسيان للمعرفة. **الأول:** أن تكون المعرفة ضمنية (Tacit) أو واضحة (Explicit) لأنها تمثل الفهم والخبرة الذان يتركان لدى الفرد نتيجة الدراسة والتعامل مع المظاهر المختلفة. وتعتبر هذه الصيغة عن (معرفة – كيف؟). وهذه تعني بأن المعرفة تتشكل من ثلاثة عناصر أساسية هي الحقيقة والقاعدة الاجرائية والموجه أو المرشد.

**الثاني:** المعرفة عبارة عن معلومات وروابط سببية تساعد في إيجاد معنى للمعلومات المتركمة حيث تتولى المعرفة إيجاد هذه الروابط أو فصلها البعض عن البعض الآخر. وتعتبر هذه الصيغة عن (معرفة – كيف؟).

وفي هذا السياق تعد المعرفة المصدر الإستراتيجي البالغ الأهمية الذي يستخدم في بناء وتحقيق الميزة التنافسية التي تعزز مكانة الأفراد والمنظمات والأمم على حد سواء. كما يمكن القول بأن المعرفة عبارة عن "مجموعة الحقائق التي تتمتع بمصداقية وقواعد إستكشافية تعطي الميزة التنافسية والإقتصادية لمستخدمها لأنها تمثل القوة والثروة في آن واحد". وتعتبر المعرفة القوة التي تميز القرن الواحد والعشرون بإعتبارها المورد الأكثر أهمية من الموارد الأخرى مثل الرأسمال والمعدات وغيرها. كما إنها تمثل الأداة التي تعمل على إيجاد القيمة المضافة لأنها المورد الوحيد الوافر الذي لا يخضع لقانون تناقص الغلة كميا وأنها لا تعاني من مشكلة الندرة بإعتبارها المورد الوحيد الذي يبني بالتراكم ولا يتناقص بالإستخدام بل على العكس يمكن إستخدامها (أي



المعرفة) في توليد وتطوير أفكار جديدة إبداعية لحل مختلف المشكلات وبتكلفة أرخص أو حتى بدون تكلفة إضافية.

ويعود ضرورة بناء القاعدة المعرفية وأهميتها إلى أهم ثلاثة تحديات تواجه إدارة الأعمال والمجالات الأخرى في عالم اليوم وهي كالآتي:

- تتمثل في الكيفية التي تستخدم في إقتفاء أثر الزبائن (الأفراد والمنظمات) ومتابعة خدمة حاجاتهم عبر الشبكة العالمية (الأنترنت) والتجارة الإلكترونية وصولاً إلى الحكومة الإلكترونية وبالتالي المجتمع الإلكتروني (e-Society).
- كيفية استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الرقمية في الحصول على حصة ومكانة في أسواق المنافسة المحلية والعالمية وبخاصة تحت ظل نظام ما يسمى بالعلومة.
- الآلية التي تمكن المنظمة من إعادة ترتيب أفكار الأفراد العاملين بها وخبراتهم المتراكمة من خلال تأسيس مفهوم التعلم المنتظم والتعلم الآلي في تعميق وبناء القيم الرصينة للمنظمة والمجتمع.

#### ١-٢- آلية بناء النظام المعرفي الرقمي:

من الأمور المهمة التي يمكن الخروج بها من رسالة المدرسة العليا للدراسات والبحوث الإدارية والمعلوماتية المقترحة هو بناء القاعدة (القواعد) المعرفية وبخاصة المعرفة الرقمية للعديد من المجالات والتخصصات ذات الصلة بأهداف المدرسة. ولتحقيق ذلك يعتمد تطوير النظام المعرفي الرقمي بالمدرسة على زيادة القدرات والمهارات والكفاءات الموجودة في العالم العربي والإستفادة من الكنز المعرفي الهائل العالمي المتراكم. وهذا يقود إلى ضرورة الإستثمار في الرأسمال المعرفي الذي بالضرورة سوف ينعكس ليس فقط على قيمة المدرسة فقط ويعزز من جداراتها البحثية والدراسية وإنما ينعكس ذلك على مجمل الوطن العربي بخاصة والعالم بصورة عامة. وهذا يتطلب بالتأكيد العمل على جذب وإستقطاب أفضل الباحثين والعاملين من أعضاء الهيئات التدريسية والمؤهلين علمياً وأكاديمياً ومهنيّاً في مجال الدراسات والمعرفة من سوق المعرفة حيث تمثل الجامعات والمراكز البحثية إحدى نواته الأساسية الذي يتميز بالمنافسة الشديدة. ولتحقيق ذلك لابد من الإستفادة أيضاً من التطورات العالمية والاحداث العلمية الجارية فيها.

#### والمقصود بإدارة المعرفة الرقمية (Digital Knowledge Management) هي "العملية التي

من خلالها تقوم المنظمة بتحديد وجمع وتوثيق وتنظيم ومشاركة معرفتها التنظيمية في شكل رقمي للإستخدام الداخلي أو الذي يواجه الزبائن". والغرض منه هو تبادل المعلومات والأفكار والخبرات في تنسيقيات وأماكن يسهل الوصول إليها لتمكين إتخاذ قرارات أفضل وزيادة الكفاءة. ويتم تحقيق ذلك عن طريق تحديد وجمع وتسجيل المعرفة في أشكال سهلة الفهم وتنظيم الموارد في نظام بديهي وقابل للبحث ويمكن الوصول إليه. وتبادل المعرفة مع كل من يمكنه الإستفادة منها وعمليات وتكنولوجيا جمع المعرفة المتطورة مع مدخلات المستخدم وتعزيز توليد ومشاركة المعرفة التنظيمية الجديدة من أجل النمو المعرفي والعلمي والإقتصادي.

وعلى هذا الأساس تهدف المعرفة الرقمية إلى وضع المعلومات الصحيحة أمام الأشخاص عندما يحتاجون إليها دون الحاجة إلى إعادة تعلم ما تم إستكشافه بالفعل. فهو يلتقط المعرفة حتى لا تضيع بمرور الوقت ويشوه مستودعات (صوامع) المعلومات عن طريق إتاحة المزيد من المعلومات عبر الفرق.

لقد صممت تكنولوجيايات المعلومات والاتصالات الرقمية بالشكل الذي يساعد المنظمات والأفراد على تصميم وبناء الأنظمة المعرفية الرقمية التي تعمل على تكوين وجمع وتنظيم وتوزيع وتطبيق المعرفة وهذا ما أطلق عليه " بنظام إدارة المعرفة الرقمية ". وأن تدوير المعرفة في المنظمة يتم من خلال تصنيف وجمع وتوزيع وتكامل المعرفة التي ساهمت في عملية تحسين خطوات صنع القرارات وخاصة القرارات الإستراتيجية وكذلك زيادة مؤشرات الأداء الفردي والمنظمي وأثرهما على الإقتصاد الوطني. ويبين الشكل (١) الأسس الادارية

التي يمكن أن تعتمد عليها المدرسة في بناء النظام المعرفي فيها. ويتم توضيح مكونات الشكل (١) بشيء من التفصيل تباعا.

### ١ - تطوير وتغير الأعمال:

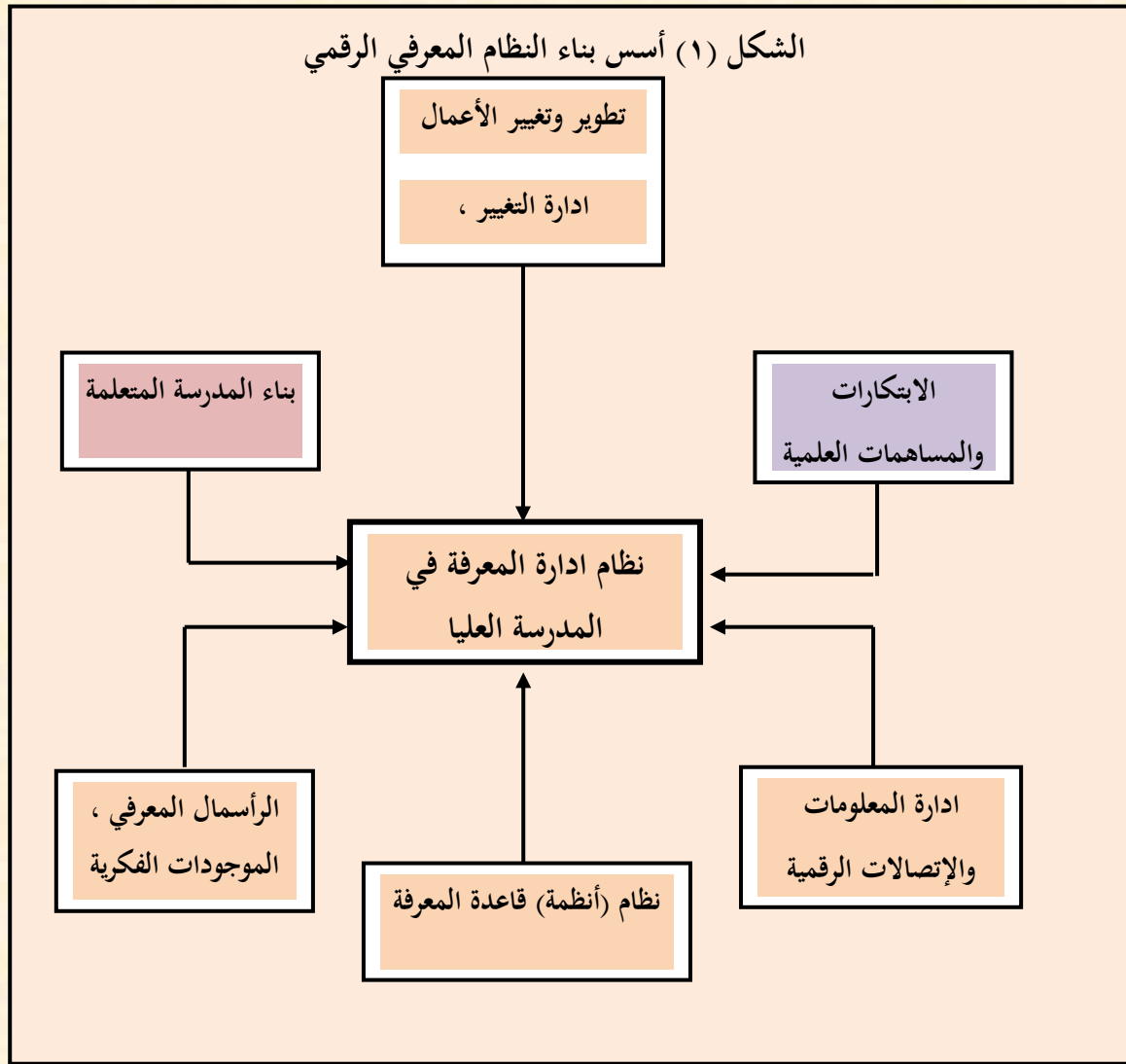
تواجه المنظمات ومنها البحثية والتعليمية بيئات مضطربة وسريعة التغير مما يحتاج النجاح فيها للكثير من النشاطات العلمية والمعرفية الأبداعية المستدامة من التغير الفعال والتطوير الشامل في منهجيتها وأنظمتها وأساليبها لكي تتمكن المدرسة العليا للدراسات والمعلوماتية المقترحة من تحقيق التفوق على منافسيها والوصول الى حالات التميز من حيث سرعة الإستجابة للإبداع والتغير. ولهذا لابد من الإلتزام بمفاهيم إدارة الجودة (التي سنتناولها بشيء من التفصيل لاحقا) باعتبارها أحد مستلزمات النجاح والإلتزام التام بتطوير الموارد البشرية وتوجيه أبحاثهم ودراساتهم بما في ذلك خطط الدراسات العليا نحو مشاكل التنمية والتقدم في مجتمعاتنا العربية. فيما يلي بعض الخطوات التي يمكن للمؤسسات إتخاذها لبناء نظام فعال لإدارة المعرفة من خلال تحديد أصحاب المصلحة الرئيسيين: تحديد أصحاب المصلحة الرئيسيين بما في ذلك الموظفين والمديرين والزبائن الذين سيستخدمون نظام إدارة المعرفة. وإجراء إستطلاعات أو مقابلات لفهم إحتياجاتهم وأهدافهم وتوقعاتهم.

### وتمر عملية التغير من خلال المداخل التالية :

**أ - ادارة التغير (Transformation Management):** تعرف إدارة التغير على إنها " إعادة التصميم المتراكم أو الجذري لعمليات الأعمال الادارية لتحقيق التحسينات المتراكمة والكبيرة في الطرق والأساليب المستخدمة في المنظمة" أي في جميع المنظمات القطاعية والعلمية والأكاديمية. فإذا كانت التغيرات جزئية وذات مردود تطويري هادف فهذه تعود الى تطبيقات إدارة الجودة الشاملة ( Total Quality Management) أما إذا كانت التغيرات جذرية وحرية أو كبيرة فانها تعود الى هندسة اعادة بناء الأعمال (Business Process Reengineering). وكلا هذين المدخلين يعتبران جزءا من مفهوم إدارة التغير. وهنا لابد من التأكيد على أن هذين المدخلين لا يستهدفان تخفيض التكلفة أو غيرها من الأمور وإنما يستهدفان إعادة التغير للوصول لحالة التميز في طريقة أداء الأعمال مما يحقق للمنظمة حالة التميز بالمنافسة أي أداء الأعمال والعمليات بأساليب لا يملكها المنافسون. أما المتغيرات مثل خفض التكلفة وتحسين الجودة وغيرها فتكون جزءا من نتائج (Outcomes) تطبيقات هذه المداخل .

**ب - ادارة الجودة الشاملة:** أن ادارة الجودة الشاملة تعتبر في الكثير من الحالات على كونها " إستراتيجية تنظيمية تقتضي الإلتزام التام بمنهجية التحسينات المستمرة في الأعمال والعمليات والوظائف والموجهة لتلبية حاجات ومتطلبات الزبون (الزبون بالنسبة للمدرسة العليا المقترحة هم أصحاب المصالح كلهم) والتي تحقق الرضا لدى الزبون".

**٢ - الإبتكارات والمساهمات العلمية:** يعرف الإبتكار (Innovation) بشكل عام على أنه " القدرة على جمع أو مشاركة المعلومات بطرق تولد أفكارا جديدة ". ويعتبر الإبداع (Creative) الخطوة الأولى للإبتكار الذي يعني " توليد الأفكار الإبتكارية التي تقابل الحاجات المدركة أو تستجيب للفرص في المنظمة" وأنه يعتبر الخطوة الأولى للإبتكار .



وفي ضوء ذلك يتوجب على المدرسة العليا للدراسات والبحوث الإدارية والمعلوماتية بأن تضع الخطة الاستراتيجية لها والهادفة الى تحويل القدرات البشرية وغيرها لديها من الموارد الى الجدارات (Competencies) التي بدورها تحقق حالات الإبداع والابتكار في أعمالها وجعلها النموذج الذي يرقى الى مصافي المدارس والمراكز العلمية المماثلة عالميا. ولتحقيق هذا الهدف الحرج لا بد من وضع الإستراتيجية المناسبة لتحقيقه وتوافقها مع الإستراتيجية العامة للمؤسسة التعليمية وهي في بداياتها. وتتمر عملية الابتكار حالها بحال أي نظام آخر بمفهوم المدخل النظامي بعدة مراحل هي: التطوير وولادة الأفكار ثم التطبيق ثم الإنطلاق ثم النمو والنضج ثم الإنحدار أن لم تبدأ بدورة جديدة وهكذا.

أما بالنسبة للمساهمات العلمية والعملية فتعني وضع الخطط العلمية والأكاديمية للدراسات والبحوث بما في ذلك رسائل وأطاريح الدراسات العليا بما يخدم خطة التنمية الشاملة والمستدامة للمجتمعات المحلية والعربية أولا ومن ثم المساهمة في إغناء القاعدة المعرفية العالمية.

**٣- ادارة المعلومات (Information Management):** يتوجب على المدرسة العليا للدراسات والبحوث الإدارية والمعلوماتية من تحقيق مستوى عال من الإنتفاع من بناء القاعدة المعلوماتية الرقمية المستندة على تكنولوجيات المعلومات والاتصالات الرقمية المتطورة والهادفة الى بناء القاعدة المعرفية من خلال النظام المتكامل لادارة المعلومات. والمقصود هنا كيف تستطيع المدرسة العليا للدراسات والبحوث الإدارية والمعلوماتية من بناء ذلك النظام المعلوماتي الذي بمقدوره تحقيق مستويات عالية من المعرفة وإستخداماتها أولا في أعمالها المختلفة من إعداد البحوث والدراسات وأعمال الدراسات العليا وغيرها التي تساهم في تطوير



خطط التنمية في المجتمع المحلي والعربي وإضافة قيم معرفية جديدة في الترسانة المعرفية العالمية. كما ولا بد من بناء الشبكة المتبادلة للإتصالات الرقمية عبر الشبكات الدولية لغرض تطبيق الخطة الهادفة الى بناء نظام تبادل المعلومات مع المراكز المماثلة وغيرها بالعالم. أضف الى ذلك تأمين المستويات العالية من التبادل المعرفي بين المدرسة وقواعد بياناتها ومستودعاتها المعلوماتية وبين الجهات الخارجية ومراكز المعلومات الإقليمية والدولية وتسهيل امكانية الوصول الى هذه القواعد والمستودعات المعلوماتية ومراكز المعرفة وتيسير الوصول اليها لكافة الدارسين وطالبي المعرفة وفق ضوابط معينة.

**٤- نظام قاعدة المعرفة (Knowledge-Based System):** لتعزيز القاعدة المعرفية وبناءها بشكل متكامل يتوجب على المدرسة العليا للدراسات والبحوث الإدارية والمعلوماتية من اعتماد عدة أنظمة بهذا الخصوص منها أنظمة عمل المعرفة (Knowledge-Worker Systems) وأنظمة العمل الجماعي (Groupware Systems) وأنظمة الذكاء الاصطناعي (Artificial System) وأنظمة أتمتة المكاتب (Office Automated Systems) وأنظمة التحاور عن بعد (Electronic Conference Meetings) وغيرها بحيث تقوم هذه الأنظمة بدعم أنظمة المعلومات والمعرفة من خلال تشجيع البحوث والدراسات العليا والأعمال المشتركة الجماعية والإطلاع على المستجدات بمجال المعرفة العالمية وتبادلها بالإضافة الى تشجيع التعلم التنظيمي الآلي وتخزين الذاكرة التنظيمية بما يحقق إكتساب المعرفة والمشاركة فيها وتوليدها وتوزيعها. ولكي تصبح المدرسة العليا للدراسات والبحوث الإدارية والمعلوماتية معتمدة على القاعدة المعرفية الرصينة وتتمكن من تحقيق النجاحات في مهمتها البحثية والتعليمية لا بد لها من تعزيز قدراتها وجداراتها المعرفية في إضافة القيمة المعرفية من خلال القدرات الأساسية التالية:

- القدرة على إنتاج البحوث والدراسات وكذلك التعلم بإستخدام المعارف الطليعية.
- القدرة على الإستجابة السريعة لمتطلبات وحاجات أصحاب المصالح المشتركة.
- القدرة على التنبؤ من خلال وضوح الرؤيا الكلية وليس الإستجابة كرد الفعل.
- القدرة على الإبداع في البحوث والدراسات نحو تحقيق إضافة القيمة المعرفية.
- القدرة على التعلم من الخبرات المعرفية الداخلية ومن أصحاب المصالح الخارجيين وكذلك من المراكز وحقول المعرفة العالمية.
- القدرة على الإستمرارية في كل الظروف والإحوال من خلال تعميق العلاقات المعرفية مع المخرون لدى الرأسمال البشري وتعظيم الرضا الوظيفي للعاملين بالمدرسة بالإضافة الى تمتع المدرسة بالديناميكية.

**٥- الرأسمال المعرفي والموجودات الفكرية (Knowledge Capital and Intellectual Assets):** المقصود بالرأسمال المعرفي هو " مجموعة من الأفكار والإختراعات والتكنولوجيات المعرفية وكذلك برامج الحاسب الألكتروني والتصاميم وقواعد (مستودعات) البيانات والعمليات والإبداع والتطبيقات في المنظمة ". كما يمكن تعريفه أيضا على أنه " المجموع الذي يشمل على الرأسمال المعرفي (قدرات الافراد لحل المشكلات ( ورأسمال أصحاب المصالح ( عمق وإتساع وإرتباط علاقات أصحاب المصالح مع المدرسة) والرأسمال الهيكلي "القدرات التنظيمية لتلبية متطلبات أصحاب المصالح ".

**٦- بناء المنظمة المتعلمة (Learning Organization):** المقصود بالمنظمة المتعلمة (أو المنظمة الساعية للتعلم) هي " تلك المنظمة التي يكون فيها كل شخص مشغول في تعريف وحل المشكلات والمسائل والعمل على اجراء التحسينات المستمرة بعمله مما يمكن المنظمة من تحقيق الجدارات التي تؤهلها بالتفوق على منافسيها بالسوق".

وتتكون هذه المنظمة من العناصر المتداخلة التي تشكل شبكة من العلاقات والتفاعلات المتبادلة فيما بينها حيث تتخذ من التغير منهجا مستمرا لها ويكون ذلك في مساحات معرفية متعددة تشمل العناصر الأساسية التالية :

- القيادة الملتزمة والواعية
- الهيكل التنظيمي الفعال المستند على هيكلية فرق العمل
- اعتماد منهجية رائدة في بناء الإستراتيجية والتخطيط الإستراتيجي وفق منظور تطويري واضح
- الثقافة القوية المتكيفة مع البيئة
- تمكين العاملين ومنحهم الشعور بأهميتهم بعملية التخطيط وصنع القرار
- القاعدة المعرفية والمعلوماتية المتاحة للجميع

وخلاصة القول وبهدف تأسيس نظام فعال لإدارة المعرفة في المدرسة العليا للدراسات والبحوث الإدارية والمعلوماتية المقترحة لابد أولا من عمل الربط الوظيفي لهذا النظام مع الأهداف الإستراتيجية للمدرسة. لأن الأهداف الإستراتيجية للمدرسة يجب أن تقود الى تحقيق الأهداف المعرفية لها. وهنا لابد من إيجاد الإجابة على التساؤل الرئيسي وهو " ما نوع ونمط المعرفة التي تحتاجها المدرسة العليا للدراسات والبحوث الإدارية والمعلوماتية؟ أين ومتى يمكن تحقيق الأهداف الاستراتيجية؟".

#### القسم الثاني : النماذج المعرفية المعاصرة والسائدة في الوطن العربي:

قبل الحديث عن النماذج المعرفية السائدة في الوطن العربي لابد من الحديث أولا عن المدارس الادارية السابقة والسائدة في العالم حاليا والتطورات التي طرأت عليها .

#### ٢-١- المداخل المعاصرة في الادارة:

أرتبط تاريخ الفكر الإداري بتاريخ الإنسان وتكوين المجتمعات ونمو قدراتها على صنع القرارات وإتخاذها بالمستويات المختلفة حيث إتسمت بتنوعها بتنوع الفلسفة وتعدد المنظورات ومختلفة المنهجيات ومتشعبة التنوع. فكان نتاج ذلك هو الموروث من الحضارات والثقافات والبنى المؤسسية ذات الهيكلية الخيالية والحسنية والمثالية والنجسية والمغامرة والمتوازنة وغيرها بالإضافة الى القدرات والإستعدادات الملموسة وغير الملموسة. وأن الإدارة لبست ذلك الرداء الموزائيكي في تنوع نظرياتها ونماذجها ومدارسها ومداخلها وفرضياتها ونظرياتها والباحثين فيها والممارسين والمتعلمين منها. كما ويشكل النتاج العلمي والفكري كل على حدة ومعا للذاكرة الإدارية وهي ما أطلق عليها بالمخزون المعرفي العلمي والعملي – كما جاء في القسم السابق. وإستدالا بهذا الرحيق المعرفي والفكري المتراكم الهائل ذا الأفق المتسع اللامتناهي بالمدى والعمق في إغناء الوعي وأدوات التطبيق حيث يمكن إستقراء المداخل المعاصرة في دراسة الادارة وفق التصورات النظرية. وهذه التصورات النظرية أساسها التنوع والتفاعل والتكامل في تحليل سلوك الإدارة وتفسيرها والتنبؤ بإتجاهاته المتوقعة والتفكير بإدوات ترجمة النتائج النظرية والنتائج العملية الى مشاريع إستراتيجية وبرمجيات يمكن العقل الاداري من التميز والتفوق بها بصورة مستديمة.

وإن آلية التصور النظري للمداخل المعاصرة عموما والعربية بشكل خاص يعود الى المخزون الإداري في القواعد المعرفية. وإستجابة لمبدأ التحاور ومنطق المعاصرة وفلسفتها والتي تسعى الى تشخيص النصف الثاني من القرن العشرين الماضي والعقد الأول من الألفية الثالثة وما يتوقع من إتجاهات مستقبلية خلال الربع الأول من القرن الحالي. وكل هذه الأمور ما هي إلا إمتدادا زمنيا لتلك المداخل مع الأخذ بنظر الإعتبار الإفتراضات التالية :

١- أن المداخل التقليدية المتمثلة بالمدرسة العلمية "الكلاسيكية" (Scientific School of Management) والمدرسة السلوكية (Behavior School of Management) ومدرسة العلاقات الانسانية (School of Management Relation – Oriented) كل هذه المدارس شكلت البنى المعرفية للإدارة في المجالين العلمي (النظري) والتطبيقي بكل جوانبها الرسمية والنفسية والاجتماعية وغيرها. وقد غطت هذه الحقبة العقود الأربعة الأولى من القرن العشرين.

٢- أن المداخل الحديثة وهي مدرسة النظام المفتوح (Open System School of Management) والمدرسة الموقفية (Positioning School of Management) والنظرية التنبؤية أو "الأيكولوجية" (Ecological School of Theory) والمدرسة الكمية (Quantitative School of Management) التي حاول روادها غلق الفجوات في إدارة العلاقات مع البيئة المحيطة ودراسة عوامل الموقف ومحاولة التكيف مع مخاطر وتحديات البيئتين العامة والخاصة. وقد هيمنت إسهامات المداخل الحديثة على تفكير علماء الإدارة والباحثين فيها بالإضافة إلى الدارسين في مجالاتها حيث أستمريت على مدى أربعة عقود من الزمن للفترة ما بين (١٩٤٠ – ١٩٧٠) من القرن العشرين.

٣- جمع أفكار المداخل التقليدية والتصور النظري الشمولي المركزة على المبادئ والقواعد الأساسية لعلم الإدارة بينما ركزت أفكار المداخل الحديثة وطروحاتها على التخصيص والتركيز في دراسة أشكاليات الإدارة الناتجة عن تطبيقات أفكار المداخل التقليدية في محاولة لإستيعابها بتصور نظري مقطعي مما يتيح قدرا من التفكير العميق والتعليل الذي يقترب إلى اللغة الواقعية أكثر منه المثالية الخيالية.

٤- إمكانية الإستفادة من مناهج التفكير العلمي في تشخيص المشكلات "المنهج العلمي في حل المشكلات" (Systematic Approach of Problem Solving) التي تتعامل معها الإدارة عمليا وكذلك الإشكاليات الفكرية ذات الطابع النظري بصيغة جدلية ترابطية وتتابعية تراكمية في النتائج والبناء بخاصة عند تصميم النماذج وتطوير أدوات القياس والاختبار والتحقق من تلك النماذج بصورة جزئية أو كلية فهو يغني ضمنا قاعدة التعميم والقبول والتطبيق الملائمة وتحسينها.

٥- أن المنظرين والباحثين في مجال الإدارة يمثلون جزءا كبيرا من الرأسمال المعرفي للفكر الإداري على المستويين العالمي والعربي بغض النظر فيما إذا كانوا ينتمون إلى تلك المدرسة أو غيرها. كما وإن إدارات المنظمات (أي كانت) والموظفون من ذوي المعرفة (Knowledge Workers) بمستوياتهم المختلفة وب تخصصاتهم المتنوعة ما هي إلا الميدان الخصب لتطبيق الأفكار والإبداعات التي تراعى به إستقلالية الإدارة وتكسبها القدرة على المرونة والتكيف بحسب التغيرات الملموسة وغير الملموسة التي تكون جذرية في معظم الأحيان والتي تحدث في بيئة الإدارة.

٦- الوعي بمختلف أشكاله يكون أساسه عبارة عن الحقائق التي توصف السلوك الإداري من خلال المعرفة الإدارية وهي معرفة أنسانية لا يمكن لها من أن تنمو وتتطور دون الإعلان عن المداخل المعاصرة في دراسة الإدارة.

٧- أن سبب التنوع في العلوم المساهمة في دراسة مجالات الإدارة يعود إلى ظهور مناهج علمية مختلفة في تصورها وتحليلها وكذلك أسهمت دعوات المختصين بتحويل الإدارة إلى علم يحتاج إلى تأسيس الجمعيات العلمية والمراكز البحثية بالإضافة إلى المدارس والمعاهد والجامعات المتخصصة التي يفترض أن يتركز جل أهتمامها في بناء فلسفة الإدارة العربية ومفاهيمها وتطبيقاتها. ونأمل أن تكون المدرسة العليا للدراسات والبحوث الإدارية والمعلوماتية أحد هذه المراكز الأساسية أن لم تكن نواتها الأولى.



**٨- ظهور مرجعيات علمية في مداخل الإدارة** حيث أسهمت هذه المداخل هي الأخرى في تشكيل المفاهيم الإدارية التقليدية والحديثة ووفرت لها مجموعة من المقاييس الموضوعية والذاتية لتحديد مستوى نجاح العقل الإداري إبداعا وتميزا وتفوقا.

وتأسيسا على ما تقدم من الافتراضات فإن عقد الثمانينات من القرن الماضي قد شكل التربة الخصبة لولادة طلائع الأفكار المبشرة بلغة المداخل المعاصرة ألا أن هذا الرأي لا يشكل تناقضا مع ما ألمحت إليه في مستهل هذه التصورات النظرية والعملية بل أنه يتكامل ويتداخل معها بلغة الشراكة والتواصل العلمي البناء. أما أسباب هذه التصورات الهادفة الى بناء المدخل المفاهيمي للإدارة العربية والذي أن الآوان للمفكرين والباحثين في مجال الإدارة الى التركيز عليه. وهذا في بداياته يعتبر – كما أعتقد – أحد المحاور الأساسية والأهداف الإستراتيجية للمدرسة العليا المقترحة.

ولتحقيق مثل هذا الهدف يتطلب تهيئة المناخ العلمي والأكاديمي "الديمقراطي" في بداية الأمر وهو لربما يمثل بذور اتجاهات معاصرة تتطلب الأغناء بلغة الحوار والنقد البناء من خلال عقد الندوات وحلقات النقاش والمؤتمرات العلمية الهادفة والتي تعتمد على منهجية واقعية غير تقليدية تقدم من خلالها الأفكار الإبداعية بدلا من تكرار ما يكتب في خارج الوطن العربي وتقليده بعيدا عن البيئة المحلية وخصوصيتها. وسوف يتم الحديث عن ذلك بالتفصيل في الفقرة اللاحقة والتي سوف تتركز على حالة الإدارة في الوطن العربي.

## **٢-٢- المداخل المدرسية لبناء الإستراتيجية في العملية الإدارية:**

تعتبر المداخل المدرسية لبناء (صياغة) الإستراتيجية الجزء المهم من بناء القاعدة المعرفية للعلوم الإدارية بخاصة والعلوم الأخرى عموما لأنها تركز على المنهجية الملائمة التي يمكن أن تعتمدها المنظمة (أي كانت) في تحقيق أهدافها. ولذلك نرى من الضروري مناقشة المداخل المدرسية لبناء الإستراتيجية المناسبة في العملية الإدارية التي تثير التساؤل ما اذا كانت هذه المداخل (أو المدارس) تمثل العمليات الأساسية المختلفة لبناء الإستراتيجية أو تمثل جزءا من العملية ذاتها. ومن المعتقد في كلا الحالتين بأن الإجابة على هذا التساؤل هي "نعم". حيث سيتم التركيز على هذه المداخل باعتبارها المدارس الفكرية السائدة عالميا والتي يمكن للمدرسة العليا للدراسات والبحوث من اعتماد واحد أو أكثر من هذه المدارس في بناء إستراتيجيتها المستقبلية. ويبين الجدول (١) أبعاد المدارس (المداخل) المتعلقة ببناء الإستراتيجية المناسبة حيث لم يتم ترجمتها لكي لا تختلف مفاهيمها.

ومن الجدير الإشارة هنا الى أن بعض المداخل الأكثر شيوعا في الوقت الحاضر في صياغة الإستراتيجية يمر من خلال المقطع المرضي لهذه المدارس بطريقة الاختيار بشكل أو بآخر وبحسب إهتمامات المستخدمين. وهذا ما يدعوا الى التوسع في الأدبيات الإدارية ذات العلاقة بالنسبة لهذا المقطع للمداخل المدرسية العشرة وكما مبين في الجدول (٢). فمثلا البحث في تحليل أصحاب المصالح (Stakeholder Analysis) يربط المدخل المدرسي لبناء الإستراتيجية المعتمد على التخطيط (Planning School) والمدخل المدرسة الوقفية (Positioning School) لبناء الإستراتيجية في حين أن عمل "بورتور وآخرون" الذي أطلق عليه "إستراتيجية المناورة (Strategic Maneuvering)" "مزايا المناور الأول" قد ربط المدخل الموقفي مع "مدرسة التسليطية Power School".

## الجدول (١) أبعاد المداخل المدرسية

	Design	Planning	Positioning	Entrepreneurial	Cognitive
Source	P. Selznick	H.I. Ansoff	Purdue University work	J.A. Schumpeter and others	H.A. Simon & March
Base Discipline	None	Some links to urban planning, systems theory, and cybernetic	Economics	None	Psychology (Cognitive)
Champions	Case study teachers, (Harvard Univ.)	Professional managers, MBAS, staff experts, consultants	As in planning school, analytical staff types, etc.	Popular business press, individualists, small business	Those with a psychological bent pessimists in one wing, optimists in the other
Intended Message, Realized Message	Fit, think (strategy making as a case study)	Formalize, Program (rather than formulate)	Analyze, Calculate (rather than create or commit)	Envision, Centralize (then hope)	Cope or create, Worry (being unable to cope in either case)
School Category	Prescriptive	Prescriptive	Prescriptive	Descriptive (some Prescriptive)	Descriptive
Associated Homily	"Look before you leap"	"A stitch in time saves mine"	"Nothing but the facts, ma'am"	"Take us to your leader"	"I will see it when I believe it"
Source	Learning: C.E. Lindblom, R.M. Cyert and others	Power: G.T. Allison, J. Pfeffer and others	Cultural: E. Rhenman and R. Norman, Porter, M.	Environmental: M.T. Hannan and Freeman, etc.	Configuration: A.D. Chandler, H. Mintzberg, Miller and others
Base Discipline	None, Chaos theory in mathematics	Political science	Anthropology	Biology	History
Champions	People inclined to experimentation, ambiguity, adaptability- especially in Japan & Scandinavia	People who like power, politics, and conspiracy – especially in France	People who like the social, the spiritual, the collective - especially in Japan & Scandinavia	Population ecologists, some organization theorists, spitters, and positivists in general – especially in the Anglo-Saxon countries	Lumbers and integrators in general as well as change agents. Configuration perhaps most popular in the Netherlands. Transformation most popular in U.S.A
Intended Message, Realized Message	Learn  Play (rather than pursue)	Promote,  Hoard (rather than share)	Coalesce,  Perpetual (rather than change)	React  Capitulate (rather than confront)	Integrate, transform, Lump (rather than split, adapt)
School Category	Descriptive	Descriptive	Descriptive	Descriptive	Descriptive and prescriptive
Associated Homily	"If at first you don't succeed, try, try again"	"Look out for number one"	An apple never falls far from the tree"	"It all depends"	"To everything there is a season"

## الجدول (٢) خلاصة المداخل المدرسية لبناء الاستراتيجية

Approach	Schools
Dynamic capabilities	Design, learning
Resource-based theory	Cultural, learning
Soft techniques (e.g., scenario analysis and stakeholder analysis)	Planning, learning, or power
Constructionism	Cognitive, cultural
Chaos and evolutionary theory	Learning, environmental
Institutional theory	Environment, power or cognitive
Entrepreneurship (venturing)	Environmental, entrepreneurial
Revolutionary change	Configuration, entrepreneurial
Negotiated strategy	Power, positioning
Strategic maneuvering	Positioning, power

وقد ظهرت مداخل جديدة أخرى خلال العقدين الأخيرين من القرن الماضي والتي أعتمدت على المداخل الحديثة في الإدارة مثل إستراتيجية ريادة الأعمال وإدارة الجودة الشاملة وهندسة إعادة البناء والتميز ومدخل التفوق (Excellence) وغيرها. وهذه المداخل أو الفلسفات كما يحب أن يطلق عليها في بعض الأحيان جاءت نتيجة للتطورات المتلاحقة في التكنولوجيا التي أثمر عنها الفكر الإداري وتطبيقاته العملية. ويمكن الحديث بإختصار شديد عن أهم هذه المداخل (أو المدارس) وهي:

**أولاً- مدخل إستراتيجية ريادة الأعمال (Entrepreneurial Strategy):** لقد أشتقت فكرة هذا المدخل من الإدراك لما يخزنه التراكم المعرفي للفكر الريادي بالمفهوم الإقتصادي في بناء المشروعات الإقتصادية التي تضيف القيمة لعالم الأعمال. ويعبر هذا المدخل عن روح المغامرة وما تتطلبه من ادوات التنبؤ في نجاح مثل هذه الإستراتيجيات .

وتعرف الريادة على أنها " القدرة والرغبة في تنظيم وإدارة المنظمة والأعمال (أي كانت عامة أو خاصة) ذات الصلة بها من خلال الإبتكار والقدرة على تحمل المخاطرة". وهذا يعني بأن الريادة عبارة عن عملية تأسيس شيء جديد ذا قيمة إقتصادية أو فكرية ووظيفية بالإضافة الى تخصيص الوقت والجهد والمال اللازم للمشروع الريادي. في حين تعرف إستراتيجية ريادة الأعمال على إنها "عملية يقوم فيها رواد الأعمال بتفسير وإستكشاف وتقييم أفكارهم وخططهم وسياساتهم بطريقة منهجية من أجل تحقيق أهدافهم المستهدفة". وقبل الدخول إلى السوق من الضروري على رواد الأعمال وضع الإستراتيجية التي تتناغم مع منهجهم في إطلاق المشروع وتحقيق أهدافه. وتساهم هذه الإستراتيجية في حصول رائد الأعمال على ميزة تنافسية لإستدامته في السوق. كما تتضمن إستراتيجية رواد الأعمال إستكشاف الأفكار ومجموعة القرارات والأفعال ورد الفعل لإستغلال الفرصة مما يساهم في تقليل التكاليف وتعظيم الفوائد. (Scott; and Scott, 2018).

وهناك ثلاث مراحل رئيسية لإستراتيجية ريادة الأعمال هي:

- توليد فرصة دخول جديدة الى سوق الأعمال.
- إستغلال فرصة دخول جديدة.
- دورة التغذية المرتجعة من التتويج لجيل جديد من الدخول والإستغلال.

**ثانياً- مدخل إدارة الجودة الشاملة:** يستمد أيضا هذا المدخل فكرته من التراكم المعرفي بإدارة الأعمال تحت مظلة ما يسمى " بمدخل التميز الإداري " أو تحت فلسفة جودة الرأسمال المعرفي (أو البشري) ومواردها وعملياتها ومخرجاتها المستهدفة بالإضافة الى الإبتكارات المتوافقة مع قيم الزبون والمتلائمة بلغة المستجيب المرن لمتطلبات وحاجات أصحاب المصالح المختلفة.

وفي هذا السياق فقد تطورت مفاهيم وفلسفة الجودة (Quality) على مدى العصور إبتداء من مفهوم جودة المنتج النهائي ووصولاً إلى مفهوم نظام إدارة الجودة الشاملة. وبعد أن كان التركيز في المراحل الأولى



على جودة المنتج النهائي وذلك من خلال المواصفات التي تحدد المتطلبات الدنيا والخصائص المطلوب توافرها في المخرجات النهائية المختلفة بهدف الحصول على منتج أو خدمة تتوافق مع المواصفات الموضوعية حتى انتقل التركيز إلى جودة العملية من خلال ضبط ومراقبة هذه العملية ( أي كانت إنتاجية أو خدمية ) للحصول على نسبة عيوب معينة ومحدودة . وان أي اختلاف أو فرق ما بين الناتج وبين ما هو مطلوب يؤدي إلى دراسة العملية ( أو النظام ) وإجراء التعديلات اللازمة لتصحيح مسارهما.

وقد كان هذا من أحد الأسباب التي أدت إلى نشوء أنظمة مختلفة للجودة في البلدان الصناعية وبالأخص تطبيقات نظام الجودة الشاملة ( TQM ) ليس فقط على المخرجات والعمليات الإنتاجية وإنما قد شملت أيضا وبخاصة خلال السنوات القليلة الماضية على العديد من الجامعات الأمريكية والبريطانية الرائدة ( مثلا ) التي كانت ولا تزال تهدف إلى مناقشة كافة المشاكل الخاصة بجودة النظام التعليمي ونوعية الخريج لهذا النظام بعد أن كانت مقتصرة على العمليات الإنتاجية فقط. (العلي ، ٢٠١٩).

ومن المعروف إن مفهوم الجودة في التعليم العالي وقياسها يركز على إعتبرات أساسية مهمة تكمن في أن النشاط المركزي للتعليم العالي هو تعظيم التطور المعرفي للطلاب وجعله باحثا عن المعرفة وليس متلقيا لها وكذلك تطوير الإتجاهات العلمية وأن التحسين المستمر من خلال إدخال الأنظمة الحديثة في مجمل العملية التعليمية لتحقيق تعليم وتطوير الطلاب إلى أقصى حد. ولا تزال هذه الأمور تمثل الهدف الأساسي لمؤسسات التعليم العالي لأنها تعتبر المحور الأساسي الذي يثير القلق لدى الإدارة الإستراتيجية في التعليم العالي بشأن الجودة وآليات تحسينها وقياسها. وفيما يتعلق بالتغييرات التي تمثل النتائج لمبادرات الجودة التي تكشف عن طريقتين عريضتين للتفكير في الجودة وهي الأولى تتعلق بالسياق أو المضامين (Contexts) والأخرى تتعلق بأصحاب المصلحة والإقتصاد الوطني. وإن الأولى تعطي الجودة للمعنى المحدد للسياق حيث يتم توافق الجودة مع السياق وتصبح الجودة ذات معنى واضح ومفهوم. وعلى سبيل المثال الإشارات إلى جودة التقييم من خلال تناول الطلاب للبرامج الأكاديمية ومستويات التعليم والتعلم وكذلك العمل البحثي وتجربة الطالب وتصميمات البرامج التعليمية لطرق التي قد تكون ليست شائعة كما ويتم تجاهل أي محاولة لتحديد أو إرفاق المعنى على المصطلح إلى حد كبير ويترك أحدهما لإفترض أن الجودة "العالية" تتم الإشارة إليها بدلاً من الجودة "الجيدة" أو "السيئة".

في حين تتعلق الطريقة الثانية للتفكير في الجودة بمعنى أصحاب المصلحة والإقتصاد الوطني حيث تعتبر الجودة مراعاة لتلبية مجموعة متنوعة من حاجات أصحاب المصلحة والإقتصاد الوطني عموماً لأن لديهم مصلحة في التعليم العالي ولديهم أيضاً القدرة على التفكير في الجودة بطرق مختلفة. وعلى وجه الخصوص يمكن أن تبرز أهمية وقيمة النظر في الجودة من مجموعة متنوعة من وجهات نظر أصحاب المصلحة والإقتصاد الوطني. وعلاوة على ذلك مع تنفيذ إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي يمكن أن يحدث تغيير جذري في مستوى الرضا بين أصحاب المصلحة ودعم التنمية المستدامة للحفاظ على الجودة بطريقة فاعلة. كما يتم إدارة الجودة الشاملة بشكل أساسي بنهج النظام (المدخلات والعمليات والمخرجات والنتائج) والتي يمكن تنفيذها بعد تحديد قيود ومؤشرات جودة التعليم العالي. مما يتطلب أن ينطبق النظام على مؤسسات التعليم العالي لتوفير إطار العمل لتحديد فرص البحث والتدريس والتشغيل. (العلي ، ٢٠٢٤).

**ثالثاً. مدخل التفوق (Superior Approach):** ويعني تبني فكرة المدخل السابق من خلال التركيز على برامج التحسينات المستمرة المترابطة وقواعد المقارنة المرجعية (Benchmarking) وكذلك أسلوب البطاقات المتوازنة (Balance Scorecards) سبيلاً ومنهجاً في سبيل تحقيق التفوق على الآخرين وجعل مثل هذه المنظمات رائدة (Pioneering). وبموجب هذا المدخل يمكن للمنظمة (أي كانت) من أن تصبح " المنظمة

التي تتحكم بالسوق " مقارنة مع منافسيها لأنها تمتلك الجدارات الجوهرية (Core Competencies) التي لا يملكها غيرها من المنظمات.

وإن فهم كيفية تحقيق المديرين التنفيذيين لمثل هذه الإستراتيجيات أمر مثير للإهتمام من الناحية النظرية لأنه يتجاوز الشروط الحدودية للمنطق الإستراتيجي التقليدي للمنصب والنفوذ إلى منطق الفرصة الأقل فهماً حيث تكون الميزة محفوفة بالمخاطر وغالباً ما تكون قصيرة الأجل. كما إن فهم كيفية تشكيل المديرين التنفيذيين لإستراتيجيات متفوقة في بيئات ريادة الأعمال أمر مهم أيضاً من الناحية العملية. وتُعد المنظمات الناجحة إستراتيجياً في هذه البيئات مثل أبل وفيسبوك وغيرها محركات أساسية للنمو الإقتصادي ولكن إستراتيجيتها يواجهون تحديات بسبب "السرعة العالية" لأسواقها وفرصها. حيث يجمع روادها بين موضوعين متشابهين:

(١) رؤية واسعة لمجال اللعب الإستراتيجي مما يتيح رؤية وفهم أفضل للفرص (التفكير)

(٢) العمل داخل الهياكل المنظمة على "حافة الفوضى" مما يتيح إغتنام الفرص بشكل مرن وفعال (عمل).

## ٢-٣- متطلبات بناء القاعدة المعرفية بالمدرسة العليا للدراسات والبحوث الإدارية والمعلوماتية المقترحة:

لقد تم الحديث عن مفهوم وطبيعة ادارة المعرفة من خلال الفقرتين السابقتين وسوف نحاول الحديث هنا بإختصار عن المتطلبات الواجب توفرها بالمدرسة العليا للدراسات والبحوث لكي تصبح مؤسسة معرفية متقدمة من وجهة نظر الكاتب.

تلعب ادارة المعرفة دورا حيويا في بناء المنظمة (أي كانت) وبخاصة المؤسسات البحثية والتعليمية حيث أنها تؤثر وبشكل كبير على الأداء العام للمنظمة في الأبعاد المختلفة كالأفراد والعمليات والمنتجات بالإضافة الى الأداء العام للمنظمة. ومن الجدير الإشارة هنا الى أنه تستطيع عمليات ادارة المعرفة من التأثير على المدرسة العليا المقترحة في هذه الأبعاد الأربعة بطريقتين أساسيتين هما : الأولى تستطيع ادارة المعرفة من المساعدة في تطوير وتوليد المعرفة ذاتها التي تساهم في تحسين أدائها في كافة المجالات الأربعة المذكورة. والثانية تؤثر ادارة المعرفة مباشرة في التحسينات الضرورية للأبعاد المارة الذكر.

ولتجسير الفجوة المتعلقة بتكوين القاعدة المعرفية ونشرها بين الأكاديمين والباحثين وحتى المديرين التنفيذيين في التعليم العالي ومؤسسات البحث العلمي ( وبضمنهم المدرسة العليا ) وكذلك منظمات الأعمال المختلفة مما يساعد على كسر طوق وجمود الطرق التقليدية والمفاهيم الإدارية الجاهزة التي تستخدم في التدريس والتعلم مما تعكس المستجدات المتطورة المتعلقة بالرؤى الإستراتيجية وبناء القاعدة المعرفية الادارية والمعلوماتية التي يمكن لها من مواجهة التحديات التي تواجه التعليم والبحث الاداري.

وهنا يجيء دور المدرسة العليا للدراسات والبحوث الإدارية والمعلوماتية التي يمكن لها أن تكون المؤسسة التعليمية والبحثية الرائدة في البلد والوطن العربي لقيادة حقول المعرفة الادارية والمعلوماتية بالإضافة الى قيادة التغير في فلسفة ومنهجية ونظم التعليم الاداري والإقتصادي بخاصة والمعرفي عموما.

وخلاصة القول أن المداخل المعاصرة في دراسة الادارة وفلسفتها وإستراتيجياتها المتنوعة ومنطقها الشمولي تهيء المساحات الرحبة لكي تلعب المدرسة العليا المقترحة دورا فاعلا في بناء الإستراتيجية التي تشجع الدارسين والباحثين والمفكرين في مجال الادارة والإقتصاد ومراكزها الأكاديمية والبحثية والعلمية والإستشارية الى ما يلي:

- اعتماد المدخل العلمي أساسا في بناء القاعدة المعرفية الادارية.
- فتح نوافذ على العلوم الأخرى لتجسير حقول المعرفة نحو بناء نموذج أفضل للمعرفة الإدارية.
- الشفافية والمرونة في التعامل مع المتناقضات للوصول الى الصيغة المنطقية في حل المشكلات والمسائل.

- الإعتماد على فرق العمل المتعددة المهام والوظائف في إعداد برامج الدراسات العليا والبحوث والدراسات في مجال الادارة والإقتصاد والمعلوماتية.
- الإستثمار الخلاق لنتائج الأفكار المبدعة في التراكم المعرفي العالمي.
- العمل على بناء نظم الشراكة الاستراتيجية مع المدارس المتناظرة والمراكز البحثية العالمية والإقليمية المميزة.
- الإيمان الواعي بإمكانية وجاهزية مساهمة هذه المداخل المارة الذكر (كلا على حدا ومعا) في بناء علم الادارة العربية الذي يحمل الخصوصية في تكوينه.
- العمل بمنهجية شبكات البحث المستمرة وعقد المؤتمرات والندوات والحلقات العلمية بحيث تتكامل مع الإبداعات والحلول للمشكلات التي تواجه كافة أصحاب المصالح.
- دور المدرسة العليا المقترحة بالتعاون مع مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي المختلفة المحلية والإقليمية والعالمية بهدف تحقيق الآتي:

- أ - تكامل المعرفة من خلال البرامج والمناهج الدراسية** والتركيز على تطوير مخرجات التعليم العالي المعتمدة على المنهجية العلمية في إعداد أعمال طلبة الدراسات العليا وإبتكار الطرق الجديدة في التعليم وإستخدام الحالات التي تشجع على العصف الذهني والتفكير الإبداعي.
- ب- تحديث محتويات البرامج والمناهج الدراسية** بحيث تغطي المفاهيم المتعلقة بالإتصال وكلف المعرفة وإدارتها وعملياتها والرأسمال المعرفي (الفكري) والإبتكار وتكنولوجيا المعلومات والإتصالات الرقمية وممارسات ادارة المعرفة.
- ج- تعميق وتفعيل الذكاء العاطفي والإدراكي** من خلال التركيز على محتوى وعمليات الأعمال بما يتماشى مع الإتجاهات الحديثة المعاصرة والمهمة في تطوير الإدارة وممارساتها وهي: الوعي الذاتي والتعليم الذاتي والدافعية والذكاء العاطفي وأخيرا المهارات الجماعية.
- د- التشجيع المستمر والدعم لإجراء البحوث والدراسات العلمية** الميدانية والتطبيقية بما يخدم خطط التنمية الشاملة وحل المشكلات من خلال المدخل التحليلي العلمي.
- هـ - تشجيع التعلم المنظمي والتعاون المتبادل بين المدرسة العليا المقترحة والمؤسسات التعليمية** والقطاعية المختلفة لكي تصبح المؤسسات التعليمية منخرطة في العمل الجماعي وفرق العمل البحثية التي تعزز من قدرة هذه المؤسسات على الابداع.
- و- التركيز على تعليم العلوم المتداخلة لإخراج مخرجات جديدة** تتعاطم قيمتها في سوق العمل مثل تكامل علوم الادارة مع الهندسة وغيرها.
- ز- التركيز أيضا على تعليم الثقافات المتعددة والمتنوعة وبخاصة في حقول الأعمال الدولية** للتعامل معها في ضوء إنعكاساتها الإنسانية والاجتماعية في العملية التعليمية والتطبيقية.

### **القسم الثالث- متطلبات القبول في المدرسة العليا للدراسات والبحوث الإدارية والمعلوماتية:**

معظم برامج الدراسات العليا بالجامعات لديها متطلبات القبول بالإضافة إلى الحد الأدنى من متطلبات الجامعة. كما يجب أن تقيد البرامج القبول على الطلاب الذين تتوافق إهتماماتهم مع الموارد المتاحة وخبرات أعضاء هيئة التدريس. وتحتوي معظم برامج الدراسات العليا في الجامعات الرائدة عالميا على شروط للقبول بالإضافة إلى الحد الأدنى للجامعة. لأن أهداف هذه الجامعات تتركز في تخريج كوادر قيادية وعلمية كل بحسب إختصاصاته وليس مجرد خريج مسلح بمستوى معين من التراكم المعرفي.



**أهداف برنامج الدراسات العليا:** يهدف البرنامج إلى المساعدة في تطوير مهارات الخريجين في مجالات الأعمال والإقتصاد والمعلوماتية الأساسية بما في ذلك:

- إعداد قادة إداريين قادرين على قيادة المؤسسات والشركات في كافة القطاعات الإقتصادية العامة والخاصة. ويتخصص الطالب في هذه البرامج في أحد الحقول التالية: المحاسبة، إدارة الأعمال، التسويق، التمويل أو نظم المعلوماتية.
- إنتاج البحوث المبتكرة والإبداعية للمساهمة بتطوير الإقتصاد الوطني والتنمية المستدامة.
- القدرة على إيصال الحلول للسيناريوهات والتحديات المعقدة بطريقة منطقية ومتناسكة.
- تنمية مهارات القيادة الإستراتيجية والأخلاقية التي تسمح بتنفيذ الحلول الإبداعية.
- التعليم والتعلم التحويلي الذي يقود الى تحقيق التغيير التحويلي بفعالية وكفاءة.

**ويتم تحقيق هذه الأهداف من خلال الآتي:**

- 1- جذب والإحتفاظ بأعضاء هيئة التدريس من الطراز العالمي الذين يعملون في المجالات الناشئة والإبداعية التي تعميق التميز البحثي للمدرسة العليا.
- 2- تعزيز مجتمع أكاديمي وبحثي ديناميكي يتمتع بموارد جيدة وتحفيز أعضاء هيئة التدريس النتاجات الدراسية والبحثية حول القضايا الهامة للتنمية المستدامة من خلال تطبيق مجموعة من المبادئ العلمية النظرية والتجريبية والعملية.
- 3- توليد البيئة الأكاديمية والبحثية التشاركية والتعاونية من خلال توظيف أعضاء هيئة التدريس وترقيتهم وتقديرهم.

- 4- تسهيل الممارسات الدراسية والأكاديمية للطلاب وأعضاء هيئة التدريس معا.
- 5- العمل على تعزيز أعضاء هيئة التدريس للعمل مع المؤسسات والشركات العامة والخاصة للحصول على الدعم المالي والمعنوي.
- 6- توظيف الطلاب الإستثنائيين لبرامج الدكتوراه وإعدادهم للنجاح في المستقبل كعلماء وأكاديميين معترف بهم على الصعيدين الأقليمي والعالمي. ويمكن أن يتم ذلك من خلال:

**أ- ترشيحهم للمنافسات العلمية والأكاديمية المحلية والخارجية.**

**ب- دعم مشاركاتهم بالمؤتمرات والندوات وبخاصة الإقليمية والعالمية من جهود تعبئة المعرفة الأبداعية.**

**ج- توسيع النشاطات بالمشاركة بإعداد أوراق العمل لمصلحة أصحاب المصلحة.**

**ونسعرض في أدناه أهم مكونات القبول ببرامج الدراسات العليا بالمدرسة العليا المقترحة.**

**الحد الأدنى لمتطلبات القبول بالمدرسة العليا:** تحتوي معظم برامج الدراسات العليا على شروط للقبول بالإضافة إلى الحد الأدنى الواردة أدناه.

**أولا – برامج الدكتوراه:** الدكتوراه هي أعلى درجة أكاديمية ولذلك فإن خريجي المدرسة العليا للدراسات والبحوث الإدارية والمعلوماتية المقترحة يجب أن يكونوا النخبة حيث يطلبون الى ما يلي:

- المناصب الأكاديمية في الجامعات وكليات إدارة الأعمال.
- الإستشارات التجارية والإدارية في التجارة والصناعة والقطاعات الأخرى.
- أدوار الإدارة العليا في مؤسسات القطاع الخاص والمؤسسات الحكومية.

ومهما كانت أهداف منح درجة الدكتوراه في المدرسة العليا المقترحة الفرصة للجمع بين النظرية الأكاديمية الصارمة والبحث للتأثير على عالم الأعمال والإقتصاد مما يتطلب تقديم مساهمة فريدة في مجال الدراسة. إن البرنامج من المتوقع أن يجذب طلاباً إستثنائيين من أعلى المستويات وبالتعاون مع أكاديميين مشهورين محليا

وإقليميا وحتى عالمياً إن تطلب الأمر بأبحاثهم وقيادتهم الفكرية حيث يعد برنامج الدكتوراه في المدرسة العليا المقترحة تحدياً ومحفزاً.

ويكون برنامج الدكتوراه مخصص للمتقدمين الذين عادة ما يحملون مؤهل الماجستير (أو ما يعادله دولياً) مع عنصر بحثي مهم. وهذا يعني عادة أن البرنامج سيتضمن أطروحة أو رسالة في المرحلة النهائية بالإضافة الى بعض المواد الدراسية المتخصصة لمستوى الدكتوراه وأساليب البحث التي يتم تدريسها. وتشمل البرامج على التخصصات التالية:

- دكتوراه في علوم الإدارة والتسويق

- دكتوراه في العلوم المحاسبية

- دكتوراه في العلوم المالية

- دكتوراه في العلوم الاقتصادية

- دكتوراه في علوم المعلوماتية

- ويمكن إضافة برامج أخرى

**متطلبات البرنامج:** يتطلب القبول في برامج الدكتوراه الحد الأدنى من:

أ- الوثائق المقدمة والتي عادة ما تكون مراجع من حكام (معظمهم أكاديميين) مؤهلين حول قدرة مقدم الطلب على إجراء دراسات متقدمة في مجال الإهتمام.

ب- إثبات إتقان اللغة الإنجليزية بمستوى (٨٠%) على الأقل من معاهد اللغة المتخصصة بهذا المجال مثل إختبارات (TOFEL) وإختبار "الإدارة العام" (GMAT) بمستوى (٨٥%) أو ما يعادلها أو ما يعادلها. ويعد إختبار (Graduate Management Admission Test- GMAT) وهو إختبار القبول الرئيسي في كليات ومدارس إدارة الأعمال في الجامعات العالمية الذي يستخدم لمساعدة الدارسين في برامج الدراسات العليا في إدارة الأعمال على إتخاذ قرارات القبول الحاسمة. ويساعد إختبار (GMAT) على إثبات التزام وأهلية المتقدم للحصول على الماجستير ومن ثم الدكتوراه في إدارة الأعمال أو درجة الماجستير في الأعمال التي تتقدم إليها من خلال إظهار قدراته على حل المشكلات ومهارات التفكير النقدي. وإن تقديم درجة قوية في إختبار (GMAT) يعني وجود فرصة أكبر للقبول وقد يؤدي أيضاً إلى عرض منحة دراسية للدراسة بالمدرسة العليا المقترحة أن وجد ذلك.

ج- درجة الماجستير من جامعة معترف بها إقليمياً وعالمياً أو ما يعادلها من مؤسسة معترف بها.

د- تكون درجة البكالوريوس بمعدل تراكمي لا يقل عن (٨٥%) أو (٤,٠/٣,٥) أو معدل تراكمي لا يقل عن (A-).

هـ- يجب على الطلاب المقبولين مباشرة من درجة البكالوريوس إكمال ما لا يقل عن (٥٠%) من وحدات عمل الدورة المطلوبة لبرنامج الماجستير في البرنامج ذي الصلة إذا لم تكن هناك حاجة إلى دورة تدريبية كجزء من درجة الدكتوراه وبمعدل تراكمي لا يقل عن (٨٥%).

علاوة على ذلك وكإختبار موحد يساعد إختبار (GMAT) كليات ومدارس إدارة الأعمال على مقارنة المرشحين من خلفيات ومناطق مختلفة ولهذا السبب تفضل معظم المدارس في الجامعات العالمية إختبار (GMAT) على الإختبارات الأخرى. وباعتباره إختباراً معترفاً به عالمياً فإن نتيجة (GMAT) الخاصة بالمتقدم للدراسة تضعه على قدم المساواة مع المرشحين الآخرين. كما يسمح له بالتنافس بشكل عادل ضد المرشحين الآخرين ذوي الخلفيات الأكاديمية والمهنية المتنوعة على نطاق واسع.

و- يجب على الطلاب المقبولين في برامج الدكتوراه أن يكون لديهم دراسات وأبحاث سابقة على أن لا يقل عدد المنشورة منها عن إثنين في المجالات العلمية المعترف بها أو إنجاز نشاطات في حقل العمل أدت الى حدوث

تطورات وتحسينات ومنافع للمنظمة التي يعمل بها. على أن تقدم مثل هذه الوثائق مع تقييم وتوصية من مدير عمل المتقدم للدراسة من تلك المنظمة.

**ثانياً – برامج الماجستير:** يتطلب القبول في برنامج الماجستير الحد الأدنى مما يلي:

- أ- **درجة البكالوريوس من الجامعات المعترف بها إقليمياً ودولياً أو ما يعادلها من مؤسسة معترف بها** وبمعدل تراكمي لا يقل عن (٧٥%) أو (٤/٣) (B).
- ب- **إثبات إتقان اللغة الإنجليزية بمستوى (٧٠%) على الأقل** من معاهد اللغة المتخصصة بهذا المجال مثل إختبارات (TOEFL) وإختبار "الإدارة العام" (GMAT) بمستوى (٧٥%) أو ما يعادلها.
- ج- **خبرة عملية في مجال تخصصه لمدة لا تقل عن سنتين كاملتين** مع تقديم الأدلة الرسمية الثبوتية لذلك.
- د- **التوصيات والأدلة المقدمة عادة ما تكون مراجع من حكام مؤهلين** حول قدرة مقدم الطلب على إجراء دراسات متقدمة في مجال الإهتمام.

**ثالثاً – الحالات الخاصة:** الحالات التي لا تلبي الحد الأدنى من المتطلبات وهي إذا لم تستوف الحد الأدنى من المتطلبات بعد مراجعة الحد الأدنى من متطلبات الجامعة والبرنامج فقد يكون من الممكن قبول المتقدم كطالب مؤهل أو كقبول مشروط.

**القبول المشروط:** قد يُعرض على مقدم الطلب القبول في برنامج الدراسات العليا بشرط إستكمال متطلبات معينة وفقاً للمعايير المبينة في أعلاه. في بعض الأحيان قد يتم إستخدام ذلك لأغراض فنية على سبيل المثال بالنسبة للطالب الذي يسكن خارج البلد ويحتاج إلى وقت إضافي لإرسال الوثائق المطلوبة من مؤسسة خارجية. وإذا لم يستوفي مقدم الطلب الحد الأدنى من متطلبات الجامعة أو البرنامج فمن الممكن أن تكون هناك حاجة إلى دراسة إضافية في برامج الدراسات العليا أو قد يُطلب من الطالب تحقيق نتائج معينة في الفصول القليلة الأولى. ويتم تضمين هذه الشروط والمواعيد النهائية في عرض القبول. أما إذا تم إستيفاء هذه المتطلبات يتم رفع الشرط ويقبل الطالب في برنامج الدراسات العليا. وإذا لم يتم إستيفاء هذه المتطلبات فلن يتمكن الطالب من التسجيل في البرامج الدراسية للدراسات العليا ويطلب منه عادةً الانسحاب من الجامعة. وتشمل البرامج على التخصصات التالية:

- ماجستير علوم (M.Sc.) بالإدارة الرقمية
- ماجستير إدارة الأعمال (MBA)
- ماجستير إدارة الأعمال للمدراء التنفيذيين (Executive MBA)
- ماجستير الأنظمة المالية والمصرفية الرقمية للمدراء التنفيذيين
- ماجستير الإقتصاد الرقمي بما في ذلك للمدراء التنفيذيين
- ماجستير أنظمة المعلوماتية
- ويمكن إضافة برامج أخرى

### الخلاصة:

وخلاصة القول أن المداخل المعاصرة في دراسة الإدارة وفلسفتها وإستراتيجياتها المتنوعة ومنطقها الشمولي تهيء المساحات الرحبة لكي تلعب المدرسة العليا المقترحة دوراً فاعلاً في بناء الإستراتيجية التي تشجع الدارسين والباحثين والمفكرين في مجال الإدارة والإقتصاد ومراكزها الأكاديمية والبحثية والعلمية والإستشارية الى ما يلي:

- ١- **إعتماد المدخل العلمي أساساً في بناء القاعدة المعرفية الإدارية.**
- ٢- **فتح نوافذ على العلوم الأخرى لتجسير حقول المعرفة نحو بناء نموذج أفضل للمعرفة الإدارية.**



٣- الشفافية والمرونة في التعامل مع المتناقضات للوصول الى الصيغة المنطقية في حل المشكلات والمسائل.

٤- الاعتماد على فرق العمل المتعددة المهام والوظائف في إعداد برامج الدراسات العليا والبحوث والدراسات في مجال الادارة والاقتصاد والمعلوماتية.

٥- الاستثمار الخلاق لنتائج الأفكار المبدعة في التراكم المعرفي العالمي.

٦- العمل على بناء نظم الشراكة الاستراتيجية مع المدارس المتناظرة والمراكز البحثية العالمية والاقليمية المميزة.

٧- الإيمان الواعي بإمكانية وجاهزية مساهمة هذه المداخل المارة الذكر (كلا على حدا ومعا) في بناء علم الادارة العربية الذي يحمل الخصوصية في تكوينه.

٨- العمل بمنهجية شبكات البحث المستمرة وعقد المؤتمرات والندوات والحلقات العلمية بحيث تتكامل مع الإبداعات والحلول للمشكلات التي تواجه كافة أصحاب المصالح.

٩- دور المدرسة العليا المقترحة بالتعاون مع مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي المختلفة المحلية والإقليمية والعالمية بهدف تحقيق الآتي:

**أ- تكامل المعرفة من خلال البرامج والمناهج الدراسية** والتركيز على تطوير مخرجات التعليم العالي المعتمدة على المنهجية العلمية في إعداد أعمال طلبة الدراسات العليا وإبتكار الطرق الجديدة في التعليم وإستخدام الحالات التي تشجع على العصف الذهني والتفكير الإبداعي.

**ب- تحديث محتويات البرامج والمناهج الدراسية** بحيث تغطي المفاهيم المتعلقة بالإتصال وكلف المعرفة وإدارتها وعملياتها والرأسمال المعرفي (الفكري) والإبتكار وتكنولوجيا المعلومات والإتصالات الرقمية وممارسات ادارة المعرفة.

**ج- تعميق وتفعيل الذكاء العاطفي والإدراكي** من خلال التركيز على محتوى وعمليات الأعمال بما يتماشى مع الإتجاهات الحديثة المعاصرة والمهمة في تطوير الإدارة وممارساتها وهي: الوعي الذاتي والتعليم الذاتي والدافعية والذكاء العاطفي وأخيرا المهارات الجماعية.

**د- التشجيع المستمر والدعم لإجراء البحوث والدراسات العلمية** الميدانية والتطبيقية بما يخدم خطط التنمية الشاملة وحل المشكلات من خلال المدخل التحليلي العلمي.

**هـ- تشجيع التعلم المنظمي والتعاون المتبادل بين المدرسة العليا المقترحة** والمؤسسات التعليمية والقطاعية المختلفة لكي تصبح المؤسسات التعليمية منخرطة في العمل الجماعي و فرق العمل البحثية التي تعزز من قدرة هذه المؤسسات على الابداع.

**و- التركيز على تعليم العلوم المتداخلة لإخراج مخرجات جديدة** تتعاطم قيمتها في سوق العمل مثل تكامل علوم الادارة مع الهندسة وغيرها.

**ز- التركيز أيضا على تعليم الثقافات المتعددة والمتنوعة** وبخاصة في حقول الأعمال الدولية للتعامل معها في ضوء إنعكاساتها الإنسانية والاجتماعية في العملية التعليمية والتطبيقية.

**المصادر:**

**أولاً- العربية:**

١- العلي ، عبد الستار محمد ، (٢٠٢٤) ، الجودة في التعليم العالي: مدخل لتحقيق التنمية المستدامة ، إيلول ٢٠٢٤ ، المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، القاهرة – جمهورية مصر العربية.

- ٢- العلي ، عبد الستار محمد ، وقنديجي ، عامر ، والعمرى ، غسان ، (٢٠٢٤) ، إدارة المعرفة ، الطبعة الرابعة ٢٠٢٢ ، دار المسيرة للطباعة والنشر ، عمان – الأردن.
- ٣- العلي ، عبد الستار محمد ، (٢٠١٩) ، تطبيقات في إدارة الجودة الشاملة ، الطبعة الثالثة ٢٠١٩ ، دار المسيرة للطباعة والنشر ، عمان – الأردن.

1- Scott, L. I.; and Scott S., (2018), Strategy for Start-ups, The Magazine, May–June 2018, The University of Toronto, Canada.

. <https://hbr.org/2018/05/strategy-for-start-ups>

2- Graduate Programs' Admissions at group of universities such as:

- a- University of Toronto, Toronto, Canada.
- b- University of Durham, Durham, United Kingdom.
- c- Queens University, Kingston, Canada.
- d- Bradford University, Bradford, United Kingdom.
- e- Western University, Toronto, Canada.
- f- McGill University, Montreal, Canada.

## الشاي The Tea

أ.د حميد جلوب علي الخفاجي

أستاذ جامعي متقاعدا/ سدني -أستراليا

[hamid\\_chaloub@hotmail.com](mailto:hamid_chaloub@hotmail.com)

### المقدمة

بمناسبة اليوم العالمي للشاي والذي يصادف يوم 19 من أيار يوما عالميا للشاي في جميع أنحاء العالم وذلك بعد أن أعلنت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارها في التاسع عشر من كانون الأول عام 2019 بأعتبار يوم التاسع عشر من أيار من كل عام يوما عالميا للاحتفال بالشاي. وقبل هذا التاريخ كانت الأحتفالات مقتصرة على الدول المنتجة للشاي مثل الهند وسريلانكا وكانت تحتفل بما يطلق عليه باليوم العالمي للشاي. لقد أعتمدت الأمم المتحدة في قرارها على حقيقة أن إنتاج الشاي وتجهيزة وبيعة يشكل مصدر رزق للملايين من الأسر ويساهمن بتوفير فرص العمل وخاصة للمرأة الريفية والعمل على تحقيق الأمن الغذائي في البلدان النامية والفقيرة.

وقبل الدخول بالحديث عن الشاي وأهمية الأقتصادية والأجتماعية لابد من ذكر معلومات عامة عن نبات الشاي (The tea plant)

**الاسم العلمي لنبات الشاي** Camellia sinensis L. وهي عبارة عن شجيرة خضراء مزهرة دائمة الخضرة وتعود الى العائلة Theaceae والشاي أسم صيني يطلق على الشجيرة و على أوراقها وكذلك على المشروب الذي يصنع من الأوراق.

وموطن الشاي الأصلي شرق آسيا وينمو في موطنه الى ارتفاع 9 أمتار ولكنة في المزارع يقلم الى شجيرات صغيرة يتراوح طولها بين 90-150 سم والأوراق رمحية الشكل خضراء داكنة والأزهار بيضاء مصفرة عطرة.

### نبذة عن تاريخ الشاي

ذكر الشاي في المصنفات الصينية في القرن الثالث الميلادي ويقال بأن قرابين الشاي قد دفنت مع الموتى في الصين ضمن هذا التاريخ الميلادي. كذلك عثر في مقابر (يانغ لينغ) في وسط الصين على قرابين في غرف الدفن وبتحليل الأوراق عثر على مواد الكافيين والثيانين ، وهذا ما يثبت أنها أوراق الشاي قد دفنت مع الموتى لأخذها الى عالم آخر. ومن القصص المذكورة عن أستهلاك أو أستعمال الشاي هي الأسطورة الصينية والتي تقول و حسب الأسطورة، تواجد الإمبراطور الأسطوري الصيني شين نونغ (Shen Nung) ، الذي يصنف حسب الأساطير كأول إمبراطور يان (Yan) ويلقب بالإله المزارع، عام (2737) قبل الميلاد كان جالسا تحت إحدى الشجرات واستعد لشرب الماء المغلي.





وبتلّك الفترة، اعتاد الصينيون على شرب الماء المغلي حسب مرسوم إمبراطوري دعاهم لفعل ذلك. وبمحض الصدفة، وقعت بضعة ورقات من الشجرة التي تواجد شين نونغ تحتها بكوب الماء المغلي. وبدلاً من سكب المشروب بسبب تغير لونه، فضّل شين نونغ شربه ليتفاجأ بمذاقه الطيب. وبناءً على هذه الأسطورة، رجّح المؤرخون أن الورقات التي وقعت بكوب شين نونغ لم تكن سوى ورقات الكاميليا الصينية (Camellia sinensis) التي تستخدم اليوم في إنتاج مشروب الشاي الشعبي الصيني.

ومن جهة ثانية، وصفت بعض الأساطير الأخرى الإمبراطور شين نونغ بعالم نباتات حيث اعتاد الأخير مضغ أوراق وسيقان النباتات للتثبت من خاصياتها ومدى سموميتها. وقد اتجه شين نونغ للاعتماد على مشروب الشاي كمضاد للسموم عند شعوره بمغص والتهابات بالمعدة.

تعد الصين أكبر دولة منتجة للشاي، وتركز الدولة على إنتاج الشاي الأخضر والأصفر والأبيض عالي الجودة، وتخصص الصين الكثير من أراضيها لزراعة الشاي، مما يجعل لديها فائضاً كبيراً للتصدير، إذ إن نحو 80% من الشاي الأخضر المصدر في العالم يأتي من الصين وحدها. ويتراوح حجم الإنتاج إلى أكثر من مليون طن.

وتعتبر مقاطعة يونان واحدة من أقدم المناطق التي زرعت الشاي، كما أن مقاطعتي فوجيان وأنهوي من المناطق المهمة لزراعة الشاي.

تأتي الهند في المركز الثاني كأكبر دولة منتجة للشاي، ويعد الشاي جزءاً أساسياً من الثقافة الهندية، فهو يسمى المشروب الوطني، ومن أهم المناطق لزراعته ولاية أسام ومقاطعة دارجلينغ.

وقد بدأ إنتاج الشاي بكميات كبيرة منذ أن كانت الهند تحت الحكم البريطاني، وكانت شركة الهند الشرقية تعتمد على مزارع ولاية أسام لإنتاج ما يعرف الآن بشاي أسام وهو شاي أحمر.

ويتم استهلاك كميات كبيرة من إنتاج الشاي في الهند محلياً، في حين يتم تصدير جزء بسيط منه إلى الخارج.

بعد ذلك تم جلب الشاي إلى اليابان من الصين على يد الكهنة والقوافل اليابانية حوالي القرن السادس الميلادي، وأصبحت له شهرة عالمية وأخذ شرب الشاي في اليابان جانباً من الطقوس الدينية وأصبح مشروب رجال

الكهنة. كما قام الرهبان البوذيين بنقل الشاي من الصين الى مناطق أخرى في جنوب شرق آسيا في القرن الخامس عشر الميلادي.

أما في انكلترا فكانت بداية بيع الشاي في لندن على يد توماس غاراواي عام 1657، وسادت حالة من التخبط حول الطريقة المثلى لاستهلاكه. وكان سلعة رفاهية آنذاك، لا يقدر الكثيرون على تحمل نفقة شرائه، فأصبح مرغوبا وعلامة على الثراء. ولم يعلم الكثيرون طريقة استخدامه. وثمة مصادر تشير إلى محاولات نقع أوراقه، أو أكلها، أو وضعها على شطائر الخبز مع الزبدة.

وفي تركيا أصبح الشاي من أكثر منافسي القهوة التركية حيث أصبح المشروب الشعبي الأول رغم شهرة القهوة التركية عالميا. ويأتي معظم الشاي التركي من المنحدرات الخصبة في ولاية ريزة، على الساحل الشرقي للبحر الأسود. هذا وقد أنتشر شرب الشاي في جميع مناطق العالم ويمكن القول بأنة المشروب المفضل الرقم الثاني بعد الماء.

### العرب والشاي

عرف العرب الشاي في القرن التاسع عشر ولاقى أنتشارا في سوريا وقبل ذلك في تركيا، وبعد أن رخصت الحكومة العثمانية أستيراده ، بدأ بالانتشار بشكل سريع في الوطن العربي وخاصة مصر وخلال الحرب العالمية الأولى (1914-1918)

انتشر بشكل أوسع وخاصة في العراق بعد الاحتلال الأنكليزي وأصبح من أشد المنافسين للقهوة.

### أنواع الشاي في العالم:

١- الشاي الأبيض

٢- الشاي الأخضر

٣- الشاي الأسود

٤- شاي الأولونج

٥- شاي الأعشاب

٦- الشاي الأحمر الأفريقي

**الشاي الأبيض:** يُعتبر الشاي الأبيض من أفخر أنواع الشاي وهو يُستخرج من براعم الشاي الأخضر، ويتميز الشاي الأبيض بمذاقه الشهوي ونُدرة وجوده لذلك يُباع بأسعار باهظة الثمن، وعند نقعه بالماء المغلي يُنتج محلولاً باللون الأصفر، وله أربعة أنواع

**الشاي الأخضر:** يُعتبر الشاي الأخضر من أنواع الشاي التي تُساهم بشكل كبير في علاج العديد من الأمراض بما فيها الوقاية من السرطانات كما يخفض من مستوى الكوليسترول الضار في الدم ويرفع من نسبة الكوليسترول النافع فيه. كما يُساهم الشاي الأخضر في تقليل نسبة السكر في الدم، ويُسرّع من عمليات الأيض ويعود السبب في ذلك لاحتوائه على مضادات أكسدة وتساعد الكبد على أداء عمله بشكل أفضل.

**الشاي الأسود:** يُعد الشاي الأسود أحد أنواع الشاي التي تنتج من خلال تجفيف أوراق الشاي الأخضر على درجة حرارة 40 درجة مئوية لمدة ثلاث ساعات، ليتم التخلص من الرطوبة منها، ثم يتم وضعها على آلات خاصة تقوم بتكسير خلاياها وإفراز عُصارته التي تعود للأوراق لتمدتها مرة أخرى، ثم تُترك الأوراق لمدة 7 ساعات على درجة حرارة 25 درجة مئوية ورطوبة تصل إلى 59% لتخمّر وتتأكسد ولتكتسب لونها الأسود المميز.

**شاي الأولونج:** من أنواع الشاي التي تأكسدت بشكل جزئي وليس بالكامل مثل الشاي الأحمر، حيث يكون بين الشاي الأحمر والشاي الأخضر.

**شاي الأعشاب:** لا يأتي شاي الأعشاب من أوراق الشاي مثل أنواع الشاي الأخرى، بل إن مكوناته من الأعشاب والزهور والفواكه المجففة، والتي تعطي مجموعة متنوعة من النكهات اللذيذة. وتتميز أنواع هذا الشاي بأنها خالية من الكافيين، مما يجعلها خيارًا أمثل للعملاء الذين لديهم قيودًا غذائية، وتتمثل المكونات الشائعة لهذا النوع من الشاي؛ الزنجبيل، والبابونج، والليمون، والورد، والنعناع، والفواكه المجففة، والكركيه.

**الشاي الأحمر الأفريقي:** الشاي الأحمر الأفريقي أو شاي الميرمية هو شاي عشبي موطنه الأصلي في جنوب أفريقيا، ويُصنع هذا الشاي بطحن أوراقه قبل تخميرها وتجفيفها، كما أن الشاي الأحمر الأفريقي لا يمر بعملية أكسدة أو تخمير، وله نكهة أخف من أنواع الشاي الأخرى.

يبدأ الكثيرون يومهم بتناول كوب من الشاي، فيما يعد روتينًا صباحيًا شائعًا في جميع أنحاء العالم. إنه ليس مجرد مشروب، فالبعض يحبونه بسبب الكافيين اللطيف، بينما يستمتع آخرون بالنكهة اللذيذة التي تضفي الهدوء والجمال على الصباح، بحسب ما نشره موقع Health Shots

يمكن أن يقدم شرب الشاي العديد من الفوائد بشرط الاعتدال وعدم الإفراط في تناوله وعدم إضافة كمية زائدة من السكر أو الحليب.

#### • مضادات الأكسدة

يحتوي الشاي على مضادات أكسدة، مثل الكاتيكين والفلافونويد، التي تلعب دورًا حيويًا في مكافحة الإجهاد التأكسدي، وتحييد الجذور الحرة الضارة في الجسم، ودعم الصحة العامة عن طريق تقليل مخاطر الإصابة بالأمراض المزمنة مثل السرطان وأمراض القلب والسكري. يحتوي الشاي على خصائص مضادة للالتهابات والأكسدة ترتبط بفوائد صحية محتملة للقلب والأوعية الدموية، ما يساعد على تنظيم ضغط الدم وتقليل خطر الإصابة بأمراض القلب

#### • تحسين الهضم

تشتهر أنواع شاي الأعشاب مثل الزنجبيل والنعناع والبابونج بفوائدها الهضمية، حيث يمكن أن تخفف من أعراض عسر الهضم والانتفاخ والغثيان. كما تساعد بعض المركبات الموجودة في الشاي، مثل الكاتيكين والكافيين، في تعزيز عملية التمثيل الغذائي والمساعدة في إنقاص الوزن.

#### • تعزيز الاسترخاء

يعزز الحمض الأميني L-ثيانين، الذي يتوافر في الشاي، الاسترخاء واليقظة الذهنية دون التسبب في النعاس، ما يجعله مشروبًا مهدئًا. وبالمقابل يحتوي الشاي على مادة الكافيين بكميات صغيرة يمكن أن تعزز اليقظة وتحسن التركيز، ما يجعله خيارًا ممتازًا لأولئك الذين يتطلعون إلى الحفاظ على نشاطهم الذهني طوال اليوم



أما الآثار الجانبية لشرب الشاي وحسب ماتذكره الدكتورة غاياسوال خبيرة التغذية قائلة إن هناك ٥ آثار جانبية لشرب الشاي يوميا وبكميات زائدة، كما يلي:

### 1- حساسية الكافيين

يمكن أن يؤدي محتوى الكافيين المعتدل في الشاي إلى الأرق وخفقان القلب واضطراب أنماط النوم لدى الأفراد الذين يعانون من حساسية للمنشطات.

### 2- تفاعل التانين

يمكن أن يعيق التانين أو العفص، المسؤول عن النكهة اللاذعة للشاي، امتصاص المعادن مثل الحديد والكالسيوم، ما يؤكد أهمية التغذية المتوازنة وعدم الإفراط في تناول الشاي.

### 3- حساسية المعدة

كما يمكن يؤدي الإفراط في تناول الشاي، خاصة على معدة فارغة، إلى إزعاج المعدة أو ارتجاع الحمض لدى البعض.

### 4- تلطيخ الأسنان

يمكن للأصبغ الطبيعية الموجودة في الشاي أن تؤثر على لون الأسنان تدريجياً مع مرور الوقت، مما يستلزم العناية بالأسنان والاهتمام للحفاظ على ابتسامة مشرقة.

### 5- اعتبارات صحة العظام

يُنصح شارب الشاي بالتأكد من تناول كمية كافية من الأطعمة الغنية بالكالسيوم، لأن الإفراط في تناول الشاي يمكن أن يؤثر على امتصاص الكالسيوم.

### الشاي مع الحليب

يمكن أن يكون الشاي مع الحليب خياراً صحياً بالنسبة للبعض. يضيف الحليب الكالسيوم والبروتين، ما يساعد في الحفاظ على عظام قوية وفقدان الوزن وزيادة كتلة العضلات. لكن يمكن أن يؤدي الإفراط في تناول الحليب إلى تقليل فوائد الشاي المضادة للأكسدة، ما قد يعيق الفوائد الصحية الأساسية لشرب الشاي. وبصرف النظر عن إضافة الحليب، فإنه يجب التأكد من عدم إضافة كمية زائدة من السكر إلى الشاي بالحليب، لأن السكر الزائد يمكن أن يجعل الشاي غير صحي. وبالتالي، فإن الاعتدال هو المفتاح لمشروب متوازن وصحي.

ولا يعرف تحديدا متى وأين اكتشف نبات الشاي في البداية، فبعض الأدلة تشير إلى أن استهلاك الشاي بدأ في الصين قبل ٥٠٠٠ عام، ويُعتقد أن استهلاك الشاي بدأ في شمال شرق الهند وشمال ميانمار وجنوب غرب الصين، لكن المكان المحدد لنمو النبات لأول مرة غير معروف.

## - حقائق عن الشاي

وأعلنت منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة "فاو"، مجموعة من الحقائق المثيرة عن الشاي، ووفقاً لتقديرات المنظمة سجل إجمالي واردات الشاي ١,٩ مليون عام ٢٠٢١، فيما وصل الإنتاج العالمي من الشاي في عام ٢٠٢١ إلى ٦,٥ مليون طن.

وتصل قيمة إنتاج الشاي على المستوى العالمي إلى نحو ١٨,٠ مليار دولار أمريكي سنوياً، ورغم أن ثلاثة أرباع كمية الشاي المنتج تُستهلك محلياً، إلا أنه يبقى سلعة متداولة تجارياً على نطاق واسع؛ ويقدر إجمالي قيمة تجارة الشاي بنحو ٩,٨ مليار دولار أمريكي سنوياً وازداد استهلاك الفرد للشاي حول العالم بنسبة ٢,٢% في العام إبان العقد المنصرم

وهناك أربعة بلدان رئيسة منتجة للشاي وهي (الصين والهند وكينيا وسريلانكا)، وهذه الدول تضم نحو تسعة ملايين مزارع شاي من أصحاب الحيازات الصغيرة وفقاً للتقديرات

توفر زراعة الشاي فرص التوظيف والدخل للملايين من الزراع أصحاب الحيازات الصغيرة، ويقدر أن أصحاب الحيازات الصغيرة مسؤولون عن ٦٠% من إنتاج الشاي حول العالم.

وتشير تقديرات منظمة "فاو"، إلى أنه من المتوقع أن يرتفع الإنتاج العالمي من الشاي الأسود سنوياً بنسبة ٢,٢% خلال العقد الحالي ليصل إلى ٤,٤ مليون طن في عام ٢٠٢٧، مما يعكس زيادة كبيرة في الإنتاج في الصين وكينيا وسريلانكا، وأن تصل الصين إلى مستويات الإنتاج في كينيا، أكبر مصدر للشاي الأسود في العالم

كما تشير التقديرات إلى أنه من المتوقع أيضاً أن يشهد الانتاج العالمي من الشاي الأخضر ارتفاعاً أسرع يبلغ ٧,٥% ليصل إلى ٣,٦ مليون طن في ٢٠٢٧، مدفوعاً بصورة رئيسية بمستويات الانتاج في الصين، التي من المتوقع أن تتضاعف وترتفع من ١,٥ مليون طن سنوياً في ٢٠١٥-٢٠١٧ إلى ٣,٣ مليون طن في ٢٠٢٧.

## المصادر:

الأخبار (akhbaar.org) 2024: صحيفة عراقية مستقلة.

طارق محمد (2021) <https://mawdoo3.com>

## جمهورية العراق ومؤتمرات الامم المتحدة الاطارية السنوية في مواجهة التداعيات السلبية لظاهرة التغيرات المناخية



السيدة سوزان سامي جميل البناء



الدكتور مقداد حسين علي الجباري



الدكتور حميد جلوب الخفاجي

ماجستير هندسة ببنية / الجامعة التكنولوجية

استاذ / متقاعد / كلية العلوم / جامعة بغداد

استاذ / متقاعد / كلية زراعة / جامعة بغداد

### المقدمة

تلعب الفروقات الثقافية بين الدول حول العالم دوراً رئيسياً في طريقة التعامل مع مواضيع التغيرات المناخية وطريقة إدارتها ضمن مختلف المجتمعات الدولية المختلفة وان لبرامج الثقافة آثارها الإيجابية على المجتمعات لذلك تتكيف هذه المجتمعات في ممارسات الخصوصيات الثقافية للمجتمع حيث إنها تشكل نظاماً متميزة للمعرفة والسلوك الشخصي والمجتمعي. لذا يجب أن تراعي استراتيجيات إدارة مظاهر وسلبات التغيرات المناخية وطبيعة واليات مواجهتها والمستويات الثقافية مراعاة تامة كما وينبغي للحوار بين الثقافات أن تكون من المبادئ التي يسترشد بها في التوعية وتعزيز وتطوير وسائل التكيف. ان اهمية هذه الحقيقة تعتبر مصدراً للتنمية المستدامة لان أزمة التغيرات المناخية تعتبر تحد كبير أمام صناع القرار والخبراء وعائق أمام التنمية الشاملة. أن أدوات التثقيف المجتمعي من شأنه رفع مستوى المعرفة والوعي حول قضايا التغيرات المناخية وتؤدي لاحقاً إلى التغيير السلوكي المجتمعي نحو مشاكلها وإن إشراك المجتمعات المحلية المعنية يضمن نجاح واستدامة الجهود المبذولة لإحداث التغيرات المطلوب وخاصة في الدول النامية وخاصة التي تعاني من ظروف اقتصادية ضعيفة. وتزداد بشكل عام أزمة التغيرات المناخية وتتفاقم بفعل تسارع مستويات التحضر ومتطلباتها وضغوطات الزيادة السكانية. ان تنظيم مجاميع من التشريعات والقوانين الوطنية المتعلقة بهذه المجالات الحيوية يجب ان تشمل اليات المسائلة والمتابعة وعلى الاصعدة (الوطنية / الإقليمية / الدولية) وترتبط ارتباطاً وثيقاً بالحقوق الانسانية في مجالات العمل والتنمية والصحة والسكن وبمستويات "الحياه الكريمه" وفي توفير الارشادات واليات الصحيحة بشأن الالتزامات المحددة من قبل الافراد والمجتمع باتجاه المحافظة على بيئة وطبيعة الحياة المجتمعية وحمايتها من اثار التداعيات السلبية لظاهرة التغيرات المناخية. ويجب أن تكون مواجهة تحديات التغيرات المناخية ضمن امكانيات جميع المواطنين والمجتمعات والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية لضمان امتثال جميع القطاعات التنموية (الزراعية / الصناعية / الاقتصادية / الخدمية / الخاصة) للواقع المطلوب في مواجهة التحديات التغيرات المناخية وحسب طبيعة كل قطاع تنموي وبشكل مستدام مع استمرار اليات الرصد والمراقبة وتقييم للتغيرات المناخية الشامل والمستمر ضمن كافة القطاعات التنموية.



## **البرامج الدولية التخصصية لمنظمات الامم المتحدة والمنظمات الدولية**

في العام ١٩٨٨م ولمواجهة الخطر المتزايد من انبعاثات الغازات الدفيئة تشكل "المجلس الدولي للتغير المناخي التابع للامم المتحدة لتحليل ظاهرة التغيرات المناخية". وفي عام ١٩٩٢م في (قمة الأرض / ريودي جانيرو / البرازيل) وقع زعماء العالم على هذه المعاهدة التاريخية "اتفاقية الأمم المتحدة الأطارية بشأن ظاهرة التغيرات المناخية / IPCC" الهادف للحفاظ على استقرار مستويات الغازات الدفيئة المسبب الاساسي لهذه الظاهرة عند مستوى معين يمنع تأثيراتها السلبية على المناخ إلا أنه وخلال السنوات التي أعقبت ذلك لم يشهد العالم إنجازات مهمة وفعالة في هذا المجال بل إن انبعاثات ثاني أكسيد الكربون ارتفعت عن مستوياتها السابقة واستمرت مستويات التزايد بشكل مستمر لتبلغ الان ثلاثة أضعاف مستوى التسعينيات من القرن الماضي كما وارتفعت درجة حرارة الأرض بشكل ملموس منذ توقيع الاتفاقية التي تم تحريرها في العام ١٩٩٢. وتمت المصادقة على اتفاقية "IPPC" في العام ١٩٩٧ "معاهدة كيوتو (اليابان) / ملحق للاتفاقية" والتي أنضمت اليها ١٩٧ دولة بما فيها جميع الدول العربية من ضمنها جمهورية العراق مساهمة من المجتمع الدولي في تثبيت تراكيز غازات الدفيئة ضمن الغلاف الجوي المحيط بسطح الارض وخاصة تلك الغازات التي مصدرها الأنشطة بشرية (ثاني أكسيد الكربون CO2 / أكسيد النيتروز N2O / المركبات الكربونية الفلورية الهيدروجينية (HFCS) / المركبات الكربونية الفلورية المشبعة (PFCS) / سادس فلوريد الكبريت (SF6) / وغيرها) اذ تؤثر زيادة تركيز هذه الغازات سلباً على الانظمة البيئية الطبيعية وعلى مستويات التنمية (الاقتصادية والمجتمعية) وبكافة تفرعاتها والوصول الى تثبيت تركيز غازات الدفيئة في الغلاف الجوي المحيط بسطح الارض عند مستوى معين يحول دون تدخل خطير من جانب الانسان في النظام المناخي وينبغي بلوغ هذا المستوى في إطار ضمن مدة كافية تتيح للدول أن تتكيف بصورة طبيعية مع تغيرات المناخ وتضمن المضي قدماً للتنمية في شؤون التنمية الاقتصادية وعلى نحو مستدام .

ان هذه البرامج هي اساسا تنفيذ لاحد اهداف الإنمائية للألفية للامم المتحدة "الاستدامة" من خلال تعزيز نهج متعدد التخصصات في مجال علوم المختلفة وإدارتها من خلال إدخال العديد من العلوم ومنها العلوم الاجتماعية الداعمة لها ولاهدافها. ان تركيز البرامج الدولية التخصصية لمنظمات الامم المتحدة والمنظمات الدولية ذات العلاقة ببرامج الثقافة العلمية ولرفع لتوعية المجتمعية لمواجهة التحديات السلبية لظاهرة التغيرات المناخية من خلال تحقيق اهداف كثيرة منها (السماح بنشر المواد الإلكترونية التي يمكن استخدامها في جميع أنحاء العالم / اقامة سلسلة من الدورات الأكثر تفصيلاً حول مواضيع التغيرات المناخية المختلفة لمقدمي التعليم غير التقني والمتعلمين من جميع الأعمار / ان المواد والبرامج العلمية المتاحة للاستخدام من قبل أي وكالة أو منظمة أو شركة مهمة الان بتنقيف المجتمع حول التغيرات المناخية / تاسيس برنامج لخلق القيمة العليا للبرامج التعليمية للمستفيدين من اهدافها المركزية في المجتمع / تعزيز آليات التعامل مع المخاطر الطبيعية للتغيرات المناخية وتعزيزها من حيث التأهب للوقاية من الكوارث والتكيف معها / تعزيز القدرات المؤسسية في تنظيم المشاريع والجهات الاقتصادية والاجتماعية للتعامل الصحيح مع جميع جوانب التغيرات المناخية للحد من المخاطر المستقبلية التي قد تتعرض لها المشاريع التنموية / اتباع نهج متكامل ومتعدد التخصصات لادارة اليات مواجهة مشاكل التغيرات المناخية / توفير قواعد البيانات المختلفة من الموارد مع المستفيدين / اقامة دليل عالمي للمنظمات والمؤسسات والخبراء العاملين في مجالات التغيرات المناخية / صياغة مبادئ توجيهية بشأن كيفية تطوير المفاهيم والأبعاد للادارة الاشاملة والمستدامة / التنسيق المتواصل بين المؤسسات الدولية المتخصصة والمخططين والمسؤولين عن التنمية المستدامة / تطوير نظم المعلومات التي تسهم في الاستخدام الامثل والمستدام للموارد الطبيعية / وضع بيانات على الإنترنت تشمل ببليوغرافيا للكتب والمقالات اليومية والاتفاقيات ودراسات الحالات وتقدم دليلا للمنظمات والخبراء العاملين ضمن المجالات المختلفة والتعريف

بالمصطلحات العلمية والميدانية الاساسية / توفير المعلومات عن الممارسات ودراسات الحالات والتفاعل المباشر من خلال المؤتمرات على شبكة الإنترنت والمدونات والتي تتيح توفير قواعد البيانات للمستخدمين لتسهيل تنزيل المعلومات منها وتحميلها على المواقع الشخصية / وضع منهجيات لممارسة مبادئ توجيهية لواقعي السياسات العلمية الميدانية وتقديم دعم للبحوث العلمية ذات العلاقة لتكون بمثابة بوابة معلومات للخبراء وواقعي السياسات المركزية والباحثون والطلاب والمنظمات غير الحكومية والمستفيدين ضمن المجتمعات المحلية). وهنا لابد من الاشارة الى "إعلان ستوكهولم" الصادر عن الامم المتحدة والذي يشير لهذه المفاهيم بمفهومها الشامل ويلفت انتباه العالم الى خطورة قضايا التغيرات المناخية وأهميتها لذا أنشأت الأمم المتحدة من اجل انجاح اهداف هذا المشروع حول العالم "برامج الأمم المتحدة للتغيرات المناخية" ليقوم بتنسيق الجهود حول العالم لتنفيذ توصيات المؤتمرات الدولية حول ظاهرة التغيرات المناخية ولتنسيق الجهود الحكومية والمجتمعية في جميع أنحاء العالم. هذا وتنشعب اهتمامات الامم المتحدة بقضايا التغيرات المناخية حتى اصبحت عنصراً أساسياً في كل ما يتعلق بالنشاطات في جميع المجالات (الاقتصادية / السياسية / الاجتماعية / الصحية / المجتمعية) واصبح الحديث عن قضايا التغيرات المناخية هو الاكثر تداولاً ضمن المنتديات السياسية الداخلية والخارجية على السواء في دول العالم المتقدم لذا احتلت البرامج التي تتعامل مع هذا الموضوع ذات العلاقة بمساحات كبيرة في القنوات الاذاعية والتلفزيونية والفضائيات وفي الصحف في جميع بلدان العالم المتقدم على العكس من البلدان النامية والتي تنذر بمخاطر جسيمة تهدد الكرة الأرضية تهديداً خطيراً ولا تستثني في ذلك اية دولة او منطقة في العالم من اثارها السلبية وتكشفت بذلك حساسية الاخطار التي تواجهها البشرية كلها. وقد نبهت الامم المتحدة الجميع باهمية التحرك الواسع والسريع في مواجهة الكوارث المناخية وضمن كل دول العالم. لقد ضاعفت منظمات الامم المتحدة ووسائل الاعلام في كل انحاء العالم من المساحات المخصصة لقضايا التغيرات المناخية وتشكلت عنها الجمعيات الأهلية لمنظمات المجتمع المدني في كثير من بلاد العالم لتساهم في نشاطات مستدامة للحماية من هذه الظاهرة وتداعياتها السلبية كما وضعت الاسس لجميع التشريعات التخصصية تحول العالم تحتوي على فقرات ومفاهيم اساسية ومؤشرات حساسة تشمل بتفصيلاتها الكثير من البنود التي تستند اليها الدول المتقدمة في تصميم التشريعات (الوطنية / الاقليمية / الدولية) للوصول الى الاهداف المطلوبة. لقد حددت ضمن كل دولة جهة رسمية تحديداً لتكون نقطة الاتصال مع منظمات الامم المتحدة التخصصية وغيرها من الشركاء الدوليين المتخصصين حيث بدأت الانشطة الاساسية لفهم وتخطيط وتطوير القدرات المطلوبة للتصدي للتداعيات السلبية لظاهرة التغيرات المناخية ووضعت خطط لبرنامج متكاملة لمواجهتها حيث تم اعداد البرامج التفصيلية للوصول الى الاهداف المرجوة والتي يفترض تنفيذها ضمن سياقات محددة ضمن اطار خطط التنمية الوطنية الشاملة لاي دولة وبالتعاون مع منظمات الامم المتحدة التخصصية والمنظمات الدولية التخصصية هذا وتهدف هذه البرنامج الى توفير اجراءات (توعوية / منهجية / ميدانية / متكاملة) بشأن القضايا ذات الاولوية لهذه الظاهرة وضمن كل قطاع تنموي وعلى المديات القريبة و المتوسطة والطويلة.

### **مراكز الابحاث تخصصية ودورها في مواجهة ظاهرة التغيرات المناخية**

قدمت منظمات الأمم المتحدة المعنية المتخصصة في العديد من توصياتها ارشادات مفصلة بشأن التزاما الدول بشأن مواجهة تحديات التغيرات المناخية. واكدت هذه الدراسات الى امكانية تعرض جميع الدول حول العالم للضغوط المتزايدة من التغيرات المناخية وبكل تفصيلاتها الميدانية وخاصة على مديات العقود المقبلة وبالنظر إلى جميع التحديات المتوقعة فإن هنالك حاجة متزايدة إلى بناء إدارة صحيحة وفعالة لمواجهة هذه التحديات. ان خطط الامم المتحدة المرسومة لغاية العام ٢٠٥٠ تربط ارتباطاً وثيقاً مع الأهداف الإنمائية المعلنة للامم



المتحدة والتي تأتي في مقدمتها (بناء برامج للثقافة والتوعية المجتمعية وتعتبرها مفتاحاً لأمن للمجتمعات وخاصة ضمن الدول النامية). وفي ادناه مجموعه من نشاطات المنظمات الدولية التخصصية للتعرف على النشاطات المنفذة ميدانيا ضمن العديد من المجتمعات لمعرفة المزيد حول ظاهرة التغيرات المناخية والطرق التي تمكن للأفراد والمجتمعات المحلية والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية أن يكونوا جزءاً من البرامج الشاملة لمواجهة التداعيات السلبية لظاهرة التغيرات المناخية وبشكل شامل ومستدام:

- اهتمام منظمات الأمم المتحدة بالتخصصية بموضوع التحكم في تحديات التغيرات المناخية وفي تقديم النصائح والمقترحات وفي فتح طريق لتقليل التأثيرات السلبية على البيئات المحلية والتعامل مع التحديات والتطورات العلمية وتقاسم المعلومات والنتائج مع خبرات الدول الاقليمية والعالمية ونشر التقارير ضمن موقعها الإلكترونية التخصصية وفيها جميع الدراسات والمقالات والبحوث الصادرة عنها وكذلك التحضير لمجموعة من البرامج التدريبية لضمان أهتمامها بمسألة التغيرات المناخية رغم أيمان هذه المنظمات بعدم إمكانية السيطرة الشاملة على التأثيرات المتوقعة ميدانيا لظاهرة التغيرات المناخية لاسباب كثيرة ومتباينة وضمن المناطق المختلفة تأتي في مقدمتها ضعف كفاءة الادارة والنقص في توفير البيئة الصالحة للعمل وتكاليف الدعم المالي الميداني الغير المتوفرة.

- الترويج للكثير من المطبوعات حول مختلف التحديات ظاهرة التغيرات المناخية وضمن مختلف نشاطات القطاعات التنموية في اي بلد حيث توجد مثل هذه المطبوعات رواجاً كبيراً إلا أن الاستفادة من محتوياتها ميدانيا ما زال محدوداً وخاصة تلك المتعلقة برفع مستويات التوعية الواعي المجتمعي رغم أن حاجات سكان العالم المختلفة متزايدة حول هذا الموضوع مع زيادة عدد السكان في العالم وتزايد إحتياجاتهم مع نمو مستوى حياتهم الاقتصادية والاجتماعية وأن هنالك العديد من الدراسات والتقنيات الحديثة ووسائل الإدارة المتقدمة تشير الى إمكانية الحصول على الضروف المناسبة إذا تم أتباع اليات مواجهة التحديات المناسبة الصحيحة وبصورة صحيحة

- اصدار دراسات عن النجاحات في مواجهة تحديات التغيرات المناخية في العديد من الدول واستخدام نتائج هذا الدراسات في نقل التجارب الناجحة (لاعتمادها) والفاشلة (لتجنبها) عن طريق برامج حملات الثقافة والتوعية المجتمعية وتوفير الضرورف لتواصل مراقبة الجهود الدولية في متابعة الممارسات الناجحة ضمن جميع دول العالم بهدف الاستفادة المستقبلية من هذه الخبرات وتطبيقها

- التعاون الوثيق من خلال مؤسسات التعليم العلمي والبحثي المتخصصة والجهود المشتركة بين المعاهد والمراكز ذات الصلة في جميع بلدان العالم لتنفيذ الأهداف الاستراتيجية لبرامج مكافحة تحديات التغيرات المناخية والتي من أهم اهدافها ( برامج التثقيف والتوعية المجتمعية) للمستفيدين ضمن كل قطاع تنموي من أجل تحقيق التنمية المستدامة وإعداد المهتمين بشؤون التغيرات المناخية ليكونوا مفكرين متميزين في مجالاتها المختلفة

- تعاون اليونسكو مع العديد من الوكالات الدولية لإنشاء شبكة دولية حول العالم تخصصية بمواضيع التغيرات المناخية وتعمل على وضع برامج (تعليمية وتوعوية مجتمعية) لخلق ثقافة وتوعية جديدة واستخداماتها المستدامة ضمن كافة قطاعات المجتمعات وضمن في كل دولة وكذلك إعداد كتيبات تضم أعدادا كبيرة من المقترحات بهذا الصدد

- ان الاحتفالات بيوم التغيرات المناخية (العالمي) يتضمن نشاطات كثيرة في معظم دول العالم وان اهم اهداف هذه الاحتفالات هي الترويج لفكرة أهمية الثقافة والوعي المجتمعي في مواجهة تحديات التغيرات المناخية كما وتؤكد هذه الاحتفالات ان تعزيز حوار الثقافات هو من أجل إيجاد حلول للمشكلات ذات الصلة بالتغيرات المناخية ليسترشدوا بنتائجها في وضع المواد والمناهج الخاصة بالتوعية والتثقيف المجتمعي وبناء



القدرات للمستفيدين واصحاب القرار بالاضافة الى الترويج لشؤون التغيرات المناخية على نحو شامل والتركز على إيجاد الحلول للمشاكل للتخفيف منها والتكيف معها باعتبارها وسيلة هامة من وسائل تعزيز الفهم الميداني ولتقاسم المعلومات

(وكثيراً ما تساعد في توفير الرسومات والصور الفوتوغرافية والمواد السمعية البصرية والعروض الفنية وفي توصيل الرسائل التخصصية عبر الحدود الثقافية واللغوية مع تشجيع إعداد المعلومات الخاصة وتطويرها ونشرها في مجتمعات المحلية واشراك منظمات المجتمع المدني للوصول الى اهداف هذه البرامج ومشاركة التوجيهات والتوصيات المناسبة عند الضرورة والتشجيع على استمرار مواضيع الثقافة والوعي المجتمعي مع تشجيع اقامة الاحتفالات (ببرامج اليوم الوطني للتغيرات المناخية) ضمن جميع دول العالم والمساهمة في اقامتها والمشاركة الفنية والتقنية والمادية في نشاطاتها ودعمها باليات متنوعة مع الزمن.

• التعاون بين الجامعات ومؤسسات البحث العلمي ضمن مختلف دول العالم في اجراء الدراسات والبحوث العلمية المشتركة ضمن مجالات التغيرات المناخية تمثل عاملاً رئيسياً وإيجابياً في تحقيق اهداف لتنمية المستدامة وقضايا إدارة اليات وبرامج التخفيف والتكيف ودعم الدراسات المتعلقة بالتغيرات المناخية والظواهر الطبيعية التي تشير نتائجها إلى أنه في العقود القادمة سوف تتعقد واقع التغيرات المناخية حول العالم وبشكل كبير.

• اهمية انشاء (مراكز ابحاث متخصصة بمواضيع الثقافة والوعي المجتمعي) ومتابعة المستجدات النظرية والعملية والتدريبية على المستوى الاقليمي والعالمي وخاصة ضمن دول العالم المتقدم لاحتواء كل جديد فيها كي يتم تطوير البرامج المخطط وبشكل مستدام ولضمان ان تكون مخرجات هذه البرامج والورش والدورات في توفير البيئة والمحافظة على نوعيتها وبشكل مضطرب احد الاعمدة الداعمة للخطط التنموية. ان مثل هذه المراكز ستعمل على تطوير الخلفية النظرية والعملية للكوادر التخصصية في الوزارات المسؤولة عن التكيف التخصصي لرفع مستويات الادراك المجتمعي بكافة قطاعاته ومستوياتها من خلال اجراء الدورات التدريبية المتقدمة في مجالات التغيرات المناخية. ومن خلال هذه المراكز يتم اقتراح السياسات ضمن القطاعات التنموية الجديدة وبما يتناسب مع الاحتياجات الوطنية المختلفة ومن هنا يتبين اهمية اقتراح التشريعات والقوانين المنظمة الجديدة لمواجهة ظاهرة التغيرات المناخية وبالتعاون مع الوزارات والهيئات التخصصية لتوضيح تأثيراتها التنموية المختلفة

• تطور العديد من برامج الأمم المتحدة المهمة ببناء القدرات الفنية والتكنولوجية في مجالات الثقافة والتوعية المجتمعية وتيسر انجازها باتباع اليات متعددة التخصصات ومتكاملة الإدارة تتضمن البعد الاجتماعي وتشجع وتطور البحوث الدولية في مجالات التغيرات المناخية ضمن جميع دول العالم كما وتهدف إلى قيادة حملة استدامة التنمية عن طريق برامج الثقافة والوعي المجتمعي وتقديم المشورة ذات الصلة عند الحاجة لضمان تطورها وأخذها المواقف الصحيحة في المجالات التنموية المتنوعة ولتحفيز وتمكين جميع القطاعات التنموية في المجتمع لكي يصبح المستفيدين منها ناشطين ومربيين في مجالات التغيرات المناخية مستقبلاً من خلال التعاون مع الشركاء الإقليميين والعالميين

### **مواقف جمهورية العراق من المؤتمرات الدولية للامم المتحدة حول التغيرات المناخية**

ان مواقف العراق الرسمية من الاتفاقيات وبروتوكولات والمؤتمرات السنوية لاتفاقية الامم المتحدة حول التغيرات المناخية يمكن فهمها من خلال المؤشرات الآتية:

• التزام العراق مع سكرتارية الاتفاقية الاطارية للامم المتحدة "IPCC" في تقديم الخطط والاستراتيجيات وبالبرامج والمشاريع التي تحدد مقدار خفض المرسوم من الانبعاثات الغازية وحسب

القطاعات الباعثة الرئيسية للغازات مستهدفاً بذلك الغازات الرئيسية في لوائح غازات الدفيئة المعتمدة لدى الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ "IPCC"

• إن أهم القطاعات التي سيعمل العراق من خلالها على تحقيق أهداف مساهماته الوطنية في خفض انبعاثات غازات الاحتباس الحراري وتنويع مصادر إقتصاده الوطنية مثل قطاعات "النفط / الغاز / الكهرباء / الصناعة / التجارة / الزراعة / النقل / النفايات / قطاع الإسكان"

• أن المسارات الهادفة للتخفيف من انبعاثات غاز ثنائي أكسيد الكربون وباقي غازات الدفيئة ستكون من خلال "نشر واسع للثقافات والتكنولوجيات الخضراء والصديقة للبيئة المخفضة للانبعاثات لتشمل كافة أنواع الغازات المستهدفة مع التركيز على آليات تتعلق بتحسين كفاءة الطاقة وحشد الجهود لتدابير التخفيف لتشمل كافة المصادر الباعثة ونشر المعرفة وبناء القدرات بدعم يقدم من الدول المتقدمة إلى الدول النامية لضمان التنسيق بين الدول الأطراف لضمان تحقيق التوازن والعدالة في الفرص مع الأخذ بنظر الاعتبار الظروف والاحتياجات الوطنية"

• عمل العراق ومنذ وقت مبكر لإنضمامه للإتفاقية الإطارية ومن ثم توقيعه على الإتفاقيات والبروتوكولات المهمة الأخرى بالعمل على إنجاز مشاريع ودراسات إستراتيجية لإدخال الطاقات النظيفة والمتجددة وتحسين كفاءة الطاقة والإدارة البيئية السليمة للكربون وزيادة رقعة المساحات الخضراء كما تم البدء بمشاريع تتعلق بإدخال وقود الغاز البترولي المسال كوقود للمركبات بالإضافة إلى أنواع الوقود التقليدي المستخدم والعمل على تحويل الإنارة للعديد من الشوارع الرئيسية في بغداد للعمل بالطاقة الشمسية ووضع خطط مستقبلية لتحويل بعض محطات توليد الطاقة الكهربائية إلى محطات الدورة المركبة للتقليل من استخدام الوقود وزيادة الإنتاج

• التوعية بأهمية ترشيد إستهلاك الطاقة ونشر ثقافة استخدام الإنارة الموفرة للطاقة على كافة الأبنية الحكومية والتجارية

• إصدار ملصقات كفاءة الطاقة من قبل الجهاز المركزي للتقييس والسيطرة النوعية لضمان استخدام سلع وخدمات صديقة للبيئة

• تدوير الإطارات من قبل وزارة الصناعة

• إصدار كودات البناء الأخضر والتي تعتبر سياسة في انشاء المباني الخضراء الذكية

• إصدار قانون لاستثمار الطاقة الشمسية

• استثمار الغاز المصاحب لشركة غاز البصرة

• إنشاء محطات لتوليد الكهرباء تعمل بالوقود الغازي البترولي المسال بدلاً من الوقود الثقيل وإنشاء معامل طابوق تستخدم الغاز المسال بدلاً من النفط الأسود وكذلك معامل لإنتاج الحديد تعمل على الكازولين بدلاً من النفط الأسود ومشروع استثمار الغاز المصاحب لتوليد الطاقة ومعامل الإسمنت التي تعمل بتقنية استثمار النفايات وتحويلها إلى طاقة ومشروع لإستثمار الغاز المصاحب لإنتاج الطاقة الكهربائية ومشروع معالجة مياه الصرف الصحي وإعادة إستخدامها لري الأحزمة الخضراء "نفذ بالتعاون مع منظمة جاكا اليابانية ضمن محافظة أربيل" وعمليات التشجير وزيادة مساحات الغابات وزراعة الأحزمة الخضراء علماً بأن أغلب المدن الجديدة التي يتم بناءها في منطقة إقليم كردستان هي ضمن مدن مستدامة وتعتمد على الإنارة الذكية وإعادة استخدام الصرف الصحي للري لزيادة المساحات الخضراء وغيرها كثير

• يكتسب الدعم المالي الدولي ونقل التكنولوجيا من قبل العراق أهمية استثنائية في منع هدر الغاز المصاحب الذي يعد ثروة اقتصادية مهمة في حال استثماره بشكل صحيح إضافة الى أنه يحقق خفضاً كبيراً في انبعاثات غازات الاحتباس الحراري. وتقدر وكالة الطاقة الدولية أن تسربات غاز الميثان (المكون الأساسي للغاز الطبيعي) في العراق يجب خفضها بنسبة لا تقل عن ٨٠٪ باستخدام التكنولوجيا الموجودة حالياً (تقدر القيمة



المالية لإنبعاثات الميثان في العراق بأكثر من ٦٠٠ مليون دولار والتي تمثل خسارة إقتصادية كبيرة) فضلا عن الفوائد الإقتصادية التي ستجلبها للعراق عملية استثمار هذا الغاز فإن تقليل إنبعاثات الميثان سيحامي صحة الإنسان والمجتمع من خلال تحسين جودة الهواء على المستويات المحلية

• إن العراق عازم على الإرتقاء بملف التغيرات المناخية لأنه يدرك خطورتها على كافة الأصعدة التنموية في الوقت والذي يسعى فيه إلى إرساء مفاهيم الإقتصاد الأخضر إلا إن المركز الوطني للتغيرات المناخية الذي يمثل الهيكل المؤسسي المعني بإدارة التغيرات المناخية وطنيا لايزال بحاجة إلى المزيد من الدعم والإسناد من أجل بناء مؤسساتي وإدارة نظام متكامل وشفاف للقياس والإبلاغ والتحقق بشكل خاص والنهوض بواقع حال ملف التغيرات المناخية كما لأبد من توفير الدعم الدولي مالياً والفني والدبلوماسي للإرتقاء بنوع القدرات والمهارات الشخصية لتمكينه من المشاركة في رسم السياسات (الوطنية / الاقليمية / الدولية) لمشاركة المجتمع الدولي في إجراءاته للحد من تأثيرات ظاهرة التغير المناخي

### **المؤتمرات السنوية التخصصية للامم المتحدة حول ظاهرة التغيرات المناخية**

لقد اقامت منظمات الامم التخصصية الكثير من المؤتمرات التخصصية حول ظاهرة التغيرات المناخية (من COP 1 الى COP 23 ) حيث شارك العراق في العديد من هذه المؤتمرات وخاصة المهمة والتميزه منها مثل: مؤتمر الاطراف الحادي والعشرين ( COP21 ) والذي أقيم في باريس / فرنسا نهاية العام ٢٠١٥ لوضع بنود إتفاق باريس اذ عرض العراق المشاكل التي يعانيتها نتيجة ظاهرة التغيرات المناخية المستفحلة في العراق وإحتياجاته المستقبلية للنهوض بالواقع (البيئي / الصحي / الاقتصادي/ التنموي) كما عرض المنجزات الوطنية فيما يتعلق بالتغيرات المناخية وعرض إحتياجاته للدعم الدولي وفتح آفاق التعاون مع الدول والمنظمات الدولية التخصصية حول الموضوع. هذا وتم تشكيل لجنة وطنية معنية بإقرار ومراجعة أوراق مشاريع التنمية النظيفة للحصول على دعم إقتصادي إضافي كما وتم العمل على تشكيل لجنة وطنية خاصة للتعامل مع المشاريع التي يتم تقديمها الى الامم المتحدة للحصول على الدعم المالي والتقني ونقل التكنولوجيا من صندوق الدعم المالي (صندوق المناخ الاخضر). ان ممارسة (البرامج الوطنية للتغيرات المناخية) لعمليها في العراق لتوفير المتطلبات الدولية لقبول الطلبات المقدمة فيما يتعلق بإقرار مشاريع إستراتيجية العراقية ليكون له دور في تحقيق أهداف التنمية المستدامة سيحتاج الى التعامل مع متطلبات الاتفاقيات والبروتوكولات الدولية الخاصة بمواجهة تداعيات ظاهرة التغيرات المناخية ووضع السياسات الميدانية في العراق للوصول الى الاهداف المرسومة من كل هذه الاتفاقيات والبروتوكولات والتي من المفروض ان تشمل الفوائد الاقتصادية ومتطلبات عملية تنفيذ مشروع تخزين الكربون وتقديم الدراسات عن اليات التكيف مع التغيرات المناخية ودراسات عن الترابط مع التنمية المستدامة ومواجهة مخاطر الكوارث وتغيرات المناخ وكل ذلك استجابة لمتطلبات (مؤتمر باريس) واعداد دراسات عن الطاقة ودراسات عن مدى امكانية نسبة التخفيض الى ١ % ضمن وثيقة المساهمات المحددة لكل دولة من خلال صندوق ( INDC ) وكذلك من خلال صندوق التكيف ( AF ) للبدء باجراءات التقديم الاولى باسم (جمهورية العراق) وبالتعاون بهذا الصدد مع الصندوق الدولي للتنمية الزراعية. لقد قدم العراق في مؤتمر باريس مجموعة من الخطط الوطنية من أليات وبرامج ضمن اطار قانون التكيف كوسيلة لتحديد الاحتياجات والمتطلبات وعلى المديات المتوسطة والطويلة ووضع ونفذ استراتيجيات وبرامج عديدة لتلبية تلك الاحتياجات وهي عملية مستمرة وتدرجية ومتكررة وتتبع النهج الوطني في المشاركة والشفافية التامة واعتمادا على مقررات مؤتمر الاطراف الدولية (COP21) من اتفاقية الامم المتحدة الاطارية لتغير المناخ IPPC والمتضمنة طلب الاتفاقية المذكورة من صندوق المناخ الاخضر على تقديم الدعم الى البلدان النامية لصياغة خطط (التخفيف والتكيف الوطنية) وبما يتفق مع القرارات المركزية من اجل القيام بتنفيذ السياسات



العامة للمشاريع والبرامج التي تحددها لتحديد محاور الاستراتيجية الوطنية للتكيف في العراق للقطاعات التنموية الأكثر هشاشة.

### لقد حدد العراق بعد مشاركة بمؤتمر باريس:

- أهمية التعاون الجاد والفعال مع الجهات المعنية برسم سياسة للطاقة في العراق اسوة بدول العالم المتقدم للخروج بروية واستراتيجية وخطة عمل وطنية مستقبلية واضحة لقطاع الطاقة
  - اعتبار التغيرات المناخية من التهديدات للامن الوطني والاقليمي والدولي لذا فمن الضروري ان نرى المشاركة الفعالة لجميع الجهات المعنية من اجهزة الامن الوطني في العراق في مجال التغيرات المناخية
  - على جميع الجهات المعنية في العراق البدء باتخاذ الاجراءات الرئيسية الخاصة بالقرارات الصادرة من مؤتمر باريس وان جميع الجهات يجب ان تكون على استعداد للتعاون في تنفيذ التوصيات
- لقد شارك العراق في المؤتمر حول اعلان اتفاق كلاسكو النهائي حول المناخ بشأن التخلص التدريجي من الوقود الاحفوري (الفحم / النفط / الغاز). كان الهدف المركزي للمؤتمر هو خلق بيئة مناسبة لدول العالم اجمع لوضع اللمسات الاخيرة على كتاب " قواعد باريس " (القواعد التفصيلية التي تجعل اتفاقية باريس سارية المفعول وتسريع العمل الدولي من أجل معالجة تغيير المناخ من خلال التعاون بين الحكومات والشركات والمجتمع المدني). شمل الاطار العام للدراسة المقدمة من قبل العراق ضمانات للوصول الى تحقيق درجة الصفر من الانبعاثات الغازية المسببة للاحترار المناخي وذلك بحلول عام ٢٠٥٠ والحفاظ على ١,٥ درجة خلال هذه الفترة حيث سيتم الطلب من جميع البلدان في العالم وخاصة الدول النامية حول العالم أن تتقدم بأهداف واضحة و طموحة لخفض انبعاثات الغازات الدفيئة ابتداء من العام ٢٠٢٠ لتتوافق مع الوصول الى درجة الصفر من الانبعاثات بحلول العام ٢٠٥٠. ولتحقيق هذا الهدف المركزي وبشكل فعال ستحتاج دول العالم الاتفاق على مجموعة من الاهداف وأليات العمل المتميزه خلال الفترة المقبلة مثل (تسريع التخلص التدريجي من استخدامات و حرق الفحم / الحد من ازالة الغابات / تسريع التحول الى السيارات الكهربائية / تشجيع الاستثمار في مصادر الطاقة المتجددة / التكيف لحماية المجتمعات) حيث ان المناخ يتغير سيستمر في التغيير حتى ضمن فترة خفض الانبعاثات وان آثاره المدمرة اصبحت ملموسة والعمل معا لتشجيع وتمكين البلدان المتضررة من مواجهة تغيرات المناخ من خلال حماية واستعادة نظمها الايكولوجية وبناء الدفاعات وأنظمة الانذار المبكر والبنى التحتية المرنة والتوسع الزراعي لتجنب فقدان البنى التحتية الاساسية اضافة الى حشد التمويل المالي اللازم لعمل البرامج المناسبة لمواجهة هذه الظاهرة والضغط على البلدان المتقدمة والمؤسسات المالية الدولية أن تفي بوعدها بتوفير المنح من الصندوق المالي الدولي ( ١٠٠ مليار دولار / سنة) لتمويل برامج مواجهة التغيرات المناخية ضمن الدول النامية لان العالم بحاجة الى العمل من أجل اطلاق المبالغ المرصودة ضمن التمويل (الخاص والعام) اللازمة لتأمين الوصول الى درجة الصفر من انبعاثات الغازات المسببة لظاهرة تغير المناخ).

وشارك العراق في مؤتمر الاطراف COP 27 / ٢٠٢٢ (مؤتمر شرم الشيخ) حيث اكتسب هذا المؤتمر أهمية متميزة لانه كان فرصة لقادة العالم لمناقشة الإستجابة العالمية للتغير المناخي والتزامات الدول المتقدمة وتعهدات الدول المشاركة في اتفاق باريس للحد من الإحتباس الحراري أقل بكثير من درجتين مؤيتين ومواصلة الجهود للوصول الى درجة مئوية ونصف (الهدف المركزي) على الا يؤثر ذلك على الأمن الغذائي للدول استكمالاً لاستكمال مناقشة الجهد الدولي للامم المتحدة المبذول في اطار مواجهة تداعيات الاثار السلبية لظاهرة التغيرات المناخية. شملت فعاليات وانشطة الوفد العراقي في المؤتمر بالتنسيق مع برنامج الامم المتحدة الانمائي UNDP والعائد مع خبراء دوليين مختصين بقضايا بناء قدرات الوفود التفاوضية للمشاركة في مؤتمرات الاطراف الخاصة بالاتفاقية الاطارية لتغير المناخ واتفاق باريس (تم تدريب الوفد التفاوضي الفني

لمدة اسبوع حول اليات عمل المؤتمرات الدولية لاسيما فيما يتعلق بالتفاوض حول التمويل والتخفيف والتكيف ونقل التكنولوجيا وبناء القدرات وبما يتلاءم مع التوجهات الوطنية والدولية حيث تم توزيع ادوار اعضاء الوفد التفاوضي المشارك وفقا لتخصصاتهم واهتماماتهم وبما يتلائم مع اجندة المؤتمر) / اعداد خارطة طريق لمواقف العراق الميدانية / التفاوض عن كل فقرة تتعلق بالاجندة التفاوضية التي يجب ايصالها الى المجتمع الدولي والتي تبين وضع العراق من جهة وقصص النجاح والفشل من جهة اخرى / الاطار التفاعلي للأنشطة غير التفاوضية من حيث اللقاء مع الوفود الاخرى وعقد الاجتماعات لاستحصال الدعم الفني والمالي / مشاركة في اللقاءات الدولية والاجتماعات الثنائية مع الخبراء والمنظمات الدولية المشاركة في المؤتمر / المشاركة في نشاط لمنظمة الصحة العالمية والخاصة بعلاقة الشباب والصحة في تغيرات المناخ والتأكيد على ضرورة وجود بصمة للشباب في عمليات صنع القرار الخاص بالتغيرات المناخية على المستوى الوطني / المشاركة في جلسة اطلاق سوق الكربون الطوعي في مصر اذ يعد اطلاق سوقاً تطوعياً لشهادات الكربون بمشاركة القطاع الخاص حدثاً كبيراً للغاية يتيح الفرصة امام الدول لتنفيذ التزاماتها تجاه الاتفاقية الاطارية لتغير المناخ واتفاق باريس وتسريع الممارسات منخفضة الكربون كما تساعد اسواق الكربون التطوعية الشركات في استعادة جزء من انفاقاتها الاستثمارية الموجهة لخفض الانبعاثات الكربونية الناتجة عن ممارسة انشطتها واعادة استثمار هذه الموارد في تحقيق الهدف الاكبر وهو الحياد الكربوني الذي تسعى لتحقيقه جميع دول العالم / الاجتماع مع رئيس المركز الاقليمي للتغيرات المناخية اذ تم التباحث معه حول امكانية دعم العراق مالياً وفنياً للمشاريع الاستراتيجية التي تتعلق بقطاع المياه والزراعة (تبلورت خلال الاجتماع عدة مخرجات اهمها ضرورة التنسيق مع المنظمات الاقليمية والدولية المسجلة لدى المركز لتنظيم وتنفيذ المشاريع التي يتم تقديمها لاستحصال الدعم والتمويل) / الاجتماع مع مدير المنظمة العالمية للاقتصاد الاخضر والمنسقة الاقليمية للمنظمة وتم التباحث حول ضرورة انضمام العراق الى التحالف الدولي للاقتصاد الاخضر علماً بأن انضمام العراق لا يترتب عليه اي مبالغ مادية او تعهدات قانونية او ادارية وانما يحتاج فقط الى رسالة تبين دعم العراق لتوجهات التحالف مما يحفز ويسرع من عملية التواصل مع الجهات المانحة وصناديق الدعم المالي للاتفاقية دون المرور بالتعقيدات الحالية والتي تتطلب جهداً ووقتاً طويلاً مع قلة الموارد المالية الفعلية للبلدان النامية / الاجتماع مع ممثلي شراكة المساهمات المحددة وطنياً (NDC) والتباحث حول امكانية تحسين وتطوير المساهمات العراقية الحالية وبما يتلائم مع المتطلبات الوطنية الخاصة ولتنويع مصادر الاقتصاد الوطني وتلبية ماتم الاعلان عنه من اهداف ضمن وثيقة المساهمات (تخفيض للانبعاثات الكربونية بنسبة ١% بالجهد الوطني و ١٥% بتوفر الامن والسلام والدعم الدولي) وتم التأكيد على أن العراق يحتاج الى (الاطلاع على تجارب الدول التي قدمت مساهمات فعالة والى اعداد خطة استثمارية خضراء للعراق تحفز من تفعيل دور القطاعات الوطنية في تحقيق اهداف وثيقة المساهمات) / تقديم عرض عن قصص النجاح العراق في السيطرة على الفيضان من خلال الاستشعار عن بعد واعتماد نظام (GIS) في تحديد مواطن الضعف لصناعة القرارات المبنية على الاسس العلمية الرصينة / عقد المنسق الوطني للوفد اجتماعاً مع ممثل الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (IFAD) لمناقشة الأنشطة المستقبلية المطلوب التهيئة لها / تم حضور اجتماع لصندوق التكيف (AF) وهو يعتبر من احد اهم الركائز الأساسية التي وردت في اتفاق باريس بعد صندوق المناخ الاخضر وتم الاستفسار حول امكانية تقديم العراق مقترح مشروع لطلب التمويل له من الصندوق آخذين بنظر الاعتبار ما يمر العراق من ظروف استثنائية نتيجة الظروف الامنية الصعبة وكانت الاجابة بان العراق يمكن له التقديم كون الصندوق قد رفع سف تمويل المنح الممنوحة للبلدان لتشمل ١٠ مليون دولار اضافية أي يصبح المبلغ ٢٠ مليون دولار بدلاً من ١٠ مليون دولار حيث يعتبر هذا الصندوق الوحيد الذي يركز على تقديم الدعم لمشاريع التكيف / الاجتماع مع ادارة صندوق حماية وتحسين البيئة ومناقشة



امكانية تعديل التعليمات الخاصة بالصندوق وتحديثها بما يتلائم مع معايير صندوق المناخ الأخضر لضمان استقطاب الدعم المالي وبما يتوافق مع الاحتياجات الوطنية من مشاريع وبرامج تنمية لبناء القدرات المتخصصة بموضوعات التغيرات المناخية / الاجتماع مع اعضاء الوفد المشارك في مؤتمر الاطراف حيث تم مناقشة احتياجات اعضاء الوفد والية الاسناد المتبعة لدعم ومتابعة أنشطة الوفد التفاوضي وتوجيههم بما يتلائم مع البرنامج اليومي لاجمال المؤتمر كما وتم مناقشة المعوقات الخاصة بعدم وجود رسالة التفويض التي تخول اعضاء الوفد بالمشاركة الفاعلة في احداث المؤتمر حيث بين نائب رئيس الوفد التفاوضي اهمية وجود كافة التصاريح القانونية والدبلوماسية قبل المشاركة في المؤتمر كما واكد على ضرورة اعتماد المخولين من قبله للتفاوض حول القضايا الرئيسية).

وشارك العراق في اعمال ونشاطات المؤتمر في الوصول الى (الشروع في تطوير إطار للهدف العالمي للتكيف وان يتم تنفيذه خلال عام ٢٠٢٣ بهدف الحد من الآثار السلبية المتزايدة والمخاطر ونقاط الضعف المرتبطة بتغير المناخ والاخذ بالحسبان الاحتياجات الملحة والفورية للبلدان النامية فضلا عن تعزيز إجراءات التكيف والدعم بما في ذلك (تقييم الأثر وقابلية التأثر والمخاطر التركيز على عملية التخطيط والتنفيذ والأمر المالية وبناء القدرات ونقل التكنولوجيا والمراقبة والتقييم / اعطاء التكيف الحيز الحقيقي الذي من المفترض أن يأخذ كونه حاجة ملحة للدول النامية والأقل نمواً لتمكينها من مواجهة آثار ظاهرة التغير المناخي التي باتت تأثيراتها واضحة وأهمية / ان يكون التمويل المخصص لقضايا التكيف بالمستوى والحجم الذي من المفترض أن تكون عليه من صندوق المناخ الأخضر لتمكين العراق من تنفيذ المشاريع التي يحتاجها / ان تستجيب الدول المتقدمة لمطالب العراق لحقيقة ان هنالك عجز واضح في التمويل ونقل التكنولوجيا وإن الآلية المالية للاتفاقية لا بد أن تعمل مع آليات التكيف / بين العراق بأنه يرغب ضمان استمرار تدفق التمويل لصندوق التكيف مع تغير المناخ حيث يتلقى الصندوق جزءاً من موارده المالية من العائدات الناتجة عن آلية التنمية النظيفة / اعتماد مفهوم (العدالة المناخية) عند اتخاذ اجراءات للتصدي لتغير المناخ مع التأكيد على ضرورة تنفيذ الإجراءات المناخية الفعال / الاعتراف بالأولوية الأساسية لحماية الأمن الغذائي والقضاء على الجوع ونقاط الضعف الخاصة لأنظمة إنتاج الغذاء في مواجهة الآثار الضارة لتغير المناخ والاعتراف بالدور الحاسم لحماية وحفظ واستعادة أنظمة المياه والنظم الإيكولوجية ذات الصلة بالمياه لتوفير التكيف مع المناخ الفوائد والمزايا المشتركة لضمانات اجتماعية وبيئية / الحاجة الملحة للتصدي بطريقة شاملة ومتآزرة للآزمات العالمية المترابطة لتغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي في السياق الأوسع تحقيق لاهداف التنمية المستدامة فضلاً عن الأهمية الحيوية للحماية والحفظ والاستعادة والاستخدام المستدام الطبيعة والنظم البيئية للعمل المناخي الفعال والمستدام / دعوة الهيئة الحكومية المعنية بالتغيرات المناخية بالنظر الى تحديث المبادئ التوجيهية الخاصة بعام ١٩٩٤ لتقييم آثار تغير المناخ والتكيف معه / التعرف على مبدأ العدالة والأنصاف ومراعاة المسؤولية المشتركة والمتباينة في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر / أن الوضع الجيوسياسي العالمي زداد تعقيداً وتأثيره في أوضاع الطاقة والغذاء والأوضاع الاقتصادية فضلاً عن التحديات الإضافية المرتبطة بالتعافي الاجتماعي والاقتصادي من جائحة فيروس كورونا والذي لا ينبغي استخدامه كذريعة للتراجعات في تحديد أولويات العمل المناخي / تحديد البلدان الخسائر والأضرار في خطط العمل المناخية الخاصة من خلال إعدادهم وثائق المساهمات المحددة وطنياً الخاصة بها / الاطلاع على برامج التدريب وتفعيل نقاط الارتباط الوطنية وإشراك أصحاب المصلحة المعنيين / الاطلاع على المشورة والدعم الفني للدول الأطراف من البلدان النامية لتعزيز قدرتها المؤسسية والتقنية على إعداد وتقديم التقارير الوطنية الخاصة بالخسائر والأضرار والتعامل بشفافية فيما يتعلق بالطلبات المقدمة لهذا الغرض / الاعتراف بالحاجة العاجلة والفورية لموارد مالية جديدة وإضافية يمكن التنبؤ بها وكافية لمساعدة البلدان النامية المعرضة بشكل



خاص للآثار الضارة لتغير المناخ في الاستجابة للخسائر والأضرار الاقتصادية وغير الاقتصادية بما في ذلك الظواهر الجوية الشديدة والظواهر البطيئة الحدوث المرتبطة بالآثار الضارة لتغير المناخ (بما في ذلك إعادة التأهيل وإعادة الإعمار) / الاطلاع على ترتيبات تمويل جديدة لمساعدة البلدان النامية المعرضة بشكل خاص للآثار الضارة لتغير المناخ في الاستجابة للخسائر والأضرار من خلال توفي الموارد الجديدة والإضافية والمساعدة في حشدتها وأن هذه الترتيبات الجديدة تشمل المصادر والصناديق والعمليات والمبادرات في إطار الاتفاقية وخارجها واتفاق باريس / التنسيق والتكامل في مصادر التمويل المقترحة بما في ذلك أي مؤسسات عالمية وإقليمية ووطنية / الوصول إلى التمويل وبحالات الطوارئ وارتفاع مستوى سطح البحر / إنشاء لجنة انتقالية معنية بتنفيذ ترتيبات التمويل الجديدة للاستجابة للخسائر والأضرار والصندوق أعلاه للقيام بالعديد من الإجراءات منها لكي ينظر فيها ويتم إعتماها خلال مؤتمر الأطراف في دورتها الثامنة والعشرين لتشمل / سساتية والطرائق والهيكل والإدارة والاختصاصات للصندوق المالي مع تحديد مصادر التمويل وعناصرها والترتيبات العملية لها).

**ان من اهم التوصيات التي خرج بها المؤتمر في دعم متطلبات العراق تتظمن** (اعداد تشريعات وطنية خاصة بأسواق الكربون لضمان الإدارة السلمية لهذه العوائد / اعداد مشروع متكامل لإدخال موضوع تغير المناخ في المناهج التربوية والتعليمية والجامعات وكذلك اعداد برامج للتوعية العامة بشأن الموضوع ونقترح مفاتحة الوكالات التنفيذية بالتعاون مع منظمة اليونسكو والآيسكو والمنظمات الممية الأخرى كي تساهم في هذا المشروع / قيام المنسق الوطني لـ IPCC بمخاطبة سكرتارية الاتفاقية لبحث إمكانية إدراج بند الى جدول أعمال مؤتمر الأطراف القادم COP 28 في دبي / دولة الامارات العربية المتحدة تحت عنوان (الاحتياجات الخاصة للعراق وفقاً للظروف الصعبة التي يمر بها والظروف الخاصة للعراق في سياق المفاوضات) ليتم أدرجها في جدول الأعمال (COP28) في دبي / دولة الامارات العربية نهاية عام ٢٠٢٣ والعمل على اطلاق مشروع استعداد العراق للمشاركة في اسواق الكربون من خلال الحصول على الدعم الدولي استحصال كافة الموافقات الاصولية واصدار الاوامر الوزارية لتسمية كافة نقاط الارتباط الوطنية لجميع القضايا المتعلقة بتغير المناخ وارسالها الى سكرتارية الـ IPCC عبر وزارة الخارجية ليتم إعتماها مع الايميلات الرسمية للدائرة الفنية والمركز الوطني للتغيرات المناخية / إعداد ورقة متكاملة لتوضيح مواطن التعرض والهشاشة التي تعرض العراق كمحاولة للسعي لإدراجه ضمن الدول التي تمر بظروف خاصة والتي يجب أن يتم رصد تمويل كافي لها / التنسيق مع المراكز البحثية والجهات المهمة بموضوع ارتفاع مستوى سطح البحر وارتفاع درجة الحرارة والحموضة لمياهه لأعداد دراسة مستفيضة حول الموضوع / المشاركة في معرض خطط التكيف الوطنية القادم لاستعراض جهود البلد في هذا المجال لإدراج اسم العراق ضمن البلدان التي يجب أن تتلقى التدريبات الفنية اللازمة حول العقبات والتحديات التي تواجه تمويل التكيف المزمع إقامة من قبل لجنة التكيف في العام القادم / مناقشة الترتيبات والمصادر المالية الخاصة بصندوق الخسائر والأضرار نظراً لأهمية هذا الموضوع بالنسبة للبلدان النامية وبالاخص للعراق / اعداد برنامج لتدريب المفوضين وتهيأتهم للمشاركة في مؤتمر الاطراف (COP28) وخصوصاً فيما يتعلق بـ (اسواق الكربون وآلية وارسو للخسائر والاضرار وبرنامج عمل كورنيليا للزراعة والامن الغذائي والبند المتعلق ببناء القدرات) بالاضافة الى بقية المواضيع المتعلقة بفرق العمل المسؤولة عن متابعة تنفيذ بنود اتفاق باريس / إعادة التأكيد على نتائج جميع المؤتمرات السابقة لمؤتمرات لأطراف العاملة وخاصة أهمية التعاون الدولي لمعالجة القضايا العالمية بما في ذلك تغير المناخ في سياق التنمية المستدامة). لقد تبني العراق الاهداف الاستراتيجية لبرامج التخفيف والتكيف التي اقرتها الامم المتحدة في مواجهة تحديات ظاهرة التغيرات المناخية والمتمثل بالحد من (اخطار التغير المناخي والاستعداد لمجابهة الاثار المحتملة له من خلال برامج التخفيف والتكيف / المحافظة على الموارد

الطبيعية والبشرية وتأمين مستوى معيشي لائق للمواطنين / تعزيز وتيرة التنمية المستدامة في الدول بما في ذلك تحقيق الاهداف الانسانية للالفية الثالثة / تعزيز وبناء القدرات المؤسساتية الوطنية والاقليمية للتعامل مع قضايا التغير المناخي ومجابهة الكوارث / توفير الظروف المواتية لحفز التعاون الاقليمي والدولي اللازم لمساندة البرامج الوطنية) و(إن تثبيت تركيز غازات الدفيئة في الغلاف الجوي عند المستويات التي تحد من ارتفاع درجة الحرارة على المدى البعيد سيبيطئ النمو الاقتصادي العالمي بوضع وحدات مئوية سنويا ولإستعادة النمو الاقتصادي سنضطر إلى تحويل صناعاتنا بإتجاه تقنيات الطاقة المتجددة التي ستوفر أموالا كثيرة وستخلق فرص عمل خضراء جديدة إلى جانب المساهمة في الإبقاء على الإرتفاع بمعدلات درجات الحرارة العالمية ضمن الحد الذي أقره (اتفاق باريس) وبالتالي التقليل من الإنعكاسات السلبية لذلك وهذا يعني بأن الدول الغربية التي تعد المستهلك الرئيسي للطاقة ستخفض بشكل حاد عمليات حرقها للوقود أي أنها ستقلل من كميات إستهلاكها للوقود الأحفوري مما يعني أن الدول المصدرة للنفط ستتضرر اقتصاديا بقوة الأمر الذي سيفاقم من عدم استقرار الأوضاع الاقتصادية في المناطق المنتجة للنفط) و (في حال وجود خطر لحدوث ضرر معين يجب ألا ننتظر حدوث الضرر بل علينا التحرك لمواجهة قبل حدوث الضرر لتقليل آثاره السلبية إلى الحد الأدنى وهذا يعني ضرورة مواجهة الهدف الأكثر وضوحا ضمن تحديات التغيرات المناخية من خلال اتباع سياسات للتحكم في مستويات الغازات الدفيئة التي تنبعث من الانشطة البشرية والمجتمعية في كافة دول العالم زخاصة تلك التي تساهم في رفع مستويات عملية التسخين العام) و(ضمن مجتمعات الدول النامية حيث تتأثر النساء بالدرجة الاولى من المشاكل التي تنشأ عن التغيرات المناخية بشكل مختلف فمعظم اللاجئين هم من النساء والأولاد كما يؤدي انعدام المساواة بين الجنسين إلى محدودية الموارد المتاحة اللازمة للتكيف مع التغيرات المناخية والتخفيف من آثارها ناهيك عن مسائل التغذية والصحة الفردية والصحة المجتمعية وتتجلى اللامساواة أيضا في مدى الحصول على المعلومات وفي نسب الأمية ألتزايدة بين النساء عن ما هي بين الرجال والى افتقار النساء إلى المهارات الأساسية للبقاء على قيد الحياة وخاصة هم الأقل معرفة بالتكنولوجيات المتوفرة وإنهن يعانين من قيود على الحركة وهن الأقل حيازة للملكية والثروات المالية ناهيك عن التقسيم اثناء العمل وفي اتخاذ القرارات ووجود مستويات تأثر مختلفة بين الرجال والنساء فضلا عن قدراتهم واحتياجاتهم المختلفة للتكيف مع التغيرات المناخية والتقليل من آثاره لذا فمن المفترض ان تكون عمليات التخطيط في مواجهة التغيرات المناخية حساسة لمسألة النوع الاجتماعي علاوة على تميز المعلومات الخاصة بالنوع الاجتماعي كما لا بد من اتخاذ القرارات ووضع الموازنات التي تتضمن حساسية للنوع الاجتماعي). لقد باتت مشكلة التغير المناخي من أكثر المشاكل البيئية في العالم التي تلاقي إهتماماً متزايداً من قبل المنظمات الدولية والحكومات والمنظمات البيئية ووسائل الإعلام ومراكز الأبحاث والمواطنين لما لهذه المشكلة من تأثيرات خطيرة ومدمرة للكثير من المجتمعات تعتبر الدول النامية والفقيرة من أكثر الدول تأثراً بهذه الظاهرة ويعود السبب في ذلك كون حكومات هذه الدول لا تمتلك الأمكانيات الاقتصادية الكافية التي تحمي مواطنيها من تأثيرات هذه المشكلة المتنامية الخطورة عالمياً. وتمتلك الدول الغنية إمكانيات إقتصادية وبنية تحتية ومراكز وكالات للإغاثة وأنظمة للرعاية الاجتماعية والصحية وشركات تأمين متطورة تجعلها قادرة على التصدي للكوارث حال وقوعها في حين تفتقد الدول النامية والفقيرة لهذه الإمكانيات مما يجعلها عرضة لخسائر بشرية ومادية كبيرة أثناء وقوع الكوارث المناخية كما وتواجه الدول النامية والفقيرة صعوبات كبيرة للوفاء بالتزاماتها للتخفيف من مخاطر التغيرات المناخية التي تواجهها كما وان إمكانياتها الاقتصادية والتكنولوجية لا تساعد على توسيع قدراتها للتعامل مع التغيرات المناخية المفاجئة وان البلدان النامي فقدت أجزاء كبيرة من حجم غاباتها وغطائها النباتي وهي ثروات قومية لا يمكن تعويضها بسهولة وخصوصاً على المستوى ألقريب وإن القطع المتزايد للأشجار للأغراض الصناعية وتحويل الغابات إلى مزارع لإنتاج



المحاصيل أو مزارع لانتاج الكتلة الحيوية أو مراعي للأبقار وان فترات الجفاف الطويلة التي أصابت الكثير من الدول النامية بفعل تأثيرات ظاهرة الإحتباس الحراري وهي من أهم الأسباب التي أدت إلى نقصان مساحات الغابات في الدول النامية والفقيرة وأدت موجات الجفاف المتتالية وإلى موت الأحرش والأشجار المعمرة كما وأدى إلى إنحسار المياه في الأنهار والمستطحات المائية وأهمية استدامة تعاون العراق المستدام مع منظمات الأمم المتحدة (حسب الاتفاقيات الدولية) الموقعة لتقديم المساعدات المالية والتقنية المشورات المتخصصة للدول المتضررة من التأثيرات السلبية لظاهرة التغيرات المناخية وأهمية مشاركة العراق المستدامة في الأنشطة الدولية التي تقيمها وكالات الأمم المتحدة لتلبية احتياجات الدول المعنية في سياقات ما بعد الكوارث المناخية وان يعزز العراق نشاطاته بالاقتران مع الوكالات الاممية الاخرى في الاستراتيجيات إدماج الحد من أخطار الكوارث الناتجة عن التداعيات السلبية لظاهرة التغيرات المناخية فضلاً عن امكانيات تطوير قدرات التأهب للكوارث المناخية على الصعيد الوطني وان تعزز امكانياتها من فرص التعليم التخصصي من أجل الحد من أخطار هذه الكوارث المناخية ومعالجتها وفي بناء المجتمعات القادرة على التكيف مع الكوارث. ان صياغة السياسات والأهداف التنموية المركزية التي تأخذ بعين الاعتبار المتطلبات التشريعية والقانونية والتنظيمية الدولية حول الآثار السلبية الهامة الواجب مراقبتها من خلال تطبيق مفاهيم نظام الإدارة الصحيحة مع وجود الحاجة الماسة لتطوير اسس ومفاهيم جديدة للتعامل مع الموارد الطبيعية لذا وجب اعتماد هذا المفهوم ضمن الادارة الوطنية المركزية في العراق لذا وجب ان تبذل جهوداً متميزة في مجال التنمية المستدامة من اجل تحقيق هذه الاهداف ومجابهة تحديات وضغوطات ظاهرة التغيرات المناخية والاستفادة من الدعم الدولي (المالي والتقني) للدول النامية وضمن خطة واضحة لإدارة موارد الطبيعة كما يقترح المتخصصون الدوليون لتعزيز الامن الاقتصادي عبر تنمية وإدارة الموارد والاراضي وبشكل علمي ومنسق من خلال تبني مجموعة من السياسات والتدابير الميدانية الحديثة للتنمية ولايلاء اقصى الاهتمام بالتشغيل السليم والكفاءة لمنظومات التنمية المتاحة حسب المؤشرات الدولية وأهمية انجاح برامج الطاقة المتجددة وتوفير التمويل المناسب للبحوث العلمية الساندة و تبني التشريعات والقوانين التي تشجع على الريادة في الأعمال الميدانية التنموية والتركيز على إنشاء حاضنات الابداع العلمي ومن أجل نقل الأفكار المبدعة الى التطبيق في مجالات التغيرات المناخية و اهمية الاهتمام بالتضامن الدولي مع الدول الموقعة على التشريعات والبروتوكولات الدولية لكي تلتزم بقوة وبمبدأ المسؤولية الجماعية المشتركة في مساعدة البلدان الاكثر عرضة للتأثر من التغيرات المناخية حول العالم وأهمية صياغة السياسات والأهداف التنموية المركزية التي تأخذ بعين الاعتبار المتطلبات التشريعية والقانونية والتنظيمية الدولية حول الآثار السلبية الهامة الواجب مراقبتها من خلال تطبيق مفاهيم نظام الإدارة الرشيدة مع وجود الحاجة الماسة لتطوير اسس ومفاهيم جديدة للتعامل مع الموارد الطبيعية والاستفادة من الدعم الدولي (المالي والتقني) للدول النامية وضمن خطة واضحة لإدارة موارد الطبيعة لتعزيز الامن الاقتصادي عبر تنمية وإدارة الموارد والاراضي وبشكل علمي ومنسق من خلال تبني مجموعة من السياسات والتدابير الميدانية الحديثة للتنمية ولايلاء اقصى الاهتمام بالتشغيل السليم والكفاءة لمنظومات التنمية المتاحة حسب المؤشرات الدولية اضافة الى اهمية انجاح برامج الطاقة المتجددة وتوفير التمويل المناسب للبحوث العلمية الساندة و تبني التشريعات والقوانين التي تشجع على التقدم في الأعمال الميدانية التنموية والتركيز على إنشاء حاضنات الابداع العلمي ومن أجل نقل الأفكار المبدعة الى التطبيق في مجالات التغيرات المناخية وأهمية الاهتمام بالتضامن الدولي مع الدول الموقعة على التشريعات والبروتوكولات الدولية لكي تلتزم بقوة وبمبدأ المسؤولية الجماعية المشتركة في مساعدة البلدان الاكثر عرضة للتأثر من التغيرات المناخية حول العالم.



## الاستنتاجات

حذرت منظمات الامم المتحدة التخصصية خلال احتفالها باليوم العالمي للمستوطنات البشرية وهي مناسبة لتأكيد الحق الأساسي للجميع في توفير المأوى الملائم وتذكير العالم بمسؤوليته الجماعية حول المستقبل البشري وان جميع الدول النامية سيتأثر بظاهرة الاحتباس الحراري وارتفاع درجات الحرارة وهو ما يفرض اتباع سياسات لمواجهة المشكلات ذات العلاقة وذكر بيان لمكتب الأمم المتحدة في العراق ( ٠٣ تشرين الاول / أكتوبر ٢٠١١ ) ان برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية خصص يوم الاثنين في الأسبوع الأول من شهر أكتوبر من كل عام (يوما عالميا للمدن وتغير المناخ) وهي مناسبة تعكس حالة البلدات والمدن والحق الأساسي للجميع في توفير المأوى الملائم من أجل مستقبل المونل البشري بالحياة الكريمة وأضاف البيان أن الأمم المتحدة اختارت هذا العام موضوع (المدن وتغير المناخ) لأن التغير المناخي هو أحد أبرز التحديات للتنمية في القرن الـ ٢١ في هذه الحقبة التي تشهد ازدياد الكثافة السكانية في المدن والبلدات في وقت الذي تبدأ وتنتهي عندها أعظم آثار الكوارث الناجمة عن ظاهرة تغير المناخ. ان لواقع المدن أيضا تأثيرا كبيرا على هذه الظاهرة وتابع البيان وفقا للتقرير العالمي للمستوطنات البشرية (المدن وتغير المناخ) ان التوقعات تشير إلى احتمالية تسجيل أعداد كبيرة جدا من اللاجئين بحلول عام ٢٠٥٠ حيث سيضطّر العديد منهم لمغادرة مساكنهم ومواطنهم نتيجة لاسباب طبيعية او لاسباب غير طبيعية متعددة. المح كبير المستشارين الفنيين الدولي في (برنامج المدن وتغير المناخ) أن العراق سيتأثر بظاهرة الاحتباس الحراري وارتفاع درجات الحرارة وأن كلا من الجفاف والتصحر يمكن أن يؤديا بدورهما إلى اضطرابات إجتماعية وانعدام الأمن المائي والام الغذائي والتوتر حول الموارد المائية بين المحافظات العراقية. ويقول وكيل الأمين العام للأمم المتحدة والمدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية انه ينبغي تنفيذ عمليات الوقاية من خلال تحسين التخطيط الحضري ونظم البناء بحيث تتم حماية سكان المدينة إلى أقصى حد ممكن ضد الكوارث وبخاصة للشرائح الأكثر فقرا مبينا ان تحسين التخطيط الحضري يمكن أن يساهم في مساعدة المدن على الحد من الآثار السلبية المؤثرة على البيئة من خلال تقليل انبعاثات الكربون. وتشير تقارير الأمم المتحدة ان العمل على المستوى المحلي للمدن أمر ضروري للعراق كي تتمكن من الوصول إلى التزاماتها الوطنية المتعلقة بالتغير المناخي إلا انه ما يزال يفتقر إلى السياسات وخطط العمل بسبب نقص في القدرات والموارد وتفتقر المدن العراقية إلى الوعي المجتمعي العام حول تغيرات المناخ والسبل الكفيلة للتخفيف من حدة مخاطرها مع وجود آليات تمويل لدى العراق تشجع الاندماج ضمن مشاريع انخفاض انبعاث الكربون والفرص التي يتيحها الاقتصاد الأخضر. ان مراجعة الميزانيات المالية التي اقترت الحكومة منذ عام ٢٠٠٣ تبين عدم وجود أي تخصيصات لرصد ومعالجة مظاهر تغيرات المناخ في العراق وفي حال لم تتغير معاملة الحكومة العراقية لهذه الظاهرة فسيزداد ضررها وسترتفع تكلفة معالجة اثارها السلبية أكثر وستكون العواقب أشد وطأة الأمر الذي يجب ان يقودنا إلى صياغة سياسة علمية وطنية سرسعة لبلورة طرق ضمان مستقبل أكثر رفاهية للعيش وبشكل استدامة لسكان العراق. لقد تفاقمت خلال العقود الأخيرة هشاشة الأوضاع المناخية وجعل العراق يصنف من ضمن اكثر خمس بلدان الاكثر هشاشة في العالم تجاه ظاهرة تغير المناخ وفقاً للتقرير السادس لتوقعات حالة البيئة العالمية لمنطقة غرب آسيا لذا كان لابد من لجوء العراق الى الانطواء تحت مظلة هذه الاتفاقيات والبرتوكولات التابعة للأمم المتحدة املا في تجاوز العقبات التي يواجهها العراق في هذه المجالات.

وفي تقريرها الصادر في آذار ٢٠٠٨ حذرت منظمة الفاو (منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة) من أن تأثير التغير المناخي في العراق سيؤدي إلى تقليص الناتج الزراعي وزيادة شح المياه مما سيهدد فقراء المنطقة وحذر التقرير من تفاقم مخاطر اندلاع الصراعات على الموارد المائية الشحيحة. لقد اقترحت "الأجندة ٢١" التي أقرت في قمة الأرض (ريو) عام ١٩٩٢ جملة كبيرة ومنوعة من الطرق

لتقليل انبعاث غازات الدفيئة في العراق وهناك العديد من الطرق لبلوغ هذا الهدف وضمن قطاع الطاقة يجب فرض ضريبة كربون على توليد الكهرباء وضريبة ثاني أكسيد الكربون على الصناعات كثيفة الطاقة فضلا عن اتخاذ إجراءات للاقتصاد في الصرف الكهربائي وفي قطاع النقل زيادة كفاءة السيارات والشاحنات وزيادة عدد الكيلومترات المقطوعة لكل لتر من وقود المركبات فضلا عن تعميم أنظمة المواصلات العامة كما يجب وضع حدود لانبعاث ثاني أكسيد الكربون من السيارات الخفيفة فضلا عن بلورة أنظمة تصنيف بيئية للمركبات وأنواع الوقود وتقليص معدل السرعات على الطرقات إخضاع مخططات النقل والاستثمارات في البنية التحتية العراقية. وفيما يخص غازات الدفيئة الأخرى لا بد من العمل على تقليل استخدام الأسمدة النيتروجينية في الزراعة وتوسيع عمليات استخراج الميثان من مكبات النفايات فضلا عن تقليص انبعاثات الكلوروفلوروكربون من مصاهر الألومنيوم، ومنع استعمالها كما وتوجد ارتباطات قوية كثيرة بين ارتفاع حرارة المناخ والصراعات السياسية المستقبلية في العراق لدرجة أن بعض عواقب هذه الارتباطات قد تعيد صياغة أمن ومستقبل العراق خلال القرون القادمة وقد تندلع الحروب بسبب استفحال هذه الأوضاع وإن عواقب الحروب المتوقعة ستؤثر على التنمية بشكل عام وحياة المواطنين إضافة الى التكلفة المالية . ومنذ العام ٢٠٠٣ تسببت الضروف التي مر بها العراق الى انبعاث ما لا يقل عن ١٤١ مليون طن من ثاني أكسيد الكربون. وللمقارنة النسبية فإن كمية ثاني أكسيد الكربون المنبعثة بسبب الحروب في العراق تعادل الانبعاثات الناتجة عن تسيير ٢٥ مليون سيارة إضافية سنويا في شوارع الولايات المتحدة إن مليارات الدولارات التي أنفقت على العمليات العسكرية في العراق تكفي لإنشاء أكثر من ٩٠٠٠ مزرعة رياح لتوليد الطاقة وفي حال إنتاج ٢٥% من الطاقة الكهربائية من الرياح بدلا من الفحم في العراق فإن ذلك سيخفض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون بنحو مليار طن سنويا). لقد وقع العراق وأعلن إنضمامه إلى الإتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ IPPC في العام ٢٠٠٨ كما وقع على بروتوكول كيوتو في العام ٢٠٠٩ وعلى إتفاق باريس في العام ٢٠١٦ وتم تأكيد إلزام العراق بقرارته حول مواضيع التغيرات المناخية ومداخلتها العديدة من خلال المشاركة في مؤتمرات الاطراف الدولية السنوية التي تقيمها وتشرف عليها الامم المتحدة للاستفادة منها في تحقيق الأهداف والإستراتيجيات الوطنية المصممة وخطط العمل الميدانية الخاصة بمواجهة التأثيرات السلبية لظاهرة التغيرات المناخية. إن انضمام العراق الى هذه الاتفاقيات والبروتوكولات تعتبر خطوة هامة في الإتجاه الصحيح والذي يدعم الإقتصاد العراقي ويضع الأجيال القادمة على بداية الطريق الذي يسمح بتنويع الإقتصاد والإعتماد على الطاقات المتجددة والآليات النظيفة التي تضمن إستمرارية الحياة الكريمة للشعب حيث أصبح العمل على تقليل آثار التغيرات المناخية ومرونة كافة القطاعات التنموية بإتجاه مواجهة التأثيرات السلبية لظاهرة التغيرات المناخية من أولويات العمل الميداني الحالي والمستقبلي في العراق من قبل متخذي القرار وهو ما تم تثبيته من خلال إعداد وثيقة المساهمات الوطنية السنوية العراقية والتي تعد مساهمة طوعية من قبل العراق نحو تقليل انبعاثات الغازات الدفيئة وزيادة صمود ومرونة العراق نحو التغير المناخي. لقد تضمنت الوثيقة التي قدمت خطة العمل العراق مشاركة جميع الوزارات الحكومية التخصصية وإشراك القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني في العمل نحو الإقتصاد الأخضر المستدام وإستخدام الطاقات المتجددة النظيفة ووسائل الري الحديثة. إن الهدف الرئيسي من سياسات التخفيف هو خفض انبعاثات غازات الإحتباس الحراري من خلال إتخاذ الإجراءات والخطط لإعداد وثيقة تحقق التوازن ما بين متطلبات الإتفاقية الإطارية لتغير المناخ IPPC وإتفاقية باريس من جهة وتنويع مصادر الإقتصاد وإستدامة الصادرات من الوقود الأحفوري واستقرار السوق العالمية لهذا النوع من الوقود من جهة أخرى لضمان تحقيق أهداف التنمية المستدامة لحين إيجاد بدائل مناسبة والحد من تأثير التدابير



لتي تتخذها البلدان المتقدمة على إقتصاديات البلدان النامية والتداعيات والتبعات الاجتماعية والسلبية التي ستلقي بظلالها على الإقتصاد الوطني في حال إتخاذ مثل هذه التدابير.

### **التوصيات**

- توفير الظروف المناسبة لتحفيز التعاون الإقليمي والدوليّ اللازم لمساندة البرامج الوطنية ذات العلاقة والتحرك نحو الدول المتقدمة لطلب المساعدة في نقل التكنولوجيا المناسبة للقطاعات التنموية وتسهيل عمليات بناء القدرات الشخصية للعلماء البيئيين والعلمية للمؤسسات العلمية والحصول على التمويل الماليّ لدعم المشروعات البحثية المحلية لمساعدة في بناء برامج عمل وطنية وإقليمية للتعامل مع قضايا التغيرات المناخية وتقييم تأثيراتها المحتملة باستمرار للتنفيذ اليات وبرامج التخفيف والتكيف المناسبة وضمن كل قطاع تنمويّ
- التحرك نحو منظمات الأمم المتحدة المتخصصة للحصول على دعمها المالي والتقني والميداني بخصوص التغيرات المناخية واثارها المحتملة ضمن عمليات التنمية والاستفادة من التجارب العالمية في شؤون الادارة لهذه الظاهرة
- التركيز على توفير البنية التحتية اللازمة للحد من المخاطر المتوقعة مع تحسين كفاءة ادارة الموارد الطبيعية باستخدام نظم الرصد والمراقبة والانذار المبكر والتقانات المناسبة والاستعداد لمجابهة الكوارث وبناء القدرات الشخصية والمؤسسية وتحسين وتبادل المعلومات (وطنيا / اقليميا / دوليا) مع احدث تغيرات جوهرية في السياسات الوطنية وادراج اعتبارات التغيرات المناخية ضمن السياسات التنموية الوطنية وبما يكفل تقليل الضغط على الموارد الطبيعية وتعزيز القدرة التقنية في مواجهة المخاطر والكوارث المناخية حال حصولها
- اهمية ايجاد سياسة خاصة بشأن ظاهرة الزيادة السكانية والاخذ بالحسبان وبشكل جاد وحازم معطيات الاثر السلبي لمشاريع بناء المدن الجديدة او توسيع المدن القائمة او استحداث مواقع للمنشآت الصناعية او توسيع الاراضي الزراعية وغيرها من المشاريع التنموية
- التوسع في استخدام الطاقات البديلة (الطاقات المتجددة – الطاقات الخضراء) وحسب التوجهات الدولية الجديدة
- الاستمرار والتوسع بجرد انبعاثات وتخفيف انبعاث الغازات الدفيئة واثارها السلبية المتوقعة واتخاذ جملة من الإجراءات المناسبة بهذا الخصوص اضافة الى تطوير أليات وبرامج التكيف ورفع مستوى معرفة القطاعات المجتمعية بهذه اللاليات لتحسين قدرة المجتمع بالتعامل مع أثارها وتطوير القدرات المؤسسية لمتخصصة لتوفير البني التحتية الأفضل ومزيد من التدريب التخصصي للموظفين
- إنشاء (صندوق الكوارث المناخية الوطنية)
- تطوير مبادرات التخفيف – التكيف لتتماشى مع المبادرات العالمية الجاري تنفيذها بالاشتراك مع برنامج منظمات المجتمع المدني الدولية
- اهمية ايجاد سياسة خاصة بشأن ظاهرة الزيادة السكانية والاخذ بالحسبان وبشكل جاد وحازم معطيات الاثر السلبي لمشاريع بناء المدن الجديدة او توسيع المدن القائمة او استحداث مواقع للمنشآت الصناعية او توسيع الاراضي الزراعية وغيرها
- تطوير مبادرات التخفيف – التكيف لتتماشى مع المبادرات العالمية الجاري تنفيذها
- بدائل الطاقات الجديدة (الطاقة الشمسية / طاقة الرياح / طاقة الأمواج / طاقة حرارة باطن الأرض)



- والميدانية ضمن دول العالم الشخصية والمؤسسية ضمن دول العالم ذات العلاقة بموضوع التغيرات المناخية
- بناء الموديلات الرياضية للتغيرات المناخية لمعرفة وتقييم التوقعات المناخية الممكنة
- الاهتمام بنقل التجارب العالمية وخاصة من الدول التي تقع مناخاتها ضمن البيئات الجافة وشبه الجافة
- تنمية دور القطاع الخاص في برامج تحديات الآثار السلبية للتغيرات المناخية
- تنمية دور المؤسسات الاعلامية التخصصية في برامج تحديات الآثار السلبية للتغيرات المناخية
- تجميع واثاحة البيانات والمعلومات المتعلقة بتغير المناخ على المستويين القطاعي والوطني

### المصادر

- بشائر كمال محمد / مدير قسم نوعية الهواء / دائرة التخطيط والمتابعة الفنية / وزارة البيئة "مؤتمر الاطراف الحادي والعشرون / ٢٠١٥ / باريس / فرنسا "
- مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية / ديسمبر ٢٠٢٣
- <https://www.ipcc.ch/report/ar6/wg2>
- <https://www.ipcc.ch/report/ar6/wg3>
- <https://www.unep.org/resources/adaptation-gap-report-2022>
- <https://www.unep.org/resources/emissions-gap-report-2022>
- <https://www.ipcc.ch/report/ar6/wg2>
- <https://public.wmo.int/en/our>

## إدارة الجودة الشاملة في التعليم العالي

أ.د. محمود داود سلمان الربيعي  
العراق . جامعة المستقبل

### أولا : التطور التاريخي

لم تعد الأنماط الإدارية التقليدية أساليب صالحة لمؤسسات التعليم العالي، لاسيما وان المرحلة الحالية من حياة العالم تتسم بسرعة التطور والتغير مما يجعل مهمة الجامعات والكليات في مجتمعها أدق واصعب عن ذي قبل فعلى الجامعات والكليات ملاحقة هذا التطور بل عليها أن تسبقه تقوده لتوجهه الوجهة السليمة في كل اتجاه لخدمة البشرية (سليمان، 1979: 16)

ان مواجهة التحديات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المحيطة يتطلب مرونة الهياكل التنظيمية والاتجاه لتطبيق نهج إداري حديث يتميز بالمرونة والقابلية والقدرة على الإفادة من الثقافة الحديثة. بالرغم من توجه بعض الجامعات ومنها الجامعات الأمريكية نحو جودة أداء الكليات والجامعات في ثلاثينيات القرن العشرين، الا ان الباحث النيوز لاندي شارلز يعد الأول في لفت الانتباه الى مسائل النوع والجودة في التعليم والتخطيط وعدم الاكتفاء بالجوانب الكمية لرفع جودته، وكان كتابه الذي أصدره عام 1966 (جودة التعليم في البلدان النامية) يحمل مفاهيم ومتطلبات جودة التعليم. وفي العام 1969 عقد المعهد الدولي للتخطيط التربوي التابع لمنظمة اليونسكو، ندوة ضمت كبار الاقتصاديين والتربويين في العالم، خلفت هذه الندوة وراءها أثرا كبيرا، مازال صدها يسمع في الأوساط التربوية حتى الان (اليونسكو، 1995: 152- 157).

**وقد اقترح البروفيسور ادوارد ديمينج Adward Deming أستاذ الجودة في جامعة نيويورك برنامجا من (14) نقطة يمكن أن يكون منهاجاً لإدارة الجودة في الجامعات والكليات**

- 1-وضع أهداف ثابتة من اجل تحسين أعداد الطلبة وتزويدهم بخبرات تعليمية متمعة تعمل على تنمية شخصيتهم بشكل متكامل
- 2-تبني القيادة الإدارية في الجامعة لفلسفة جديدة تثير التحدي لكي يتعلم الطلبة تحمل المسؤولية والمبادرة
- 3-عدم الاعتماد على نظام الدرجات فقط كأساس لتحديد مستوى الطلبة
- 4-توثيق الارتباط بين المراحل التعليمية المختلفة بهدف تحسين الأداء لدى الطلبة خلال كل مرحلة وعند الانتقال من مرحلة لأخرى مع الاهتمام بالتوثيق الشامل للانتقال
- 5-التحسين الدائم للخدمات التعليمية المقدمة في الكليات والجامعات من اجل تحسين أداء التدريسيين والطلبة
- 6-الاهتمام بالتدريب المستمر في مجال تحسين جودة الأداء لكل من القيادة الإدارية وهيئة التدريس والطلبة
- 7-الاهتمام بإيجاد القيادة الفعالة من اجل مساعدة العاملين على حسن استخدام التقنيات والإمكانات لتحقيق أداء افضل يساعد الطلبة على الابتكار والإبداع
- 8-تجنب الشعور بالخوف حتى يتمكن كل فرد من أداء عمله في بيئة تربوية تتسم بالحرية وقدرة على مواجهة المشكلات
- 9-كسر الحواجز بين الأقسام العلمية وتشكيل فرق العمل في مختلف الأقسام بشكل تعاوني وبناء
- 10-التخلي عن ترديد الشعارات والنصائح المباشرة واستبدالها بالتحضير والبحث بمختلف أساليبه.
- 11-تشجيع السلوك القيادي الفعال لدى الأفراد النابع من دوافعهم الذاتية لتحسين الأداء
- 12-تحسين وتفعيل العلاقات بين القيادة الإدارية وهيئة التدريس والطلبة بما يساعدهم على الاستمتاع بعملهم وزمالتهم بعضهم لبعض الآخر
- 13-إنشاء برنامج متكامل للاهتمام بالتدريب والتعليم الذاتي من قبل كل فرد .

14- تدريب أفراد المجتمع على الاهتمام بأحداث عمليات التغير اللازمة لتحقيق الجودة في مجالات العمل المختلفة بكون التغيير والسعي نحو الجودة مسؤولية كل فرد في المجتمع (مصطفى، والانصاري، 47: 48-2002)

### **أما العالم جوران فان فلسفته في تطوير جودة التعليم الجامعي تؤدي الى ما يأتي:**

- 1- إنشاء مجلس أعلى للجودة الجامعية يتولى تخطيط ومراقبة وتحسين الجودة الجامعية
  - 2- تحقيق وفورات ضخمة في الأداء الجامعي من خلال القياس وحل مشكلات تدهور الجودة
  - وأضاف العالم كروسبي *Crosby* ما يأتي
  - 1- الجودة الجامعية هي التطابق مع المواصفات النمطية المتفق عليها مسبقا
  - 2- منظومة الجودة تعني منع وتجنب الانحرافات
  - 3- اقل الأخطاء في الأداء الجامعي
  - 4- قياس الجودة من خلال معايير تتسجم وطبيعة أداء الجامعة
- (العاني، وآخرون 2002: 50- 51)

ومع ذلك فان الاهتمام بجودة التعليم العالي بوصفه نظاما متكاملا لم يطبق إلا في تسعينيات القرن العشرين وتحديدًا في العام 1990، وبرز ما أشير الى ذلك في المقالة (الاقتصاد الملبد بالغيوم يحفز الكليات على تقييم التغيرات) والمنشورة في مجلة كورنيكل للتعليم العالي (*The Chronical of Higher education*). الذي حدد فيه أن عددا من الكليات والجامعات ستقوم بإجراء التغييرات التي تستعيد الكثير من التحولات التي اجتاحت الصناعات الأمريكية في الثمانينيات مؤكدا وجوب قيام الجامعات بالأخذ بمبادئ ديمينج *Deming* لتحسين الجودة والرضا والمكانة التنافسية (1: 1994, *Cornesky*).

ان اول مدرسة اهتمت بادارة الجودة الشاملة في الثمانينيات هي مدرسة ( *MT . Edgecumble* ) في مدينة ( *Sitke* ) بولاية الاسكا الامريكية وقد اشتملت عملية ادارة الجودة الشاملة المعروفة باسم التحسين المتواصل على اعادة تشكيل العلاقة بين المدرس والطالب من عملية تعليم وتعلم الى عملية العمل بروح الفريق الواحد ( *Lewis , 1997 : 259 - 260* )

**بدأ الاهتمام في عام ١٩٩١ تحديدا بفلسفة إدارة الجودة الشاملة في التعليم العالي إذ تأسس اتحاد شمل مجموعة من المنظمات المهنية مثل جمعيات الأعمال فضلا عن الجامعات الأمريكية وقد حدد الاتحاد أهدافه بما يأتي**

- 1- تجويد المناهج الدراسية وإدخال مفاهيم الجودة والفنون المتعلقة بها كمساقات يأخذها الطالب في التعليم الثانوي والجامعي
- 2- جعل الجودة التي تخدم القيادة الإدارية والعمليات التعليمية لجميع المدارس والجامعات في الولايات المتحدة الأمريكية
- 3- تحسين جودة محتوى المواد الدراسية ومستلزماتها مضمونا وطرائقا واستهداف الطلبة خلال العملية التعليمية.

وقد انضمت الى هذا الاتحاد منظمات صناعية رائدة في الولايات المتحدة الأمريكية وقامت بإنشاء اتحادات ثنائية مع الجامعات الرائدة لأغراض التعاون في تطبيق نظام إدارة الجودة الشاملة في التعليم والأعمال في وقت واحد مثل شركة موتورولا تشقت مع جامعة باردر، وقدمت شركة أي بي ام مليون دولار امريكي منحة دراسية للجامعات التي جرى تعشييقها مع المنظمات الصناعية وذلك لغرض تمكين الجامعات والكليات من اعتماد

فلسفة إدارة الجودة الشاملة وهذا انعكس على تحسين نوعية محتوى التعليم العالي من خلال استخدام أساليب إدارة الجودة الشاملة (ابو نيرة، ومسعد، 2000: 145)

وقد عني المؤتمر العالمي حول التعليم العالي الذي عقدته اليونسكو في العام 2000 بتنظيم أنشطة غايتها تعزيز عمليات الاصلاح في التعليم العالي ووضع برنامج توأمة الجامعات ( *Unit Win* ) وتطبيق الاتفاقيات الاقليمية حول الاعتراف بدراسات التعليم العالي وشهاداته، وتكييف تدريب المعلمين والمناهج التربوية على



المستويات كافة ، مع التغيرات التي تطرأ على المجتمع ولاسيما التغيرات المرتبطة بالاستعمال المتزايد لتقنيات الاتصال والمعلومات الحديثة ( اليونسكو، 2000، 29-31) وفي العالم العربي بدأ الاهتمام بمنهج إدارة الجودة الشاملة مع بداية القرن الحادي والعشرين حيث عقد المركز العربي للتدريب التربوي لدول الخليج العربي برنامج إدارة الجودة الشاملة وتطبيقاتها في المجال التربوي للمدة من 23-26/6/2002 في الدوحة بقطر تضمن الإجراءات لتطبيق معايير الجودة الشاملة في المجال التربوي وفي الأردن هناك اهتمام بإدارة الجودة الشاملة (TQM) وكيفية الاستفادة من خطوات إدارة الجودة الشاملة في وضع تصور لإدارة تعليمية ومدرسية شاملة في الأردن تتماشى مع الواقع المعاصر لان مشكلة التعليم في الأردن هي في الأساس مشكلة أدارته (عبيدات، 96: 2002)

وقد تبنت جامعة القدس المفتوحة بفلسطين نظام إدارة الجودة الشاملة واعدته العنصر الأساسي في نجاح الجامعة وتطويرها وتمكنها من أداء واجباتها المجتمعية والعلمية، وقد أسبغ اعتماد مفهوم إدارة الجودة الشاملة مزيداً من الرصانة والجدية، والوضوح، على الدعوات التي كانت دائماً تنادي بالاهتمام بالنوعية في مجالات العمل المختلفة ولاسيما المؤسسات التربوية والتعليمية وشموله جميع أنواع عملياتها الأكاديمية والإدارية والمالية (مخلوف، 2004: 6).

ونظمت كلية التربية بجامعة حلوان مؤتمرها العلمي الحادي عشر الذي تناول أعداد المعلم في الوطن العربي وفق منظور إدارة الجودة الشاملة والذي انعقد في المدة 12-13 مارس 2003 م وكانت محاوره

- 1- الجودة الشاملة في التعليم، المفهوم والفلسفة والأهداف
- 2- إدارة الجودة الشاملة في التعليم التحديات والمشكلات والتطلعات
- 3- تطبيق الجودة الشاملة في أعداد المعلم العمليات والآليات

### **ثانياً : مبررات اعتماد إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي**

أن اعتماد إدارة الجودة الشاملة في التعليم العالي له العديد من المبررات والدوافع التي حفزت الجامعات والكليات باعتمادها ومن ابرز هذه المبررات ما يأتي.

#### **1- التكاليف**

ان انخفاض مستويات الأنفاق في التعليم العالي جعل الكليات تسعى الى السيطرة على الكلفة وان إدارة الجودة الشاملة هي الوسيلة التي تمتلك الأدوات والمبادئ للسيطرة على التكاليف أثناء الخدمة ( Decosmo, 1991: 3).

ان نفقات التعليم متزايدة، ولا بد من عائد لهذه النفقات، وخير عائد باعتقادنا هو ان تقوم الجامعات بدور تنموي فعلي يسهم حقيقة وواقعاً في النهوض الحضاري (ابراهيم، 2001: 339) وذلك من خلال جودة أدائها.

#### **2- المنافسة**

يجب ان تحرص الكليات والجامعات بالحفاظ على طلبتها وانتمائهم لها وتسجيلهم لديها ( Sims, 1995: 10) لاسيما ان المنافسة بين الكليات والجامعات قوية اذ يسعى كل لا ستقطب اكبر عدد من الطلبة من خلال الحصول على المعايير الدولية، وان ديمومة الكلية تتم من خلال تلبية احتياجات طلبتها ومجتمعها بشكل افضل، أن اعتماد الكليات والجامعات إدارة الجودة الشاملة سيعطيها المصداقية في تلبية مستلزمات أدائها الذي يؤدي الى تحسين مركزها التنافسي بين الكليات والجامعات الأخرى المماثلة (Cornesky, 1994:1).

#### **3- جودة التعليم العالي وامكانية الاعتماد عليه**

تحرص الحكومات بتقويم جودة التعليم العالي في الوقت الراهن اكثر من أي وقت مضى وهي تحاول معرفة جودته وامكانية الاعتماد عليه بصورة أوسع في تطوير المجتمع، وان إدارة الجودة الشاملة هي التي تحقق مستوى عال من الجودة لتطوير المؤسسات الجامعية.

#### **4- توجيه الخدمة**

يحاول الجمهور أن يشارك في هيكلة مؤسساته العامة لكي يمكن أن تقدم الخدمة الأفضل من خلال اعتماد معايير الجودة، بعد أن كان المهتمون هم المخططون والمنفذون، وان معيار الجودة التربوي بصرف

النظر عن طبيعته ، هو المعيار القادر على تظهير مقدار الجودة التي تتصف بها الخدمة التربوية المقدمة للطلبة ونعني بها الافعال التربوية (عمليات التعليم والتعلم والتقويم ) ، والمناخ التربوي ( السياسات والقوانين والعلاقات والنماذج والتوقعات ) والمضمون التربوي ( المعارف ، المهارات ، القيم ) . ( وهبة ، 2003 : 118 ) لذا اصبح لزاما على الكليات والجامعات التجاوب مع الاتجاهات المجتمعية المعاصرة، فكلية القرن الحادي والعشرين عليها أن تعمل على تهيئة طلبتها للعالم الواقعي الذي يؤكد التغير المستمر للأعمال (Sims, 1995: 11). واصبح على الكليات تخريج طلبة يتمتعون بمقدار كبير من المعارف وبما يمكنهم من أداء مهامهم بفاعلية.

### ثالثا : مضامين إدارة الجودة الشاملة في التعليم العالي

ان من ابرز مضامين إدارة الجودة الشاملة في التعليم العالي هو رضا المستفيد وتحقيق رغباته واستشراف طموحاته لان المستفيدين منه كثر ، والطلبة يأتون بالدرجة الأساس ( Morgan & Murgatroyd , 1997: 420 ). لذلك فان رضائهم هو العامل الحاسم في نجاح مؤسسات التعليم العالي، ويجب أن يكون رضا الطلبة وتطوره هو النقطة المركزية في جميع ممارسات إدارة الجودة الشاملة في التعليم العالي ( Sims, 1995: 132).

لقد كان الطلبة مستبعبدين في الماضي عن المساهمة في تخطيط العملية التعليمية غير أن الاتجاهات المعاصرة ومنها إدارة الجودة الشاملة ، التي تؤكد تحقيق مكاسب كبيرة من خلال إشراك المؤسسة الجامعية طلبتها في التخطيط لما يقدمونه من أفكار جديدة لانهم الجهة المتأثرة في تنفيذ الخطط الأكاديمية المختلفة. وقد أثبتت التجارب العلمية أن إشراك الطلبة يحقق المكاسب المضافة للكلية ولأعضائها الآخرين وللطلبة سوية ، وكذلك إشراك الهيئة التدريسية والموظفين الإداريين في تطوير الكلية . ( سعيد ، 2001 : 37 ) لذا اصبح على الجامعات والكليات ضرورة أن تعمل لتلبية حاجات مستفيديها من خلال التصميم الفعال للنظام التعليمي وللعملية التعليمية ذاتها ويجب على الجامعات والكليات التركيز على ما يأتي:-

- 1- الاستيعاب الكامل لحاجات ومتطلبات المستفيدين باعتماد التغذية المرتدة لاستمرارية التحسين والتطوير.
- 2- ربط حاجات الطلبة بتصميم العملية التعليمية في الجامعة والكلية .
- 3- التعاون والتفاعل في الجامعة والكلية بين الطلبة وهيئة التدريس من خلال نظام تبادل الخبرات والمشورة والمعاونة.

4- قياس رضا الطلبة وهيئة التدريس من الخدمة الجامعية من خلال اعتماد معايير المقارنة بين مخرجات الكلية المعنية وكليات أخرى بالاختصاص نفسه ، أي اعتماد المقارنة المرجعية واعتماد هذا الأسلوب للتحسين والتطوير المستمر في الكلية (أبو نبعة، ومساعد، 2000 : 144)

ويشكل اندماج منتسبي الكلية والجامعة المضمون الثاني والمهم لتطبيق إدارة الجودة الشاملة في التعليم العالي لدوره البارز في الجمع والتقريب بين الإدارة والهيئة التدريسية في حل مشكلات العمل، بأسلوب خلاق ومبدع من خلال ما تقدمه فرق العمل من مشاركة في انسياب المعلومات وتشجيع الأفراد المساهمة بأرائهم. ان جهود فرق العمل لا تقلل إبداع الفرد ولكنها تدفع قدم المشاركة الإبداعية الجماعية ضمن المجموعة الى الامام

ان أول من تقع عليه مسؤولية إدارة الجودة الشاملة في التعليم العالي هو الإدارة العليا، لانه بدونها لا يمكن تحقيق اندماج منتسبي الكلية أو الجامعة ، كما يجب ان تتوزع مسؤولية المؤسسة الجامعية بأكملها على قياداتها ، وهذا يتطلب التزاما شخسيا عميقا والتزاما مشتركا بالجودة، الذي يتجاوز جميع الاهتمامات الشخصية الأخرى القصيرة الأجل ليكون بطبيعته متينا واستراتيجيا وهذا يعني ضرورة أحداث التغيير الأساس في ثقافة الكلية (Sims, 1995: 7). ولا بد ان تتمركز الثقافة على المستفيد ورضاه ، وإذا لم تعمل بالتحسين المستمر ودمج العاملين فان إدارة الجودة الشاملة لا تتعدى كونها منهجا إداريا شبيها بالمناهج الإدارية الأخرى.

ولكي تؤدي إدارة الجودة الشاملة دورها المطلوب في تحسين أداء الكليات والجامعات وجودة مخرجاتها لا بد من اعتماد الخطوات الآتية:

- 1- معرفة المستفيد الأساس من مخرجات الجامعات والكليات المعنية
- 2- تطوير رسالة الكلية وبما يمكنها من التنافس من خلال جودة أدائها جودة البرنامج التعليمي، قيام الطلبة بالتجارب التعليمية المتميزة، خدمة المستفيدين ، هيئة التدريس المتميزة ، تشجيع هيئة التدريس لتقديم أفضل ما لديها، تقديم الخدمات للبيئة المحيطة.
- 3- وضع الإجراءات الداخلية لتحقيق الجودة.
- 4- تحديد الأفراد والمجموعات المسؤولة عن الالتزام بالمعايير المختارة .
- 5- منح الحوافز لمن يحقق الجودة.
- 6- تكوين فرق تتولى مسؤولية برامج الجودة.
- 7- تسجيل الإنجازات المتحققة بجودة عالية وفقاً للمعايير المختارة والاعتراف بها ومنح المكافآت والحوافز وفقاً لها (الخفاجي، وبيرمان ، 1995 : 62)

### رابعاً : أدوات قياس إدارة الجودة الشاملة في التعليم العالي

من أجل دعم وتشجيع عملية التحسين المستمر تحتاج الجامعات والكليات لمجموعة من الأساليب والأدوات التي أثبتت نتائجها الإيجابية في تحسين أداء العديد من الكليات في دول العالم المختلفة ولعل من أهمها :

#### 1- التقييم الذاتي SELF-ASSESSMENT

أداة من الأدوات الفاعلة لارشاد القيادة الإدارية في الكلية إلى كيفية استثمار مواردها بكفاءة لتحسين أدائها النوعي بالمقارنة مع معيار دولي أو مع الكلية ذاتها من خلال تقييم تنفيذ خططها السنوية مع سنها سابقه وان هذا الأسلوب يساعد على :-

- التوصل لحكم يتسم بالدقة المطلوبه حول كفاءة (Efficient) وفاعلية (Effective) الكلية أو الجامعة في استثمار مواردها المادية والبشرية .
- قياس مدى تقدم الكلية مقارنة باهدافها ومن أساليب هذه الإدارة :
- التقييم الفردي : تختار القيادة الادارية في الكلية أو الجامعة أحد منتسبيها من ذوي الكفاءة والخبرة للقيام بعملية تقييم ذاتي للكلية أو الجامعة جزئية أو شاملة
- التقييم الجماعي : يتم أجراؤه من قبل مجموعة من منتسبي الكلية أو الجامعة من ذوي اختصاصات مختلفة تعرض نتائج والمقترحات التي توصلت اليها المجموعة على مجموعة أخرى لدراستها وتحليلها ومناقشتها مع معديها والتوصل الى آراء موحدة تتضمن إجراءات التحسين المطلوبه وأولويات اعتمادها .
- أن كفاءة أجراء التقييم الذاتي وفاعليته ونتائجه تعتمد أولاً وبشكل أساسي على سعة افق القائمين به ومهاراتهم وثانياً على حرص المنفذين ومدى أندفاعهم وحماسهم لتحقيق تميز الكلية من خلال تحسين نوعية مخرجاتها • ان اعتماد هذه الادارة يوفر المزايا الآتية:-
- يحدد بسهولة ودقه أولويات فرص التحسين
- يمثل المدخل الصائب لعملية التقييم الذاتي لنظام الادارة ككل في الكلية أو الجامعة من حيث الشمولية والتكامل
- يمكن من تقييم نضج أداء الكلية بالكامل من خلال متابعة نتائجه بالفاعلية المطلوبة ( القزاز ، وعبد الملك ، 2004 : 40 - 108 ) ( العزاوي ، 2002 ، 84 - 86 ) ( القزار وآخرون ، 2001 : 32 - 34 )



## 2- المقارنة المرجعية *Bench Marking*

أنها عملية مستمرة ومنتظمة تجرى لمقارنة نتائج العمل في كلية أو جامعة مع نتائج العمل نفسه في كلية أو جامعة من الاختصاص نفسه ، مع الأخذ بنظر الاعتبار التركيز على الأنشطة والوظائف والعمليات الداخلية. ( Walton , 1985 : 36 ) ( الفزاز واخرون ، ٢٠٠١ : ١٢٩ )

أن هذا الأسلوب هو من أكثر التقنيات الملائمة للتعليم العالي وان أنصار هذا الأسلوب يرون أن المقارنة المرجعية تؤدي إلى

- تحديد القيم الأولية والغايات ومراقبة التحسين من خلال توفير القياسات الموضوعية.
- تكييف الكلية لتخفيف حدة مقاومة التغيير.
- تهيئة صورة الهيكل التنظيمي للتقييم الخارجي.
- فاعلية شبكات اتصالات العمل الجديدة ودورها في تقاسم الخبرات بين مؤسسات التعليم العالي والتوحد الاستراتيجي. ( Sanyal , 1998 : 36 )

طبقت جامعة نورث ويست (North West Missouri State University (NMSU هذا الأسلوب بموجب أفكار كل من الأساتذة والطلبة من أجل خلق ثقافة للجودة في حرم الجامعة، إذ اعتمدت مقارنات مرجعية لمصادر متعددة ، أساتذة وطلبة مع جامعات أخرى كانت سباقاً في تجويد أدائها، وجمعت بيانات عن خصائص الطلبة وآرائهم ومقارنتها مع المعايير القومية للجودة ، ومن خلال ما توصلت إليه من نتائج وضعت خطة تطبيق إدارة الجودة الشاملة في تلك الكلية (Sims , 1995: 16).

## 3- الأيزو *ISO*

بعد ان اعتمدت الكليات والجامعات إدارة الجودة الشاملة كان عليها ان تعمل للحصول على المعايير المعتمدة من قبل المنظمة العالمية للمعايرة (ISO) وذلك لضمان الجودة على المستوى العالمي. لهذا طبقت الكثير من الكليات والجامعات في المملكة المتحدة وفي أماكن أخرى من العالم سلسلة الأيزو (ISO)، إذ سجلت أكثر من (20) كلية من الكليات في الأيزو (9002) وكانت كلية ساند ويل أول كلية في العالم تحقق التسجيل في هذا النظام ، ومن الفوائد التي حققتها هذه الكلية من خلال اعتمادها الأيزو ما يأتي :

- تقويم المناهج الدراسية ومراجعتها وتطويرها من خلال نظام ضبط الجودة التنظيمية الموحدة التي تركز على جودة التعليم.
  - تفويض الصلاحيات بشكل واسع ومسؤول مع الاحتفاظ بالإدارة الاستراتيجية المركزية.
  - تطوير المهارات الإدارية والمهنية لفرق العمل.
  - المزيد من الاهتمام بفرص تطوير إمكانيات وقدرات العاملين.
  - ممارسة الأساليب الإدارية الجيدة داخل الكلية وتحسينها .
  - الاتصال الفعال داخل الكلية.
  - انها أداة تسويقية تزيد من الميزة التنافسية للكلية.
  - وسيلة للتغيير الثقافي بين العاملين في الكلية.
  - تقديم افضل الخدمات لطلبة الكلية.
- (أبو نبعة، ومسعد ، 2000 : 149- 150)

## خامساً : محاور الجودة الشاملة في التعليم الجامعي

تتوزع الجودة الشاملة في التعليم الجامعي على ثمانية محاور وكما يأتي :

### المحور الأول : الطلبة

يعد الطالب أحد محاور العملية التعليمية الأساسية ، وهو من المكونات التي من أجلها أنشئت الجامعة والكلية وان جودة التعليم تستدعي وصول المتعلمين الى مستويات تعليمية محددة وطنياً وقابلة للقياس موضوعياً ( اليونسكو ، 2004 : 63 ) وتتعدد مؤشرات الجودة المرتبطة بهذا المحور وكما يأتي .

**المؤشر الأول :** انتقاء الطلبة تمثل الانتقائية في سياسة قبول الطلبة إحدى الممارسات الشائعة في الجامعات والكليات . لان الجامعات والكليات التي تنتقي طلبتها تتميز على الجامعات والكليات الأقل أنتقاءً . ( Mbraxton & Nordrall , 1985 : 538 )

ان انتقاء الطلبة وقبولهم يمثل الخطوة الأولى في جودة التعليم الجامعي ، يليها التفاعل الإيجابي بين الطلبة وهيئة التدريس والقيادة الإدارية في الجامعة والكلية ، وهذا التفاعل يشمل قاعات الدرس ، والمجتمع ، والأنشطة اللا منهجية ، ويتم الانتقاء من خلال اختبارات الاستعدادات الدراسية لتحديد مدى استعدادهم علمياً وذهنياً للاستيعاب والاستفادة من العملية التعليمية .

**المؤشر الثاني :** نسبة عدد الطلبة لعضو هيئة التدريس ، ويجب أن تكون هذه النسبة في حدود مقبولة تتحقق فيها الكفاءة والفاعلية للعملية التعليمية .

**المؤشر الثالث :** متوسط تكلفة الطالب ، تقاس الجودة بوساطة معدل الأنفاق على كل طالب ويعد هذا المؤشر مهم للجودة ، إلا انه ليس المؤشر الوحيد لقياس الجودة ، لان نوعية الإدارة ، والتشغيل والتوجيه والتحكم والتنشيط والتحفيز والكفاءة المجتمعية والمؤسسية كل ذلك يدخل كعوامل مؤثرة في نوع الأنفاق . ( حسان ، 1994 : 48 ) ( Psacharopoulos , 1987 : 54 )

**المؤشر الرابع :** الخدمات التي تقدمها الجامعة والكلية لطلبتها التي تشمل الخدمات الصحية والأقسام الداخلية ، والمعونات المالية ، والتوجيه والإرشاد ، والمواصلات .

**المؤشر الخامس :** دافعيه الطلبة واستعدادهم للتعليم يعد من العوامل التي تتوقف عليها جودة التعليم الجامعي لان ذلك يؤدي إلى وجود دوافع قوية لبدء التعلم واستمراره وحفزه وإتقانه وتهيئة الظروف المناسبة للمتعلمين قبل بدء المرحلة الدراسية .

**المؤشر السادس :** نسبة المتخرجين من الجامعة والكلية إلى مجموع المقبولين ضمن المدة النظامية ، ونسبة الذين التحقوا منهم بالدراسات العليا .

**المؤشر السابع :** ارتباط قبول الطلبة الجامعيين حسب الكليات والتخصصات بمتطلبات احتياج البلد ، على أن يكون ذلك مخططاً بأسلوب يضمن تدفق الخريجين بالكم والكيف ضمن سقف زمني محدد ومرتبطة ارتباط وثيق بسياسات البلد الاقتصادية والاجتماعية .

**المؤشر الثامن :** تقويم الأداء التعليمي الجامعي يتطلب رفع كفاءة وجودة التعليم إلى معايير تقييم واضحة ومحددة يسهل استخدامها والقياس عليها ، وعندئذ يستلزم هيكله الأنشطة والفعاليات على وفق تلك المعايير ومستويات الأداء ( مصطفى ، 1997 : 370 )

**المؤشر التاسع :** مستوى الخريج الجامعي يتراوح مستوى الخريجين بين الجيد والمتوسط والضعيف في النواحي العلمية والعملية ، أن نسبة الممتاز والجيد جداً قليلة جداً قياساً الى حجم الطلبة ، وهذا المؤشر يشير الى تدني مخرجات التعليم الجامعي ، وفي اقل تقدير يجب أن ينطبق توزيع المنحني الطبيعي على المخرجات كمؤشر مقبول لجودتها .

### **المحور الثاني : أعضاء هيئة التدريس**

ان عضو هيئة التدريس هو الاساس على اعتبار ان التربية صناعة تستثمر العامل البشري بشكل مكثف ( اليونسكو ، 1995 : 18 ) ، وله دورا أساس وبارز في إنجاز العملية التعليمية والسعي لتحقيق أهداف الجامعة والكلية ، ويقصد بجودة عضو هيئة التدريس امتلاكه لكفايات تتصل بالمواد الدراسية ، وخصائص الطلبة ، وتخطيط التعليم ، وتكييف التعليم ، وإدارة الصف ، وتقويم الطلبة والعلاقات الإنسانية ، والأبعاد الاجتماعية لمهنة التعليم ، وكفايات مهنية عامة ( اليونسكو ، 1995 : 42-43 ) ويقوم هذا المحور على مؤشرات متعددة هي :

**المؤشر الأول :** حجم أعضاء هيئة التدريس وكفايتهم الى الحد الذي يسمح بتغطية جميع الجوانب المنهجية للمواد التعليمية وحسب الاختصاص . ( التويجري ، 2003 : 175 )

**المؤشر الثاني :** الكفايات التدريسية لأعضاء الهيئة التدريسية ولا بد من تحديد معايير للمعارف والمهارات التي يتوقع أعضاء هيئة التدريس امتلاكهم لها ومدى نموهم المهني المستمر في مجال الاختصاص .

**المؤشر الثالث :** مساهمة أعضاء هيئة التدريس في خدمة المجتمع المحيط بهم .

**المؤشر الرابع :** مستوى التدريب والتأهيل الأكاديمي لأعضاء الهيئة التدريسية .



**المؤشر الخامس :** الإنتاج العلمي لأعضاء هيئة التدريس ، وتتمثل الجودة الفكرية لأعضاء هيئة التدريس في اختيارهم الموضوعات البحثية التي تنسم بالعمق والإبداعية ، ويعد حجم المنشور في المجالات الرصينة مقياسا غير مباشر لجودة التعليم الجامعي .

**المؤشر السادس :** مستوى عضو هيئة التدريس العلمي ومدى تفرغه لمهامه التدريسية .

**المؤشر السابع :** المشاركة الفاعلة لعضو هيئة التدريس في الجمعيات العلمية والمهنية وغيرها . ( علميات ، 2004 : 185-187 )

### **المحور الثالث : المناهج الدراسية**

تعد الموازنة بين الاصاله والمعاصرة في اعداد المناهج من حيث المستوى والمحتوى والطريقة والأسلوب من العوامل المرتبطة بجودة التعليم الجامعي ويرتبط هذا الجزء من المعايير بالمدى الذي يمكن فيه للمناهج الدراسية أن تنمي قدرة الطالب على تحديد وحل مشكلاته ، والفهم وحسن التقدير لخصائص المهنة وممارساتها ، والمقدرة على الاحتفاظ بالمهارة المهنية . اذ ان اولوية جودة التعليم تستدعي تحسين المناهج واساليب التعليم والتقويم وبيئة التعلم ( اليونسكو ، 2004 : 63 ) ( حسان ، 1994 : 48 ) ( التوجيهي ، 2003 : 175 )

### **المحور الرابع : القيادة الإدارية في الكلية**

تعد القيادة الإدارية في الكلية امرا حتميا لجودتها وتتوقف الى حد كبير على القائد، ويدخل في جودة القيادة جودة التخطيط الاستراتيجي ومتابعة الأنشطة التي تقود الى ثقافة الجودة ومن ابرز مؤشراتها :-  
المؤشر الأول : التزام القيادة الإدارية العليا بالجودة وعليها يتوقف جودة أداء الجامعة والكلية .  
المؤشر الثاني : مناخ العلاقات الإنسانية الطيبة بين الطلبة وأعضاء هيئة التدريس وقيادة القسم وقيادة الكلية يؤدي الى أداء كفء وهذا يتطلب اتصالات جيدة بين منتسبي الكلية .  
المؤشر الثالث : اختيار القيادات الإدارية وتدريبهم بموجب معايير قياسية في ضوء الحاجة والتخصص . ( Goetsh & Davis , 1997 : 1-8 ) ( Senge , 1994 : 32-61 )

### **المحور الخامس : الإمكانيات المادية**

تتعدد الإمكانيات المادية في الكلية حيث تشمل المباني والإضاءة والتهوية ، والمقاعد والصوت ، والمكتبات والمختبرات ، والورش ، والتمويل . وتتضمن جودة الإمكانيات المادية المؤشرات الاتية .  
**المؤشر الأول :** مرونة المبنى والإمكانيات المتوفرة فيه لاداء مهمة الكلية بالاختصاص الذي تتبناه ، وكفاءته لاستيعاب أعداد الطلبة بموجب وحدات قياسية لما يحتاجه الطالب الواحد من مساحات في قاعة المحاضرة والمختبر والمكتبة ووحدات المرافق الخدمية الأخرى .

**المؤشر الثاني :** مدى استفادة أعضاء هيئة التدريس والطلبة من مكتبة الكلية من خلال توفيرها مصادر تخصصية وغير تخصصية من كتب ومجلات ودوريات علمية والمواد المرجعية للقراءة التكميلية المرتبطة بالبرامج التعليمية والبحثية ، ومدى توافر العاملين بالمكتبة ، ومدى المساعدة التي يقدمونها وسهولة الوصول الى المادة المطلوبة للقراءة ومدى توفر أجهزة الحواسيب للطلبة ولأعضاء هيئة التدريس ، ويعد أقصى اختبار لكفاءة إمكانات الكلية هو مدى توظيفها لأجهزة الحواسيب في عملية التعليم والتعلم .

**المؤشر الثالث :** مدى استفادة أعضاء هيئة التدريس والطلبة من المختبرات والورش ويجب أن تعكس المختبرات والورش متطلبات البرامج التعليمية التي تقدمها الكلية وان تدعم

المختبرات والورش بأجهزة وأدوات ومعدات وأجهزة قياس ذات جودة ونوعية لضمان الأداء الفعال والناجح .  
**المؤشر الرابع :** حجم الاعتماد المالي : تمويل التعليم مؤشر بالغ الأهمية ويعد أهم مدخل من مدخلات النظام التعليمي وبدونه يقف نظام التعليم عاجزاً عن أداء مهامه الأساسية وعند كفاية التمويل المالي تقل مشكلاته ويسهل حلها ، وان جودة التعليم تمثل متغيرا تابعا لقدرة التمويل المالي . ( علميات ، 2004 : 181-182 )

### **المحور الخامس : علاقة الكلية بالمجتمع المحلي**

تعد خدمة المجتمع والنهوض به من الوظائف الرئيسة للكلية ويتطلب تحقيق هذه الوظيفة من الكلية أن تضع نفسها بإمكانياتها المادية والبشرية في خدمة المجتمع بما في ذلك البيئة المحيطة بها التي تتلقى منها السند



والتأيد لتحقيق أقصى ما تستطيع من نتائج في حدود إمكانياتها ، ويتضمن هذا المحور بعض المؤشرات وهي :-

**المؤشر الأول :** ربط التخصص في الكلية باحتياجات المجتمع المحيط بها .

**المؤشر الثاني :** ربط البحث العلمي بمشكلات المجتمع المحيط بها بغية إيجاد الحلول لها .

**المؤشر الثالث :** التفاعل بين الكلية بمواردها البشرية والبحثية والفكرية وبين المجتمع بقطاعاته الإنتاجية والخدمية . ( Senge , 1994 : 36 - 40 )

**المحور السابع : استقلالية الكلية**

من مؤشرات جودة التعليم الجامعي الاستقلالية والتحرر من الضغوط ، اذ بقدر ما ما يتاح للكلية من حرية في اتخاذ القرارات وحرية البحث والنشر وحرية الفكر والتعبير عن الرأي لكي ينطلق الإبداع والابتكار وتتحرك الجهود العلمية من القيود ، لان الضبط الخارجي يقلل من كفاءة الكلية وفعاليتها التربوية ، ولاسيما الضبط في الجانب الاقتصادي .

ولابد من التوازن بين مقتضيات استقلال الكلية الذي تتطلبه حرية البحث العلمي ، وحرية التعبير عن الرأي ، وبين مقتضيات الأشراف الحكومي الذي يرتبط بالتمويل وبمراعاة تقاليد المجتمع .



## تعبيرات النُّحاة القدماء والمحدثين عن ظاهرة الأصول المرفوضة

م.د. محمد علي عبد الله حسين  
المديرية العامة لتربية الرصافة الأولى

### الملخص

فقد نصَّ النُّحاة في مظان كتبهم على وجود أصول تركها العرب ، ورفضتها لغتهم ، وهي مجموعة من الأقيسة النحوية التي ضجَّت بها ألسنتهم ؛ لكنَّها بدَّتْ مختلفةً على السنة بعضهم ، وقد وُسمتْ بأنَّها أصولٌ مرفوضةٌ أو متروكة . فأخذت قضية الأصول اللغوية جانباً مهماً من الدراسات اللغوية عند القدماء والمحدثين ، فقد افترض القدماء أصولاً للكلمات وأخرى للجمل والتراكيب . ووردت إشارات مهمة الى هذه الأصول والى مراعاتها وافتراضها وتقديرها والرد إليها . كذلك انشغل المحدثون بها فكانت لهم منها مواقف متباينة ، فكانوا بين مؤيِّد لها جملة وتفصيلاً ، وبين رافضٍ لها فكرةً وتقديراً ، وبين متوسط بين هذين الفريقين .

### ما الأصول المرفوضة ؟

وردت مادة ( أصل ) في اللغة حاملة عدة معانٍ ، فأصل هو : " أسفل كل شيء وجمعه أصول " . وكذلك : أصل كل شيء قاعدته عبارة عما يفتقر إليه ، ولا يفتقر هو إلى غيره . وفي الشرع : " عبارة عما يُبنى عليه غيره ، ولا يُبنى هو على غيره . والأصل : ما يثبت حكمه بنفسه ، ويبنى عليه غيره " . ووردت كلمة ( أصل ) في القرآن الكريم في ثلاثة مواضع مختلفة : الأول قوله تعالى : ﴿ أَلَمْ تَرَ كَيْفَ ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا كَلِمَةً طَيِّبَةً كَشَجَرَةٍ طَيِّبَةٍ أَصْلُهَا ثَابِتٌ وَفَرْعُهَا فِي السَّمَاءِ ﴾ [إبراهيم: ٢٤] . والثاني قوله تعالى : ﴿ إِنَّهَا شَجَرَةٌ تَخْرُجُ فِي أَصْلِ الْجَحِيمِ ﴾ [الصافات: ٦٤] . والثالث : قوله تعالى : ﴿ مَا قَطَعْتُمْ مِنْ لِينَةٍ أَوْ تَرَكْتُمُهَا قَائِمَةً عَلَى أَصُولِهَا فَبَاذِنِ اللَّهُ ﴾ [الحشر: ٥] .

### ما أسباب رفض الأصل ؟

#### أولاً : الكثرة من أسباب تغيير الأصل

فمن ذلك ما جاء في قول سيبويه في حديثه عن الأصول المرفوضة : " اعلم أنَّهم مما يحذفون الكلم ، وإنَّ كان أصله في الكرام غير ذلك ، ويحذفون ويعوضون ، ويستغنون بالشَّيء عن الشَّيء الذي أصله في كلامهم أن يستعمل حتَّى يصير ساقطاً ... فما حذف وأصله في الكلام غير ذلك ( أم يك ) ( لا أدِر ) واشباه ذلك من الكلام . وهذا يعني أنَّ العرب تسقط أصلاً من كلامها ، وتترك استعماله استغناءً عنه يشيء آخر .

## ثانياً : الاختصار

هذا يعني أنّ ما تركه العرب لا يمكن العودة إليه إلا عند الضرورة ، وهو ما ذكره السيوطي من أنّ أصل التنثية والجمع العطف ، وإنّما عدل عنه للاختصار ، فلا يجوز الرجوع إليه ؛ معللاً ذلك أنّ الرجوع إلى أصل مرفوض ممنوع إلا في ضرورة ، ومرجع ذلك كله إلى الاختصار .

## ثالثاً : الاستئصال

وهو عند علماء الصرف من العلل الصرفية المؤثرة في البنية الصرفية ، فقد تتغير أو تُستثقل الكسرة أو الضمة في موضع ، فيؤدي ذلك إلى تغيير في المعنى والبناء ، ويرى ابن جنّي " وليس في كلامهم اسمٌ في أوله ياء مكسورة إلا قولهم في اليسار اسم اليد : يسار بكسر الياء وقالوا : يقظان ويقاظ ، وقالوا : ييأس ويبيس ، ورُفض ذلك استئصالاً للكسرة في الياء " .

## رابعاً : أمن اللبس

قد يتغير الأصل المرفوض عند أمن اللبس وهذه الظاهرة وردت عند العرب ، فقد يرفع المفعول وينصب الفاعل عند أمن اللبس لقولهم ( خرق الثوب المسمار ) ولا ينقاس ذلك بل يقتصر فيه على السماع ؛ لأنّ النصب في المفعول أصل ، والرفع في الفاعل أصل وهذا يمكن أن يتغير عند أمن اللبس في القول .

## خامساً : العرف اللغوي

فقد ورد عن العرب أنّهم يكرهون توالي الأمثال ، وتوالي الأضداد ؛ لذلك إذا وقع توالي الأمثال أو التقارب أدغموا واحداً في الآخر ، وعدلوا عن الأصل الواحد ، وهو الفك وهو من الأصول المرفوضة في اللغة ومن ذلك قولهم : ( الحمد لله العلي الأجل ) ، وعدّه النحاة من الأصول المرفوضة .

## المعاني الاصطلاحية للأصل

يرد الأصل في الاصطلاح دالاً على عدة معانٍ أشهرها أربعة هي : الدليل ، والقاعدة ، والمقيس عليه ، والغالب ، وهناك معانٍ أخرى متداخلة يجب الوقوف عندها ، وهي :

١. **الدليل** ، كقولهم : ( أصل هذا الحكم كذا ، أي : دليله ) ، وقولهم : ( الأصل في هذه المسألة الكتاب والسنة ) أي الدليل عليها ذلك . فالأصل - إذن - يطلق ( على الدليل بالنسبة للمدلول ) هذا عند الفقهاء والأصوليين . أمّا في أصول النحو فيطلق الدليل على هذه الأصول ، وهي : ( أدلة النحو التي تفرعت منها فروعها وأصوله ) وهي : السماع والقياس واستصحاب الحال .

٢. **القاعدة الكلية** ، كقولهم : الكسر هو الأصل في التخلص من التقاء الساكنين . فالأصل يطلق ( على القانون والقاعدة المناسبة المنطبقة على الجزئيات ) ، ( والأصول من حيث إنّها مبنى وأساس لفروعها سميت قواعد ) .

٣. **القاعدة المستمرة** ، كقولهم : الأصل في الاشتقاق أن يكون من المصادر .



٤. **القوانين الكلية المنطبقة على الجزئيات** ، كقولهم : الأصل في كلّ واو أو ياء تحركت وانفتح ما قبلها أن تقلب ألفاً ، أي القانون الكلي فيها ذلك .

٥. **القياس** ، كقولهم : ( الأصل أن يقدر الشيء في مكانه الأصلي ) ، أي القياس فيه ذلك . وقولهم : الأصل في الاعراب أن يكون بالحركات ، فإعراب المثني وجمع المذكر السالم على خلاف الأصل ، أي : على خلاف القياس ) .

٦. **المقيس عليه** ، كقولهم : الفاعل هو الأصل في الرفع ، وما لم يسم فاعله محمول عليه .

٧. **المستصحب** ، كقولهم : تعارض الأصل والظاهر ، أي : المستصحب ، وقولهم : الأصل في المبني أن يسكن ، أي : الراجح فيه ذلك ، والمستصحب ، لا الغالب ؛ إذ ليس غالب المبنيات ساكناً .

٨. **الغالب** ، كقولهم : الأصل في العلامة أن تكون ملزومة ، لا لازمة ، أي : الغالب فيه ذلك ، وقولهم : الأصل في المفاعلة : المشاركة ، أي : الغالب فيها ذلك ، وقولهم : الأصل في صاحب الحال أن يكون معرفة ، أي الغالب فيه ذلك .

٩. **الغالب السابق** ، كقولهم : الأصل في الأسماء الإفراد ، والتذكير ، والتذكير ، والصرف . ١٠. **الأغلب** ، كقولهم : الأصل في المبتدأ التعريف ، وفي الخبر التتكير .

١١. **الراجع** ، كقولهم : الأصل في الأسماء الإعراب ، وفي الأفعال البناء . وقولهم الأصل أن يلي الفاعل الفعل ، أي الراجح وقوع الفاعل بعد فعل معمول آخر ، وقولهم : الأصل الحقيقة ، أي : الأولى والأخرى .

١٢. **الكثير الراجع** ، كقولهم : الأصل في الكلام الحقيقة ، أي : الكثير الراجع ، المتبادر إلى ذهن السامع .

١٣. **الكثير الشائع** ، كقولهم : الأصل في الإعراب أن يكون بالحركات الثلاث ، أي : الكثير الشائع . يقول أحد الباحثين ( وهم يعنون بالأصل غالباً الكثير الشائع ، ولا يكادون يقصدون بالأصل طوراً سابقاً في سياق التغيير ) .

### ماذا يُقصدُ بالأصول المرفوضة عند النحويين ؟

إنَّ المراد بالأصول المرفوضة عند النحويين : " هي الحالة التي كانت عليها بُنية كلمةٍ ما أو تركيب معين من حيث : حال العامل كلزوم حذفه ، أو الم معمول كالعامل في معمول معيّن ، لكونه متصلاً مثلاً أو مفرداً أو جمعاً . أو يأتي من حيث نوع العمل كالرفع أو النصب " .

وهذا المعنى نراه واضحاً لدى كثيرٍ من النحويين فتابعوا تلك الأصول المرفوضة في مظان كتبهم ، فذكرها ابن جنّي في أبواب قصيرة في خصائصه في باب سماه ( باب فيما يراجع من الأصول مما لا يراجع ) . وفعل السيوطي الأمر نفسه في الأشباه والنظائر في باب مستقل سماه ( الأصول المرفوضة ) ، فمثلاً يقول ابن يعيش : " ولو سمّيت بمثل ( رُدّ ) و ( شُدّ ) و ( قِيلَ ) و ( بِيَع ) لانصرف ؛ لأنَّ هذا الإعلال لازم ، لرفض أصله وهو : عدم استعماله ، فصار كأنه لا اصل له غير البناء الذي هو عليه " . وذكر ابن مالك إنَّ من

عادة العرب في ما بعض له أصل متروك - وقد استمر الاستعمال بخلافه - أن ينبهوا على ذلك الأصل لئلا يجهل ؛ فمن ذلك أنه جعل بعض العرب خبر ( كاد ) و ( عسى ) مفرداً منصوباً .

ويبدو أنه لا يوجد قاعدة مطردة في تغيير الأصل ، فصفة العرب كانت تحذف من كلامها وتعوض ، فضلاً عن ذلك أنها تستغني عن الشيء بالشيء دون وجود علّة واضحة ، يقول سيبويه : " وليس كلّ شيء يكثر في كلامهم يغير عن الأصل ؛ لأنه ليس بالقياس عندهم ، فكهروا ترك الأصل " . وهذا معناه أن الأصل المرفوض أصل أو قياس تركه العرب ، فلا يجوز العودة إليه إلا في الضرورة والحاجة إليه .

### أولاً : تعبيرات القدماء عن الأصول

شغلت قضية الأصول المرفوضة جانباً كبيراً من الدراسات اللغوية عند القدماء ، فقد افترضوا أصولاً للكلمات وأخرى للجمل والتراكيب ، ووردت إشارات إلى هذه الأصول المرفوضة كقولهم : ( كذا أصله كذا ) ، أو ( قياسه كذا ) ، أو ( هو على تقدير كذا ) ، أو ( تأويله كذا ) . وقد عبّروا عن الأصول المرفوضة بعدة تعبيرات منها ما يأتي :

#### ١. الأصول المرفوضة

وهذه العبارة هي أكثر ما أطلقه النحاة في كتبهم فيقولون مثلاً : هذا من مراجعة الأصول المرفوضة أو مما رُفِض النطق به ، والأصل المرفوض : ما ورد في كلام العرب على أصل بابه شاذاً عن القاعدة القياسية ، كقولهم في ( قام ) : إن أصلها ( قَوَم ) فهذا أصل مرفوض ؛ لأن القاعدة القياسية توجب قلب الواو ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها .

ولعلّ أبا علي الفارسي هو أول من استعمل هذا المصطلح . إذ عقد له مسألة ( الرد إلى الأصل المرفوض في الضرورة الشعرية ) ، وعدّ من ذلك قول قيس بن زهير العبسي :

ألم يأتيك والأنباء تلمي بما لاقت لبون بني زياد

فاستعمل الاسم الذي هو الأصل المرفوض موضع الفعل الذي هو فرع . وقال أيضاً : " وها هنا أشياء كثيرة ترفض أصولها ويقصر في الاستعمال على فروعها " .

#### ٢. الأصل المتروك ، أو ترك الأصل ، ونحو هذا

فقد ذكر أبو علي أنّ إعمال الأول في باب التنازع هو الأصل ، وإن كان من الأصول المرفوضة ، كقولنا : قام وقعدا أخواك ، فهذا كردّ الشيء إلى الأصل المتروك الاستعمال في الكلام ، أمّا أبو البركات الأنباري فذكر عند حديثه عن أصل خبر ( عسى ) " أنّهم رجعوا إلى الأصل المتروك ، فقالوا : ( عسى الغوير أبوسا ) ، فنصبوا بـ ( عسى ) " .

#### ٣. الأصل المهجور ، ونحو ذلك

ذكر ابن جنّي ذلك أنّ العرب إذا هجرت أصلاً من الأصول ، وانصرفت عنه ، فإنّها تنويه وتعتقده .

#### ٤. الأصل المقدّر

ورد ذلك في قول ابن جني : " لا ينكر أن يكون في كلامهم أصول غير ملفوظ بها - إلا أنها مع ذلك مقدّرة - وهذا واسع في كلامهم " .

#### ٥. القياس المرفوض

استعمله ابن يعيش حين قال : " وقد شدّت ألفاظ فجاءت على القياس المرفوض ، قالوا : أفؤس وأثوب وأعين وأنيب ، جاءوا على ( أفعل ) ؛ منبهة على أنه الأصل " .

#### ٦. القياس المتروك

قال أبو علي : " وربما جاء في الشعر ثلاث مئات وأربع مئتين ونحوها مضافاً إلى الجمع على القياس المتروك " ، ومعنى هذا ( أنه كان يجب أن يبين بالجمع من حيث كان موضوع هذا الباب أعني الثلاثة إلى العشرة على أن يضاف إلى جمع ) .

#### ٧. تمثيل ولا يتكلم به

استعمل سيبويه عبارة ( تمثيل ولا يتكلم به ) في مواضع متفرقة من كتابه مشيراً به إلى الأصول المرفوضة لبعض التراكيب النحوية . ومن ذلك قولك في التعجب : ما أحسن عبد الله ! ذكر الخليل : " أنه بمنزلة قولك : شيء أحسن عبد الله ، ودخله معنى التعجب . وهذا تمثيل ولم يتكلم به " . ومن ذلك أن من نصب : زيدا لقيت أخاه ، فكأنه قال : ( لا لست زيدا لقيت أخاه ، وهذا تمثيل ولا يتكلم به ) .

### ثانياً : تعبيرات المحدثين عن الأصول

#### ١. الأصل المفترض

ذكره د. فؤاد حنا طرزي في أثناء حديثه عن الإبدال الصرفي فقال : " ولا يعني هذا أن الأصل المفترض للكلمة التي تعرضت له كان يوماً مستعملاً " . وأورد هذا التعبير طاهر سليمان حمودة إذ ذكر أن ابن جني كان ( يحتج لصحة هذه الأصول المفترضة بأنها قد ترد شذوذاً وللضرورة على النحو الذي تصوّره النحاة ) ثم قال : " وفي ضوء النظرية التحويلية نقول : إنّ هذه الأصول المفترضة لهذه الصيغ وأمثالها هي البنية العميقة لها " .

#### ٢. الأصل المقدّر

من المصطلحات التي عبّر بها المحدثون عن الأصل المرفوض ، ومنهم د. داود عبده الذي استعمله كثيراً في كتاباته وجعله جزءاً من عنوان لأحد أبحاثه .



### ٣. الأصل المهجور

أوردت هذا المصطلح د. منى إلياس ، فذكرت أنّ " ثمة أشياء اعتبروها أصولاً مهجورة ، وربما كان ما سمّوه أصولاً مهجوراً ذا حقيقة تاريخية ، أي : من المحتمل أن يكون قد جاء عليه حين من الدهر كان فيه مستعملاً " .

### ٤. البنية الأساسية

اختر د. محمد حماسة عبد اللطيف هذه التسمية للأنموذج أو الأصل الذي ينتمي إليه التركيب . ويرى الباحث أنّ اختياره هذا المصطلح محاولة لفهم التفسير الذي قدّمه النّحاة لنظام اللغة " وصحيح أنّ هذا المصطلح لم يقع في تعبيرهم ، لكنه يتبدّى بصور مختلفة في كثير من اصطلاحهم الذي يوحي به ، ويومئ إليه ، وما قولهم : ( أصله كذا ) ، أو ( قياسه كذا ) ، أو ( هو على تقدير كذا ) أو ( تأويله كذا ) الخ إلا رجوع إلى ذلك النموذج أو الأصل ، أو إن شئت - البنية الأساسية " وعرف البنية الأساسية بأنّها : نموذج أو معيار تجريدي يحاول الكلام الحيّ تنفيذه .

### ٥. البنية العميقة

أطلق التحويليون على الأصل الموضوع للكلمة أو الجملة هذا المصطلح الذي يقابله مصطلح ( البنية السطحية ) ، وهي عند تشومسكي : " بنية مجردة مفترضة ينتجها الأساس ، وتحتوي على كل العلاقات النحوية والوظائف التركيبية والمعلومات الدلالية اللازمة لتفسير الجملة واستعمالاتها السطحية " . والبنية العميقة هي : " الأساس الذهني المجرد لمعنى معيّن ، يوجد في الذهن ويرتبط بتركيب جملي أصولي يكون هذا التركيب رمزاً لذلك المعنى وتجسيداً له " . ويرى المحدثون أنّ البنية العميقة : ( تقابل الأصل المقدّر عند القدماء ) .

### ٦. البنية التحتية :

هذا المصطلح يرادف البنية العميقة يقول د. داود عبده : " ليس هناك حلّ للمشكلة المطروحة - فيما أرى - سوى تطبيق القاعدة العامة على البنية التحتية للفعل " .

### ٧. البنية الداخلية

هذا أحد مصطلحات المحدثين المرادف لمصطلح الأصل المرفوض ، يقول داود عبده معلقاً على جمل فعلية ذكرها " إنّ الجمل السابقة لها بنية داخلية ( أو عميقة أو تحتية ) واحدة .

### ٨. البنية المقدّرة

ذكر هذا المصطلح د. محمد إبراهيم عبادة وسمّاها أيضاً الأصول المقدرة ، والتركيب المقدّرة .

## ٩. البنية المضمرة

مصطلح آخر يرادف الأصل المرفوض ، ولعله أقل وروداً من المصطلحات السابقة ، ذكره د. مصطفى حميدة في حديثه عن علاقة الإسناد فقال : " والمعلوم أن المدرسة التحويلية تفسر هذه الظاهرة بأن البنية المضمرة ( أي البنية العميقة ) قد تعبر عنها اللغة ببنيات ظاهرة ( أي بنيات سطحية ) متعددة " .

## ١٠. الجواني

وهو مصطلح عبر به د. نهاد موسى عن الأصل المرفوض ، ويقابل هذا المصطلح مصطلح البراني أو السطحي الذي يعبر عن البنية السطحية .

**إن المقالات في المجلة تعبر عن راء ا الزملاء اصحاب هذه  
المقالات**